موسوعة الشباب للعلوم





ماذا أعرف ..؟

العولمة



تأليف
فيليب مورو ديفارج

ترجمة
كمال السيد

موسوعة الشباب للعلوم



ماذا أعرف..؟

العولمة

التاريخ - المراعاة - المستقبل

تأليف

فيليب مورو ديفارج

مستشار الشئون الخارجية

الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس

ترجمة

كمال السيد

مشروع «موسوعة الشباب للعلوم»

هو إصدار غير دورى مؤقتا، يصدر فى وقت يموج فيه العالم بثورة علمية غير مسبوقة، تفتح آفاقا بلا حدود، منها البحث فى الفضاء عن ذكاء جديد، وجهود الاستنساخ فى علوم الأحياء، وطفرة علوم الاتصالات التى فجرت ثورة المعلومات وغيرها..

هكذا يواجه عالم اليوم تحديات هائلة، تطرح بدورها أسئلة كبرى، يتعين البحث عن أجوبتها.

ومهمة المشروع هى المساهمة فى إيضاح النقطة التى يجرى فيها انسحاب الأجوبة القديمة، والحض على الاجتهاد فى صياغة أسئلة وأجوبة جديدة حية.

ووسيلة المشروع هى توعية الشباب بمعارف العلوم عن طريق ترجمة وتأليف كتب تشكل إسهاما فى إعداد الشباب والمجتمع، للتعامل مع تحديات القرن الحادى والعشرين من خلال إصدارات متنوعة فى العلوم الطبيعية والإنسانية.

ويبدأ المشروع بنشر ترجمات كتب من سلسلة «ماذا أعرف؟» الشهيرة، تتصل بتاريخ العلوم والذكاء والذاكرة.. إلخ،

وهى تعبر عن وجهة نظر ورؤى مؤلفيها البارزين فى تخصصاتهم.. ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المشروع، وهى جميعا ثقافة تساهم فى تكوين الشخصية العلمية، بما يميزها من إعمال العقل والتدقيق والتحليل والإبداع.

ويشمل المشروع من جهة ثانية نشر مجموعة من الكتب المبسطة للتعريف بـ «علماء الحضارة الإسلامية»، إلى الفتيات والفتيان توضح كيف أن مجتمعنا فى الماضى كان وسيلة أساسية فى استيعاب وتطوير ونقل الحضارات القديمة إلى الحضارات الجديدة، وكيف واجه هؤلاء العلماء تحديات عصرهم بمنجزات مرموقة فى مختلف العلوم.

وسوف يهتم المشروع من ناحية ثالثة بنشر مجموعة من كتب الموجزات الوافية التى تتصل بمعارف وصياغات المستقبل، وهى اجتهادات فكرية مرموقة، تطمح إلى تجاوز ما هو ممتنع من معارف القرن العشرين، عن فتح المجال لمعارف القرن الحادى والعشرين الذى دهمنا.

علي الشلقاني



مشروع «موسوعة الشباب للعلوم»
الناشر: شركة الخدمات التعليمية
المؤسس: على الشلقانى

هذه ترجمة كتاب: العولمة طبعة ١٩٩٨
La Mondialisa tion
تأليف: فيليب مورو ديفارج
Phillippe Moreau Defarges
ترجمة: كمال السيد

الغلاف والإخراج:
ماهر الدهبى

الكتاب من مجموعة: Que sais Je?

الناشر الفرنسى:
Presses Universitaires De
France.

العنوان والمراسلات:
١٢. شارع المرعشلى،
الزمالك، القاهرة
جمهورية مصر العربية
الرقم البريدى: ١١٢١١
تليفون: ٧٣٦٢٠٥٨
فاكس: ٧٣٦٢٠٥٨

صدر بالتعاون مع المركز الفرنسى
للثقافة والتعاون (قسم الترجمة)
التابع للسفارة الفرنسية بالقاهرة



العــولمــة

التاريخ ـ الصراعات ـ المستقبل

مقدمة

"في وقتنا الراهن، أصبحت كل الأراضي الصالحة للسكنى معروفة ومستكشفة، ومسجلة، ومقسمة، فيما بين الأمم. لقد انتهى عصر الأقاليم المجهولة، والأماكن التى لا تخص أحدا. ومن ثم انتهى عصر التوسع الحر (...). لقد بدأ زمن العالم المنجز. ويتواصل الجرد العام للموارد، وإحصاء اليد العاملة، وتطوير أجهزة الاتصال. فهل هناك ما هو أشد بروزا وأهمية من هذا الجرد، هذا التوزيع، هذا الترابط فيما بين أطراف الكرة الأرضية؟ إن آثار ذلك ماثلة بالفعل. والنتيجة المنطقية بالفعل لهذا الواقع الرحب هو قيام تضامن جديد تماما، مفرط وفورى، بين المناطق والأحداث (...). إن العادات والطموحات ومشاعر الود التى انعقدت أواصراها خلال التاريخ السابق لا تكف أبدا عن التواجد. ولكن نقلها عن نحو غير رشيد إلى وسط يختلف هيكله تماما، يفقدها مغزاها وتصبح فيه أسبابا لجهود غير مجدية ولأخطاء".

يرجع هذا النص الشهير لبول ڤاليرى، وهو مأخوذ من مقدمة كتاب «نظرات على عالم اليوم»، حتى عام ١٩٣١. وفيه تكمن أول محاولة تجريبية للإحاطة بفكرة العولمة. لكن الكلمة نفسها لم تظهر فيه، ربما كان الوقت جد مبكر على ابتداعها، وقد أحصى بول ڤاليرى بالفعل خمس سمات أساسية للظاهرة..

١ ـ «الجرد العام للموارد»:

إن العولمة نتاج لعلوم الغرب، لطموحه الذى يشبه طموح بروميثيوس لإخضاع كوكب الأرض للإنسان الذي صوره باعتباره كائنا غير محدود القوة. ومن هنا جاء هذا الجرد للأرض، المستمر دوما، والذى ربما لن ينتهى أبدا: والذي لم يكن فى زمن ڤاليرى معروفا جيدا، وربما كان مجهولا (باطن الأرض، الغابات المدارية، أعماق المحيطات) والذى تم استكشافه بصورة

منهجية (عدد الاكتشافات المتعلقة بمجالات جديدة كانت غامضة). ومع ظهور القمر الصناعي والكاميرا، أصبح مفهومنا عن الأرض كلياً، وأصبحت الأرض موضع مراقبة دائمة ومتصارعة، ترصد سواء التحركات غير المتوقعة الطبيعة (تباين أحوال المناخ، التحركات الجيولوجية) أو أنشطة البشر (العسكرية أولا - بناء المواقع، مناورات القوات).

٢ - «الأرض الصالحة للسكنى معروفة ومستكشفة، ومسجلة، ومقسمة»:

الأراضي البارزة عن سطح البحر موزعة فيما بين مائتي دولة ذات سيادة. وفي عام ١٩٩٧ كانت عضوية منظمة الأمم المتحدة التي تضم كل دول الأرض تقريبا، تبلغ ١٨٥ عضوا، والمؤكد أن هناك منطقة أفلتت بسبب بعدها الجغرافي وقسوة مناخها، من تملك الدول هذا. وهي القطب الجنوبي الذي اكتسب وضعا دوليا، والذي تتقاسم إدارته سبع من دول «وضع اليد». حتى وإن كانت الحاجة إلى حرية التبادل، وربما بصفة خاصة عجز الدول عن ممارسة سيطرة حقيقية، قد تركا الجزء الأساسي من المحيطات (أعالي البحار) مفتوحاً أمام الجميع. فإن الفضاءات البحرية، خضعت هي أيضا لدينامية سيطرة الدولة هذه (امتداد المياه الإقليمية البحرية، الاعتراف بالمناطق الاقتصادية الحصرية المقصورة).. أما فيما يتعلق بالفضاء الواقع خارج الغلاف الجوي، المدار الجغرافي الساكن، الذي تتحرك فيه الأقمار الصناعية بنفس سرعة الأرض، فقد تم تقسيمه بين الدول في عام ١٩٧٧.

لكن هل اختفت «الأراضي المجهولة»؟ ذلك أمر غير مؤكد لأقصى حد. ففي ظل خطوط التقسيم الرسمية، يعاد تشكيل المناطق التي تسودها الفوضى، والمتفجرة، والمتحركة، وكذلك أحياء من المدن وأقاليم شاسعة ممتدة عبر الحدود (مثلا، مناطق إنتاج المخدرات).

٣ - «هذا الترابط فيما بين أطراف الكرة الأرضية»:

مثلما حدث بالفعل في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، فإن تأثير الانهيار الذي حدث في ١٩٢٩ على نطاق العالم، والذي ضرب أصحاب

المصارف في وول ستريت مثلما ضرب العمال الأوروبيين أو العمال الآسيويين فى مزارع المطاط، يؤكد أن النظام الاقتصادى العالمى قد تشكل بالفعل. كان ذلك هو عصر المستعمرات، والبواخر وأولى رحلات الطيران التجارية عبر المحيطات. وفى نهاية القرن العشرين ذاته، تفجرت التدفقات، واتخذت أشكالاً متعددة: فقد أضيف إلى الخطابات والهواتف بصفة خاصة الأجهزة الناسخة اللاسلكية، والوصلات بين الحواسب الآلية. وأصبحت القرى التائهة بعيدا مدرجة على الشبكات العالمية. ولم يفلت أى طرف فى الأرض من الخضوع لهذا الاتصال والترابط. وتضخمت التدفقات بصورة مبهرة حيث أحدثت العولمة الاقتصادية فعلها (أيضا، فى نهاية هذا القرن، فى حوض المحيط الهادئ)؛ وبالعكس ظلت ضئيلة فى المناطق التى تركت على هامش هذه الدينامية وإن كانت موجودة رغم ذلك (بالذات فى إفريقية). إن الكرة الأرض مربوطة فى سلسلة واحدة: لم تعد توجد جزيرة مهجورة.

٤ - «تضامن جديد تماما، مفرط وفورى»:

فى البدء، هذا التضامن مفروض فى المحل الأول، ذلك أن أى حدث (صدمة اقتصادية، ثورة، حرب) يأتى من أى ركن من أركان الأرض قد يؤثر على هذه الأخيرة بأسرها عن طريق قنوات الاتصال سواء المادية (مثلا فى المجال المالى، والعلاقات بين البورصات) أو السيكولوجى (على أقل تقدير، بتبادل المعلومات، وردود الأفعال المستثارة، والترجمة والتفسير، والتلاعب). ويجعل تكثيف المبادلات وسرعة انتشار الأفكار، الأفراد والشعوب تقارن فيما بين أحوالها بصورة دائمة. ويجرى استيعاب كل تاريخ خصوصى فى التاريخ العالمى، وأى مأساة محلية تتردد أصداؤها لدى الآخرين. وهكذا، ففى سنوات التسعينيات من القرن الماضى، بدت أوروبا والشرق الأوسط وجنوبى إفريقيا كمختبرات للرد على نفس السؤال الواحد: كيف نجعل المجتمعات التي تبادلت الكراهية أو ماتزال تتبادلها تتعايش معا؟ إن ممارسات المقارنة هذه التى لا تنتهى تبقى على المنازعات (أولا فيما بين من يملكون ومن لا يملكون). وفى

نفس الوقت تستنفر إقامة علاقات تضـامن: أولا، فمنذ جرى هناك اتصـال وتبـادل أيا كـان (السلع، الخدمـات، الأفكار،...)، جرى البـحث عن قـواعـد مـشتـركـة، وقوانين تنظم الاتصـال ببسـاطة، ثم أشكال من تبـادل المساعـدة والتعاون (الائتمان، القروض، إعادة هيكلة الديون، التعاون).

٥ ـ «العـادات والطمـوحـات ومـشـاعـر الود التى انعقـدت أواصـرهـا خـلال التاريخ السابق»:

هل أدخل تشكيل العالم المنجز البشرية فى عصر جديد تاريخيـاً؟ الواقع أن العـولمة لم تلغ الماضـى فى شىء. فـالمنازعـات القـديمة بين الشـعـوب، وبين الطبقات، وبين الأجيال مستـمرة، ذلك ما تذكرنا به التمزقات التى حدثت فى نهاية القرن العشرين فى البلقـان والقوقـاز، والمنافسـات والصـراعات المحلية والعالمية تستأنف نفس الممارسـات. فالسيطرة على الموارد، وإن ظلت عاملا من عوامل الحرو ب المحلية على سبيل المثال، البترول في منطقة الخليج العربى الفارسى، تستثير تناقضـات عـالمية خاصة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وحالياً تركز الاولى، وهى من كبار مستهلكى هذه الموارد منذ عقود بل وقرون، على صـون هذه الموارد. فى حين تؤكـد الثـانيـة حـقـهـا فى التنمـيـة، ومن ثم الاستغلال الكامل لهذه الموارد. وفى الوقت نفسه، فإن ظهور هذا الفضـاء الذى تمت عـولمتـه يقلل من قـيمـة التناقـضـات القـديمة: ذلك آن تـعـارض الوقـائـع والحـقائق الإنسـانية (الأديان، الايديولوجيات، النزعات القـومية،...) ينقص من قدرها لتصـبح مـجرد آراء، موجـه جديد يتـخلل حسـابات كل القوى الفـاعلة (الدول، المشـروعـات، الأفـراد،...). فـالكوكب كله والبـشـرية بأسـرهـا يجـدان نفسيهما منخرطين فى نفس اللعبة الواحدة.

لقد نجـمت العولمة عن أوربة العـالم (الفصل ١). هذا التـوسـع الرهيب للأمم الاوروبية التى غزت العالم وفتحته وأجبرت الإنسانية كلها على أن تعيد تحديد نفسـهـا فى ظل صـدمـة الحـداثة الغربيـة. وعلى نقيض أحـلام فـلاسـفـة القـرن التـاسـع عشر (هيجل، كانط، مـاركس،...) فـإن العولمة ليسـت حـالة لأى اتجـاه

ومعنى تاريخيا. إنها تتعلق فقط بتوسع التدفقات (الفصل ٢). وفى مواجهة هذه الزيادة والتنوع الجم فى التدفقات، فإن القوى الفاعلة فى العولمة (الفصل ٣) - الأفراد والمشروعات والدول - تتصادم بشأن معضلات تقليدية. وإن كانت هذه الأخيرة تفاقمت، وتغيرت بفعل اتساع نطاقها الجديد. ومن هنا تأتى صراعات العولمة (الفصل٤)، التى تعيد صياغة الصراعات القديمة وإن كانت تخلق أيضا تناقضات البشرية التى ينتظرها مصير محدد مشترك. لذلك، فإن العولمة تستدعى البحث عن قواعد عالمية لكن هل تقود الإنسانية نحو الدولة العالمية؟ (الفصل ٥). وأخيرا فإنه إذا كان احتمال قيام مثل هذه الدولة أمراً ممكنا، فما الصلات التى يمكن أن تقوم بين العولمة والأقلمة؟ (الفصل ٦).

الفصل الأول

أوربة العالم

ربما بدأت العولمة، هذه الحركة لاستيلاء الإنسان على الأرض وتملكها، منذ بضع ملايين من السنين، ففى تلك الأزمنة المجهولة حيث خرج جدنا الأول، فى إفريقيا الشرقية من مرحلة الحيوانية، وألقى بنفسه وقد حُرم من حماية الغابة، فى سهول العشب وانتصب على طرفيه وتعلم أن ينظر بعيدا. وبعد ذلك بدأ الإنسان، الذى أصبح فى قلب إفريقيا هذا الإنسان العاقل منذ ما بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف سنة، بدأ هجراته التى لا تنتهى وانتشر شيئا فشيئا فى كل أنحاء كوكب الأرض. وهكذا، فمنذ ١٥ ألف سنة أو أكثر عبر الناس القادمون من آسيا، سيرا على الأقدام «جسر» بيرنج ثم نزلوا على امتداد القارة الأمريكية كلها، واستعمروها، وشيدوا حضارات دالت الأخيرة منها، والتى وصفها الأوروبيون بأنها حضارات «ما قبل كولمبس»، خلال بضعة عقود فى النصف الأول من القرن ١٦.

واستقر الإنسان، المهاجر أبد الدهر، مع ثورة العصر الحجرى الحديث وتطور الزراعة (من ٤٠٠٠ إلى ٢٥٠٠). وكان أفقه هو قريته وجواره المباشر. وبدأ التاريخ. ولم يحل استقرار ما يقرب من مجموع الإنسانية دون انتشار أحلام عالمية لكن العولمة لم تبدأ إلا منذ الاكتشافات الكبرى التى قادها الأوروبيون الذين مزقوا بعضهم بعضا، والحروب النابليونية، أى منذ إقامة علاقات تمتد على نطاق العالم بأُسره.. أو بالتقريب. وفى القرن التاسع عشر ألفت الدول الأوروبية، ووريثتها الولايات المتحدة، الأسوار الكبيرة فيما بين أرجاء كوكب الأرض (بير شونى)، مما أفضى إلى صدمة الحربين العالميتين الرهيبة، وأخيرا، فمنذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية هذا القرن العشرين، هيأت عدة ديناميات فضاء عالميا وحيدا.

أولا ـ الأحلام العالمية

نزعت كل المجموعات البشرية التي انبثقت من غياهب ما قبل التاريخ، إلى تعريف نفسها باعتبارها الإنسانية جمعاء، فأي من المجموعات التي أسمت نفسها «بشرا»، اعتبرت البشر الآخرين ـ الذين لا ينتمون للمجموعة نفسها ـ سلالة نوع آخر (أدنى بصفة عامة و منذ فجر التاريخ، لم تكن الإنسانية أبدا في نظر الناس، مسلمة طبيعية، بل بنيانا خاصا بكل حضارة.

وكان لدى هذه المجتمعات المحصورة، في فجر التاريخ، آلهة خاصة بها، لم تكن تتقاسمها مع الآخرين، واختلطت الهوية الثقافية بالهوية الدينية، مثل ما تقول به إسرائيل، الشعب المختار بفضل عهده مع يهوا، الإله الواحد. وهكذا فإن المدن اليونانية التي تقاسمت هيكلا مشتركا للآلهة، كان لكل منها إلهه الخاص، وهو إله غيور ليس له شريك.

١ ـ نحو أديان عالمية أو تمثيل عالمي:

منذ الألفية الأولى قبل الميلاد شاهدنا في نفس العصر ولعدة قرون تالية ازدهار حركات أيديولوجية متماثلة لحد كبير، من ايطاليا إلى الصين [...]: الكونفوشيوسية والطاوية، والبوذية واليانية، المازدية والزرادشتية في إيران، وحركة النبوة الإسرائيلية، وعبادة ديونيسوس، وعبادة أورفيوس، والفيثاغورسية في اليونان [...]. وكانت هذه الظواهر الأيديولوجية الجديدة المتطابقة التي شهدتها الألفية الأولى قبل الميلاد [...] مرتبطة على نحو واضح بدخول الشعوب التي كانت من قبل منعزلة بدرجة أو بأخرى، ومجموعات من البشر والمجتمعات، في شبكة من العلاقات الكثيفة على نحو كاف والتي جعلتها تندمج بدرجة معينة في كلّ عالمي ـ على الأقل في إطار العالم القديم ـ (مكسيم رودنسون، من فيثاغورس إلى لينين: الفعاليات الأيديولوجية، باريس، فايار، ١٩٩٣، ص٣٨ و٤١). وما يبرزه هذا النص، هو وجود صلات حقيقية بين هذه العوالم، منذ ذلك العصر ـ العوالم الصينية

والهندية والفارسية والمتوسطية - والتى لم تكن من ناحية المبدأ، وتحكم واقع التقنيات الخاصة بالاتصالات القائمة حينذاك، تستطيع فى أحسن الأحوال أن تقيم إلا صلات منظمة جداً. وربما لم يكن فى الإمكان أن يحدث هذا الازدهار الأول للنزعات العالمية فى مناطق نائية إلا بسبب انعقاد المبادلات، مما سمح للناس بالمواجهة بين رؤاهم وتساؤلاتهم.

وفى هذا المنظور، كانت ديانات التوحيد الرئيسية الثلاث نتاجاً لبيئة جدّ محددة. إذن كيف وصلت إلى العالمية؟ هل كان لهذه العالمية نفس المضمون ونفس المعنى بالنسبة للديانات الثلاث؟

- فالدين اليهودى دين عرقى، بمعنى أنه لا ينفصم عن مجتمع إنسانى معين، الشعب اليهودى (وهذا يحدد نفسه باعتباره مجموعة من الرجال والنساء الملتحمين معا عبر القرون بالولاء لعقيدة وطقوس مشتركة وخاصة التوراة). وفى نهاية القرن العشرين هذا، لايزال عدد اليهود ضئيلا (أقل من ١٥ مليون). ومنذ ظهورهم على مسرح التاريخ، وعالمية اليهود تقوم للمفارقة على عددهم الضئيل: وعن طريق عهدهم مع الإله الأوحد، أصبحوا الشعب المختار، ويشهد هذا على أن هذا الإله قادر على كل شىء، وباحتفاظهم بما قدر لهم من مصير رهيب واستثنائى (مصير كبش الفداء)، وهو ما لا ينطبق إلا على أقلية مختارة، يثبتون حقيقتهم وحقهم ومن ثم عالميتهم.

- والديانة المسيحية ولدت باعتبارها إحدى النحل التى كان يخلقها بصورة دورية، العالم اليهودى، وصوفيته، وولعه بالجدل. وعن طريق سلسلة من التغييرات والتبديلات (الانتشار فى الإمبراطورية الرومانية، والتأثيرات الإغريقية ورسوخه - فى ظل حكم الإمبراطور قسطنطين - كدين رسمى لروما، وأخيرا قيام أوروبا المسيحية، فى أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية) تشكلت المسيحية فى صورة دين يخاطب كل الناس. ومنذ الاكتشافات الكبرى، حمل الأوروبيون معهم الديانة المسيحية وحولوا إليها

الشعوب التى أخضعوها، وعندئذ دخلت هذه الشعوب، من وجهة نظر الأوربيين فى الإنسانية، ولم يحل هذا دون تعرض كثير منها لاستغلال مروع، وفى نهاية القرن العشرين، نجد المسيحية قائمة فى القارات الخمس، وإن انقسمت إلى الكاثوليكية والبروتستنتية والأرثونوكسية. ولاتزال تمثل علامة أساسية لأوربة العالم. فهل هى دين عالمى؟ نعم، حيث إنها مفتوحة لكل الناس، وربما لا، بقدر ما تنقل مفهوما للإنسان وتفرض على المتحول إليها أن يتخلى عن ذلك الجزء من هويته الذى لا يتفق مع هذا المفهوم، فما العالمية الحقة إذن؟ هل هى التى تسعى إلى توحيد الناس حول تمثيل ما، حاسم ما؟ هل هى التى تعترف بالناس في تنوعهم، في مجموعهم؟

ـ والإسلام أيضا، كان عند مولده فى القرن السابع، دينا نزل أولا لمجموعة عرقية بأسرها: فنبيه محمد عربى، ورسالته (التى تضمنها القرآن الذى أنزله الله باللغة العربية كما يقول المسلمون) تخاطب العرب الآخرين.. وأصبح الإسلام دينا عالميا.. أولا عن طريق الفتح (انتصارات محمد ثم الفتوحات العسكرية الكبيرة لخلفائه). وهكذا تشكلت من المحيط الأطلسى إلى آسيا الوسطى، إمبراطورية إسلامية، سرعان ما خرجت من أيدى العرب ولم تكف عن التمزق لتولد من جديد في ظل سادة جدد، خاصة الترك (الإمبراطورية العثمانية)، ومثل المسيحية، انتشر الإسلام أيضا عن طريق الفتوحات. ولكنه يدين أيضا للتجار الذين جابوا طرق الحرير أو المحيط الهندى. وفي نهاية القرن العشرين هذه، يمتد مجال انتشار الإسلام من الأطلسى إلى الشرق الأقصى، وترجع عالميته جزئيا إلى بساطة عقائده مقترنة بمرونته تجاه العبادات المحلية. وتكمن العالمية أيضا فى قدرته على مواكبة الجديد، مع بقائه هو نفسه على ما هو عليه.

٢ ـ الإمبراطوريات:

مثلما يحلم دعاة التوحيد بلم شمل الإنسانية فى ظل نفس الإله الأوحد، تريد الإمبراطوريات توحيدها فى ظل نفس السلطة. ويوجد فى كثير من

التراكيب الإمبراطوريات، طموح عالمي يسعى للتوفيق بين التنوع ووحدة الإنسانية. فقد كفلت فارس الخيمينية (من ٥٥٩ إلى ٣٣١) داخلها تعدد الأديان (في ٥٣٨ ـ وضع قورش حدا لنفي اليهود الذي فرضته بابل وأعاد بناء معبد أورشليم). وحاول الإسكندر الأكبر الذي هزم وفتح فارس إقامة إمبراطورية عالمية في الفضاء الممتد من اليونان إلى الهند: وكانت هذه الإمبراطورية التي يحكمها سلطان مطلق مقدس، تديرها صيغة توفيقية تدمج العقل اليوناني بالطقوس والأسرار الشرقية وتهجن السكان عن طريق الزواج.

إن روما بصفة خاصة هي التي تؤرق ذاكرة الغرب، إنها الإمبراطورية النموذجية: في ظل نظام مرن تحميه الفيالق العسكرية، تتعايش الأديان والثقافات ـ الصوفية الشرقية ـ وتندمج ويثرى بعضها بعضا. وفي ٢١٢، منح قانون كاراكالا، الذي لم يصدر نتيجة مُثل عالمية وإنما نتيجة للانشغال بزيادة عدد المكلفين برفع الضريبة، منح المواطنة الرومانية لكل سكان الإمبراطورية، مما بشر بالمواطنة العالمية.

ولكن مثل كل التشكيلات التي أقامتها الإنسانية، طرحت الإبمراطورية تناقضات عدة، وهكذا فإنه لكي تبقى أية إمبراطورية، ينبغي لها ألاّ تتوقف أبدا عن التوسع والامتداد (لإشباع حاجتها التي لا تهدأ للثورة). لكن تأتي لحظة لا تعود لديها فيها القدرة على توسيع قبضتها، ومن ثم تنغلق على نفسها (روما وتحصيناتها على الحدود، والصين وسورها الذي كان يكتحسه البدو الرّحل ويعاد بناؤه على الدوام)؛ وتتجمد وتموت. ليس هناك إمبراطورية بلا أرض. ولكن الأمر ينتهي بغزو هذه الأرض غير الكافية والشاسعة للغاية في الوقت نفسه بألف طريقة ـ بوساطة البرابرة، بوساطة الأفكار المخربة، وبسبب الأخلاق الباعثة على الفساد. كذلك، هل تكمن دينامية إمبراطورية ما في قدرتها على جعل أشد الشعوب تباينا تتعايش معا، في ظل قيادة أمة إمبراطورية؟ بيد أن الخور يصيب آلة التوحيد

الرهيبة تلك (خاصة إن لم تتم تغذيتها بفيض متدفق من الموارد). وبذلك يلحق الضنى والتيبس بالإمبراطورية، ومن ثم يتيعن عليها البحث عن مشروعية جديدة بادعاء تحويل هذا الحشد من الأعراق إلى كل متجانس، وتقديم وعد للجميع بمساواة يستحيل تحقيقها. فالأمة الإمبريالية لم تعد تؤمن برسالتها، ويطالب السكان الخاضعون لها بحريتهم ويحصلون عليها. وكانت المعضلات التى واجهتها الإمبراطورية نذيرا بمعضلات العولمة: هل سيصبح العالم المنجز فى نهاية القرن العشرين إمبراطورية منجزة، لا تجد أرضا تفتحها؟ لكن ما الخارج بالنسبة لهذا العالم المنجز؟ هل يعنى هذا الإغلاق لكوكبنا نظاماً مسلسلاً بصورة هرمية، إمبراطوريا، يحقق مساواة بين الشعوب أو حرباً للجميع ضد الجميع.

ثانيا - من الاكتشافات الكبرى إلى حروب نابليون

مع الاكتشافات الكبرى، بدأت أوربة العالم، فمع «اكتشاف» الأرض، وإعادة تسميتها أو عند تسميتها، لم يخلق الأوروبيون فقط فضاء عالميا واحداً لكل الناس. وإنما شكلوا هيكله وفق أفكارهم ومعتقداتهم. إن العولمة، أى تقسيم الأرض وإحاطتها بعلاقات من كل الأنواع، لا تنفصل عن انتشار المرجعية الأوروبية على نطاق كوكب الأرض.

١ - المختبر الأمريكى:

منذ نهاية القرن ١٥، فرضت القارة الأمريكية نفسها باعتبارها الساحة الرئيسية لصدمة أوربة الأرض، ففى حين كانت آسيا وإفريقيا، حتى بحكايات وأساطير الرحالة، معروفتين لأوروبا، فى حين لم تكن أمريكا موجودة بالنسبة للأوروبيين حتى اكتشافها فى ١٤٩٢ على أيدى كريستوف كولومبس (الذى كان يجهل أن قدميه تطآن قارة جديدة، واعتقد أنه وصل

إلى سيباجو، أي اليابان).

وخلال آلاف السنين، كانت أمريكا التي تقطنها أقوام جاءت من آسيا، كوكباً آخرا، ليس له أي اتصال بباقي الأرض (ومن هنا جاءت الفجوات المدهشة، التي سدها فيما بعد التبادل مع الحضارات الأخري، باعتباره العجلة التي تعمل كآلة للتحرك والانتقال). وظلت أمريكا، ذلك الكون المغلق، العالم الخارج عن نطاق العالم المألوف، تنتج ثقافات غير عادية (المايا، الازتك، الانكا.. من بين حضارات كثيرة أخرى). وإن ظلّتْ ملتصقة بما قبل التاريخ في الوقت نفسه.

وعمل اللقاء بالغزاة الأوروبيين كعامل محفز سحق التوازنات الهشة في هذه المنطقة، وفي بداية القرن السادس عشر، وخلال بضعة عقود، قضت قبضات المغامرين، المتعطشين للذهب، على الإمبراطوريات الاستثنائية للازتك والانكا، وترجع أكثر المأساة ترويعا إلى الميكروبات التي حملها الأوروبيون معهم، إذ سقط بالملايين الهنود الذين اقتنعوا بأن آلهتهم تخلت عنهم، والذين لم يكونوا محصنين، ضحية لهذه الميكروبات.

وتملك الأوروبيون أمريكا، التي أفرغت من غالبية سكانها الأصليين (مات كثيرون ممن بقوا منهم على قيد الحياة في جحيم المناجم). واستثارت المنافسات الإمبريالية الإسبان والبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين الذين استغلوا السكان الأصليين وتلاعبوا بهم، وتنازعوا فيما بينهم المساحات الشاسعة، وأصبحت أمريكا الوسطى والجنوبية أسبانية وبرتغالية، وغطتها الأديرة والملكيات الشاسعة الكبيرة، وانتهت أمريكا الشمالية حيث واجه الفرنسيون والإنجليز في الأساس بعضهما البعض إلى أيدي الآخرين «معاهدة باريس ١٧٦٣م».

وأصبحت أمريكا الشمالية هذه ملجأ المنشقين الدينيين «مثل كل الفضاءات النائية الأخرى» أرض الميعاد، وقام عليها في نهاية المطاف مجتمع خال من نقائص أوروبا القديمة، وفي نهاية القرن الـ ١٨ ولدت

الولايات المتحدة، فى خضم تمرد على التاج البريطانى.

ونشأت جمهورية مثالية، وقد رفضت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه أوروبا وملوكها وفلسفتها، وكذلك ادعاء الكمال، لأنها كانت أول تجسيد سياسى لمعارف العقل، وفى بداية القرن التاسع عشر بدأت الأفكار الأوروبية عن الحرية والتقدم تغزو أمريكا اللاتينية بعد أن تحررت من إسبانيا والبرتغال، ولكن الحلم غاص هنا فى الرمال تحت ثقل الميراث الاستعمارى، والأرستقراطية المحلية التى استغلت الاستقلال لتوطيد الامتيازات التى كانت تتنازعهم فيها العاصمتان الاستعماريتان اللتان كانوا يتبعونها.

٢ ـ الصلات الأولى على نطاق الكوكب:

لم يكن كريستوف كولومبس (١٤٥١ ـ ١٥٠٦) سوى واحد من محركى المنافسة الأوروبية، التى كانت ساحتها بالفعل هى الأرض بأسرها. وكان الرهان هو التحرر من ربقة طريق الحرير الذى كان يربط أوروبا بالصين عن طريق آسيا الوسطى، والذى كان يسيطر عليه الأتراك، وأفضى ذلك إلى سباق لاكتشاف الطريق البحرى الذى يفتح مسارا حرا مفتوحا للشرق الأقصى. هذا المكان البعيد الأسطورى الذى تجىء منه التوابل والحرير والذهب. ونظم الأمير البرتغالى هنرى الملاح، وهو سليل أب قام باكتشافات كبرى، عدة حملات نزلت على امتداد الساحل الغربى لافريقيا، متحديا أشد الأساطير إثارة للرعب (حول خط الاستواء، المحيط، وتحت تأثير الحرارة، يحدث الغليان). وفى ١٤٨٨، تم الوصول إلى الكاب، وفى ١٤٩٧، وبعد خمس سنوات من وصول كولمبوس بتمويل من قشطالة، والارتحال على الطريق إلى الغرب، لا إلى آسيا وإنما إلى جزر الكاريبى، تجاوز فاسكو دى جاما الذى أخذ الطريق إلى الشرق رأس الرجاء الصالح، ثم أصبح فى ١٤٩٨ أول أوروبى يصل إلى الهند بحرا. وفى ١٥٩ ـ ١٥٢٢، أكمل ماجلان الدورة الأولى حول العالم.

وطوال القرن السادس عشر، نُسجت الصلات الأولى عبر المحيط الأطلسي وبعد ذلك بقليل عبر المحيط الهادى (فى ١٥٦٤ ـ ١٥٦٥، بين المكسين والفلبين). ولم تتطلب هذه المغامرات التى غيرت وجه العالم، سوى مئات، أو آلاف من الرجال. كانت المخاطر هائلة: غرق المراكب، الأمراض، هجمات القراصنة أو جنود بحرية الدول الغريمة.. وكانت مدة المسيرة تبلغ عدة شهور، واستغرقت أحيانا أكثر من سنة. وكان المردود يخضع للصدفة كثيرا. وكلما استطالت المسافة، كانت الموارد التى تحقق الثورة من النوع الأكثر ندرة: الذهب، والمعادن النفيسة.. وكان خشب الأبنوس ـ الإفريقيون الذين يباعون كعبيد ـ محصولاً جيدا، ولكن كان لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار الخسائر التى لم يسمع بها من قبل بسبب النقل فى قيعان المراكب النتنة. وفى استيلاء أوروبا هذا على العالم وهى فى عزّ قوتها، ساد العنف فى كل مكان.

٣ ـ الإمبراطوريات المفتوحة قليلا:

بدأت هذه الاندفاعة الأولى للدول الأوروبية تتوغل فى داخل القارات. فقد عبر بعض الروس الذين يتسمون بالجرأة أراضى سيبريا الشاسعة فى القرن ١٧. وبقيت إفريقيا بعيدة عن الاهتمام، إذ ظلت حتى منتصف القرن ١٩ «قارة الظلمات» حسب قول جوزيف كونراد.

وفى ١٥٤٢، وصلت سفينة أوروبية لشواطئ اليابان لأول مرة، ومن ١٥٤٩ إلى ١٥٥١، بدأ سانت فرانسورافير، عضو الرهبنة اليسوعية الإسباني التنصير فى اليابان. وانتشرت المسيحية على نطاق واسع، وسرعان ما خلقت المنازعات، التى أضيفت إلى الصراعات الداخلية، مواجهات بين البعثات الكاثوليكية والبروتستنتية وكذلك الطوائف الكاثوليكية (الفرنسكان ضد اليسوعيين) فى منافسة ضد بعضها البعض. وفى نفس الوقت نشأت المصارف والوكالات التجارية. ولكن سرعان ما جاء الرفض: فلم ترض اليابان أن تكون مسرحا للصراعات بين الأوروبيين. وابتداء من

١٦٤٠ بدأت انغلاقا استغرق أكثر من قرنين واستمر حتى العقد ١٨٥٠. ومع ذلك، فإن سمحت اليابان التى كانت حريصة على الإبقاء على اتصال مع الخارج، خاضع لسيطرة قوية، سمحت للهولنديين بالاتجار مع الأرخبيل، وإن اقتصر وجودهم على جزيرة ديشيما الصناعية، فى ميناء نجازاكي.

وإذا كانت العزلة قد حمت اليابان، فقد حمى الصين الاستقرار غير العادى للوزن النسبى لعدد سكانها (نحو خمس سكان العالم منذ عهود سحيقة). وإضافة لذلك، فإن الصين، إمبراطورية الوسط، تعتبر نفسها العالم، الحضارة، وأنه ليس لدى الخارج ما يقدمه لها، ولا يسعه إلا أن يبجل تفوقها المبهر. وفى ١٥٨٢، أسس ماتيوريتشى بعثات تبشيرية يسوعية فى الصين بقصد تحويل السكان إلى المسيحية. وإدراكا منهم بأن الصين هى وحدها بشرية بكاملها، فقد جعل اليسوعيون من أنفسهم صينيين، وألبسوا الكاثوليكية أردية صينية، لكن، ألم تفرغ هذه القابلية للتشكل الكاثوليكية من خصوصيتها، وتردها لمجرد مبادئ غامضة؟ فى القرن ١٧، نشب صراع حول الطقوس الصينية تفاقم من جراء التنافس بين اليسوعيين والدومينكان والفرنسيسكان. وفى ١٧٠٤، ثم فى ١٧١٥ و١٧٤٢، أدان البابا أساليب اليسوعيين. وفى ١٧١٧، حرم إمبراطور الصين التبشير بالمسيحية، وبعد اليابان بما يقرب من ثمانين سنة، انغلقت الصين بدورها على نفسها، وقد أزعجتها أوروبا النهمة والمتعصبة، المتلهفة على الاستيلاء على العالم واستخدامه كساحة للمعارك.

٤ ـ حروب عالمية سابقا:

حتى القرن ١٦، كان فى مقدور منطقة البحر المتوسط، وفى منطقة ذات كثافة استثنائية فى المبادلات، أن تعتقد أنها مركز العالم (لم تكن أحواض الحضارات الأخرى، ربما باستثناء فارس، معروفة إلا عن طريق الحكايات الأسطورية: الهند، الصين...). وفى أعقاب الاكتشافات الكبرى، وفى ظل فيليب الثانى، انكمشت منطقة البحر المتوسط فى نفسها بصورة رهيبة، ولم

يعد هذا البحر سوى بحر صغير مغلق، يحيط به ويهمشه التوسع المدهش للطرق التجارية. وأصبح المحيط الأطلسى هو البحر المتوسط الجديد، فى حين أن المحيط الهندى، الذى ساده البحارة العرب طويلا، وجد نفسه مشدودا إلى شبكة جد شاسعة تربط أوروبا بآسيا.

وفجأة تنازعت على السيطرة الدول الأوروبية، التى اكتسحت السادة القدامى لهذه الفضاءات. ومنذ ١٤٩٣ ـ ١٤٩٤، أصبحت الأراضى الغربية ـ وكانت أمريكا قد اكتشفت بالكاد ـ بتأثير البابا الكسندر السادس ثم معاهدة توردسيلاس موضع تقسيم بين إسبانيا والبرتغال. ولكن ظهر منافسون: الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا..

وفى الحروب التى لا تنتهي والمتكررة التى خاضتها هذه الدول لم تكف الرهانات الأوروبية والعالمية عن التداخل فيما بينها، وكانت انجلترا التى حفظتها عزلتها وصلابتها، هى الفائزة الكبرى بهذا الجزء الشاسع. وفى النصف الثانى من القرن ١٧، هزمت منافسها الأول فى البحار، هولندا، وبعد ذلك، من حرب الانفصال عن إسبانيا (١٧٠١ ـ ١٧١٣) إلى حروب نابليون إلى فجر القرن ١٩، حدثت مواجهة ذات أبعاد عالمية، ضمت سواء بالنسبة لميادين القتال أو بالنسبة للأهداف، فرنسا وإنجلترا، أوروبا، وأيضا الهند، وأمريكا وروسيا.. وإذا كانت انجلترا قد سادت، فذلك لأنها سيطرت على المحيطات وأغلقت الأبواب على فرنسا فى القارة الأوروبية.

وفى ١٥٠٠، قامت شبكة المبادلات الأوروبية التى كانت فينيسيا مركزا لها، باستغلال البحر الأبيض المتوسط بالسيطرة المباشرة عليه، وامتدت إلى الشمال، نحو البلطيق، النرويج، روسيا. وإلى الغرب نحو جزر الكانارى. وإلى الشرق نحو بلدان المشرق، البحر الأحمر والمحيط الهندى حيث أنشأت الوكالات التجارية. وبعد ذلك بنحو ثلاثة قرون، فى ١٧٧٥، عشية نشر قلوع الثورة الصناعية، امتد «أخطبوط» التجارة الأوروبية (فيرناند برودل)، للأرض كلها، ولكنه لم يصل عادة إلا للشواطئ، تاركا مناطق الداخل الشاسعة من القارات خارج سيطرته.

ثالثا ـ فك الانحصار الكوكبي الكبير

في القرن ١٩، تراكمت تغيرات مترابطة فيما بينها ـ الثورة الصناعية، وثورة النقل، والثورة الديمغرافية ـ لتضخم حركة العولمة وتعجل بها. وفي النهاية، انخرطت الأرض كلها في هذه الدينامية. بيد أن هذه الدينامية نقلت الأفكار التي صاغتها وحملتها أوروبا، والتي تبنتها الشعوب والثقافات الأخرى وأعادت تفسيرها وأرجعتها إلى أوروبا. ومن هنا حدثت في القرن العشرين الصراعات العالمية التي تصادمت فيها الدول الراسخة الأقدام والدول المحيطة، الدول المهيمنة والشعوب الخاضعة للهيمنة.

١ ـ نهاية التوازن الألفي بين الإنسان والعالم:

في عالم ما قبل الصناعة كان البشر يسكنون القرى ويعيشون على الأرض. وكانت العودة الدورية للمجاعة تذكر الناس بما ينقصهم. وكانت الفاقة لصيقة بوجودهم. وكان الموت، خاصة من جراء الأوبئة، منتشرا في كل مكان، فلم يكن كثيرون من الأطفال الرضع يتجاوزون العام من عمرهم، وكان متوسط العمر المتوقع لا يزيد على ٣٠ سنة.

وانقلب هذا «التوازن» رأسا على عقب في أوروبا منذ القرنين ١٧ و١٨ من جراء ثورة للحداثة كانت لها عدة أوجه: النهج المستند للعقل والعلم للإنسان والمجتمع، وتطور الطب وأساليب الوقاية الصحية، والتحول من الحرف إلى الصناعة، وأسهم هذا التغيير المعقد في العولمة بثلاثة طرق.

أ ـ وسائل الاتصال:

في إثراء الثورة الصناعية، في النصف الأول من القرن ١٩، ظهرت سكة الحديد والسفن التجارية. ومنذ النصف الثاني من القرن ١٩، ظهرت السكك الحديدية والسفن التجارية. ومنذ النصف الثاني من القرن ١٩، اخترقت الأولى مساحات شاسعة، مقيمة صلات دائمة نشرت الناس والسلع، من قبل، كانت هناك عربة النقل، أول مركبة تدرج على الأرض ـ أولا نحو الذهب ـ مما أدى إلى طرد السكان القدامى في غربي الولايات المتحدة

أو فى إفريقيا الجنوبية والإتيان بالأوروبيين. ومع مجىء «حصان النار»، أصبح الاستعمار والتوطن شاسعا ومنتظما. وفي ١٨٦٩، اكتمل أول خط أمريكى عتيد عبر القارة. ومن ١٨٩١ إلى ١٩١٧، بنت روسيا القيصرية خطا عبر سيبريا. وأثارت سكة الحديد أحلاما هائلة، مثل حلم سيسل رودس الذى حلم فى نهاية القرن ١٩، بربط القاهرة بالكاب. وبالمثل، كلفت السفن التجارية نقل أعداد ضخمة من المهاجرين الأوروبيين نحو الأراضى الجديدة وفى المحل الأول تجاه الولايات المتحدة.

ب ـ السعى وراء منافذ وأسواق:

وعدت الثورة الصناعية البشرية بالوفرة أو فرط الوفرة. ونحو منتصف القرن ١٩، رسخت الدورة الاقتصادية الرأسمالية على نحو نموذجي: فيض الإنتاج، وتشبع الأسواق، وإفلاس المشروعات، والانهيار المصرفي، ونكبات البورصات، وإعادة الهيكلة، وإعادة انطلاق النشاط. وأفضي التقدم التقنى، بمضاعفة للعائد، إلى إلغاء اعتبار الفاقة قدرا محتوما لكنه جعل البحث عن أسواق جديدة أكثر إلحاحا. وأجبرت الدول الأوروبية، عن طريق القوة بصفة عامة، العالم على أن يفتح أبوابه لمنتجاتها. فغرقت الهند فى ظل السيطرة البريطانية فى طوفان منسوجات لانكشير، مما ساعد في ظل صدمة هذه المنافسة، على اختفاء صناعتها الحرفية، ومن ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢، انتهت حرب الأفيون بين انجلترا والصين إلى هزيمة الثانية التى تعين عليها فتح أبوابها بصفة خاصة أمام الأفيون المستورد من الهند، الذى كانت قد حاولت منعه. وفى ١٨٥٢ ـ ١٨٥٤، أجبر برى، العميد البحرى الأمريكى، اليابان تحت قصف المدافع، على أن تقبل التجارة مع البلدان الغربية. وفى نهاية القرن ١٩، اختلط البحث عن أسواق بالمنافسات الاستعمارية حول إفريقيا. وباستغلال السوق العالمية، أضفت البورجوازية طابعا عالميا على الإنتاج والاستهلاك فى كل البلدان [...] وظهرت محل الاحتياجات القديمة التى كان يتم إشباعها بالمنتجات القومية، احتياجات جديدة يتطلب إشباعها

منتجات من بلدان ومناخات جدّ بعيدة. وتطورت بدلا العزلة القديمة والاكتفاء الذاتي المحلي، تجارة شاملة، واعتمادا متبادلا شاملا بين الأمم. وكان ما يصدق على المنتجات المادية يصدق أيضا على منتجات العقل. وأصبحت الأعمال الفكرية لأمة ما ملكية مشتركة للجميع (كارل ماركس وفريدريك انجلز، البيان الشيوعي، ١٨٤٧). ويحدد هذا القول العولمة بصورة كاملة: تهاوى كل الحدود تحت الاندفاع الذي لا يقاوم للصناعة والحداثة وهجر أنشطة بشرية معينة، وتضاعف وتضخم تدفقات (السلع والأفكار...): وعالمية قبضة التبادل، وكل ذلك (من الأشياء العادية للأشياء المقدسة) قمين بالخضوع لقانون العرض والطلب ولعبة الأسعار.

جـ ـ الاندفاعة الديمغرافية:

في فجر القرن ١٩، بلغ عدد سكان الأرض مليار نسمة، وفي ١٩٣٠ مليارين، وفي ١٩٦٠ ثلاثة، وفي ١٩٧٥ أربعة وفي ١٩٨٧ خمسة، وفي ١٩٩٨ ستة. وتشكل هذه الأرقام أحد الأبعاد الأساسية للعولمة. ويؤكد هذا التزايد الآخذ في التسارع لعدد السكان تغير العلاقات بين الإنسان والطبيعة: فبدون استغلال الثانية على نطاق واسع لم يكن الأول ليتكاثر وتتضاعف أعداده. وفي القرن ١٩، كانت هذه الاندفاعة أوروبية في الأساس: ففيما بين ١٧٥٠، و١٩٠٠ زاد عدد الأوروبيين أربعة أمثال (من ١١٤ مليون ـ ١٢٪ من سكان العالم ـ إلى ٤٢٣ مليون ـ ٢٧٪). بيد أنه خلال تلك الفترة، أسفر تحسن التقنيات الزراعية عن اكتظاظ الريف بالسكان، دافعا عشرات الملايين من الأشخاص نحو المدن واضطرهم أيضا إلى البحث عن حياة أفضل فيما وراء البحار. ودفعت أوروبا بأعداد مفرطة من سكانها (بين ١٨٨٠ و١٩١٥، ٣٤.٥ مليون مهاجر) أولاً نحو الولايات المتحدة التي كانت تحتاجهم حينذاك، وأيضا إلى كل أنحاء الأرض المتاحة بدرجة أو بأخرى، من الجزائر إلى سيبريا، من إفريقيا الجنوبية إلى استراليا.

٢ ـ انتشار التصنيع:

تبلورت الثورة الصناعية فى انجلترا فى الربع الأخير من القرن ١٨. وكانت فرنسا، التى غدت بدورها وطنا لمبتكرات هائلة، هى المعمل الثانى. لكن يبدو أن آلام الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون حطمت على ما يبدو دينامية التحديث هذه. وبعد ذلك بنصف قرن، فى ١٨٥٠، كانت انجلترا لاتزال هى ورشة العالم. وانضمت للمسار بلدان أخرى ومناطق أخرى: بلجيكا، وشمالى وشاطئ فرنسا على البحر المتوسط، بروسيا، والجزء الغربى من النمسا، وروسيا الأوروبية. واقتصر فضاء الصناعة فى القارة الأوروبية، على جيوب صناعية فى خضم الدوام الشاسع للريف.

وفى النصف الثانى من القرن ١٩، اتسع الفضاء الصناعى، وتقطعت أنفاس انجلترا، المستفيد الأساسى من سبق كبير. وعانت فرنسا التى كانت تبشر بأن تصبح الدولة الصناعية الثانية، من ركود ديمغرافى، وانغلقت على نفسها فى نزعة حمائية عنيفة (لوى ميلان ١٨٩٢). وأقلعت بروسيا. ثم ألمانيا فى ١٨٧١، وناقستا انجلترا وضايقاها ابتداء من تسعينيات القرن ١٩.

ومنذئذ أفلتت الثورة الصناعية من أوروبا. فقد وحدت الولايات المتحدة، فى أعقاب انتصار الشمال الصناعى الآخذ بالحماية على الجنوب الزراعى الآخذ بحرية التبادل، فى حرب الانفصال (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) فضاءها القومى من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى (فتح الغرب). وظهرت منذ نهاية القرن ١٩ باعتبارها أول دولة صناعية على ظهر الأرض. وانطلقت روسيا فى عقد التسعينيات من القرن ١٩. وخارج العالم المسيحى، الأبيض والاستعمارى، كانت اليابان فى عصر الميجى (١٨٦٨ ـ ١٩١٢) الوحيدة التى استطاعت دخول هذه المنافسة على التحديث والقوة.

ولم يكن فى هذا الانتشار للتصنيع شيئا ميكانيكيا. فقد دفعته واعترضته وحرفته عوامل وطنية. ولم تكف هذه الموجة فى الأعماق عن أن

تتراءى فى حالات الفوضى السياسية. وقد نبع صعود ألمانيا من الجيشان التقنى والعلمى والثقافى فيها، والاندفاعة الديمغرافية بها. وإن نبع أيضا من تعطشها للانتقام من فرنسا وانجلترا، وهما القوتان الراسختان اللتان شكلتا إمبراطورتين استعماريتين، مما جعل ألمانيا تستعد غضبا من وصولها متأخرة إلى عالم كان قد تم تقسيمه بالفعل. وتجمعت للولايات المتحدة أوراق قوة رابحة، استثنائية (أراض شاسعة، ومحيطان يكفلان لها الحماية، وعدم وجود ميراث تاريخى يكره المستقبل على أن يكون تكرارا للماضى، واستيطان مهاجرين متعطشين لمستقبل أفضل فيها). كما كان على أوراق القوة الرابحة هذه أن تتوحد حول طموح، حلم. بيد أن هذا التبلور عمل على توافق مع أسطورة الحدود المفتوحة، الأفق الذى يتعين يوما دفعه للتوسع دون توقف، والإيمان بأن العناية الإلهية عهدت إليهم بإنشاء أرض الميعاد الجديدة. وأما روسيا التى جذبتها ديناميه التصنيع هذه فقد أطلقت العقال لقوى هائلة (خاصة عند طريق تكدس ملايين من الفلاحين الذين اجتثوا من جذورهم فى المصانع والمدن) سحقتها صدمة الحرب العالمية الأولى (ثورة ١٩١٧) وعرضتها للخطر التجربة السوفيتية. وهى التحدى الأساسى لدوائر العولمة الرأسمالية ولمحاولة أكثر راديكالية للتطور نحو الاكتفاء الذاتى. لماذا أفلتت اليابان من هيمنة الدول الغربية وتحدتها (الحرب الروسية اليابانية فى ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) على خلاف ما حدث تقريبا فى كل آسيا التى مزقتها وسحقتها هذه الدول؟ لقد أدركت اليابان أنه ليس هناك طريق أمامها سوى المحاكاة المنهجية للغرب، وأثبتت أنها أفضل التلاميذ (عندما أخذت بالتصنيع وبتشكيل برلمان وفتح إمبراطورية)، لكن شراهتها قادتها للمواجهة فى ١٩٤١ مع العملاق الأمريكى أى إنشاء لفضاءات مستقلة وحطمها ـ ومن ثم استبعدها ـ (مجال الإزهار الآسيوى المشترك لليابان وأيضا مجال أوروبا الهتلرية). وفى ١٩٤٥ انسحقت اليابان التى أصبحت فى النهاية جدّ فقيرة ومعرضة للمعاناة. وأعاد فاتحها

ومستعمرها بناءها وفق النموذج الغربي.

٣ ـ الإمبراطوريات والعولمة:

من القرن ١٦ إلى القرن ٢٠، لم تنفصل العولمة، أي تسجيل كل المجتمعات في تاريخ أو حد مشترك، عن تشكيل الإمبراطوريات الاستعمارية، وقد نشر المستعمرون قيمهم، وممارساتهم (على سبيل المثال البرلمانية بطقوس الشاي بالنسبة لانجلترا، وأفكار الثورة الفرنسية برغيف الخبز المتطاول). ولم يكن المستوطنون أو على وجه الدقة الصفوة منهم يريدون إلا الاستئثار بعلامات التفوق هذه ثم توجيهها فيما بعد ضد من حملوها. أي باستخدام قوة السلاح وحقوق الشعوب التي استأثروا بها لأنفسهم.

وتشكلت هذه الإمبراطوريات عن طريق الفتح الوحشي لقارات بأسرها، من أمريكا إلى إفريقيا. وفي الوقت نفسه استبدلت التقسيمات الفضفاضة للتجمعات القبلية التي سبقتها، بتقسيمات واضحة جلية، هذه الحدود الخطية التي ورثتها الدول واعترفت بها مثلما حددها مستعمروها، عند حصولها على الاستقلال.

٤ ـ الحروب العالمية والعولمة:

منذ نهاية القرن ١٥، اتضحت المنافسات العالمية، فلأول مرة، بدأ الناس ـ الأوروبيون ـ يمتلكون التقنيات التي تكفل لهم عبور رحاب المحيطات والاستيلاء عليها. ومن ثم، لم تكن الحربان «العالميتان» (١٩١٤ ـ ١٩١٨، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) هما أول حروب من هذا النوع، لكن هل كانتا عالميتين حقا؟ إن الحرب الأولى تظل في جوهرها حربا أوروبية من المؤكد، بمشاركة حاسمة من الولايات المتحدة إلى جانب الدول الغربية. ودارت الحرب الثانية في أوروبا وامتدت لآسيا ولإفريقيا في منطقة البحر المتوسط، وشكلت أمريكا اللاتينية ميدانا طرفيا فيها. أما الولايات المتحدة، فقد كانت حليفا حاسما مرة أخرى، بفضل أمنها الجغرافي وثروتها وأيضا قوتها العسكرية.

واستند تصور أن الحربين هما حربان عالميتان فى المحل الأول إلى اتساع نطاق الموارد التى تم حشدها. وتم وضع الإمبراطوريات، الرجال والموارد الأولية، في خدمة المعارك. ووسعت السكك الحديدية والسيارات (عربات النقل) والبحرية (الغواصات، وحاملات الطائرات) والطيران بصورة مبهرة أبعاد ميادين المعركة، مما جعلها تشمل سهول أوروبا من برلين إلى موسكو أو محيطات بأسرها (الأطلسى إبان الحربين العالميتين، والهادئ خلال الحرب الثانية). واستثارت احتياجات الآليات العسكرية سباقا على المنتجات الاستراتيجية (أولا وبصفة خاصة البترول، وفى ١٩٤٢ استولت اليابان على جزر الهند الهولندية، وشنت ألمانيا الهتلرية هجوما على باكو وحلمت بالوصول إلى الشرق الأوسط).

ودشنت هذه المواجهات التى نشبت في أوروبا (وإن نشبت فى آسيا أيضا فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية) ظهور مسرح جيوبوليتكى عالمى موحد. فقد أثارت الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة تعارضا بين دول تحوز مساحات وأقساما شاسعة من كوكب الأرض، بحكم إمبراطورياتها (انجلترا وفرنسا وروسيا) وبين دولة، هى ألمانيا، ترى أنها لا تملك الفضاء الذى يحق لها. وبينت نتيجة الصراع، بالتدخل الحاسم للولايات المتحدة إلى جانب دول الوفاق، أنه منذئذ فصاعدا لم يعد السلام والتوازن فى أوروبا يعتمدان على الدول الأوروبية وحدها. وإنما يتطلبان مساعدة عملاق خارجى. وفى ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، أعاد المنتصرون رسم حدود أوربا وكذلك الشرق الأوسط وتوزيع المستعمرات فى إفريقيا وصمموا ميثاقا مفتوحا من الناحية النظرية لكل الدول (عصبة الأمم). ومن جديد وضعت الحرب العالمية الثانية دولا محبطة (ألمانيا وإيطاليا واليابان) تحت إمرة دول راسخة الأقدام (انجلترا وفرنسا). وتعد الصين فى مواجهة اليابان قوة محركة أساسية. وكان الفضل فى الانتصار يرجع إلى دولتين قارتين ـ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وفى ١٩٤٥ فإن ما كان مطروحا للتساؤل هو الأرض

كلها: أى أوروبا يتعين أن تقوم به؟ أى آسيا؟ وأى نظام عالمى (إنشاء منظمة الأمم المتحدة)؟ ما مستقبل الإمبراطوريات الاستعمارية؟

ومنذ نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين حتى نهاية الثمانينيات منه، كان التعارض بين الشرق والغرب تعارضا كونيا: فقد استخدم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى مباراتهما الهائلة فى الشطرنج (أو فى البوكر) كل الصراعات فى كل القارات، وكان الرهان على البشرية كلها، والتفافها حول الرأسمالية الليبرالية أو الماركسية اللينينية.

رابعا: افضاء عالمي أوحد؟

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أسهمت ثلاثة انقلابات في قيام فضاء عالمى أوحد. ولكن هذا التوحيد أنتج عمليات تفتت وتنافس وصراعات.

١ ـ تصفية الاستعمار:

منذ نهاية الأربعينيات حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، اختفت الإمبراطوريات الاستعمارية، تاركة وراءها آثارا لا تمحى، فلم تستعد الشعوب التى كانت خاضعة، وقد حصلت على الاستقلال، عوالمها السابقة، وإنما أصبحت تعيش فى أطر مستوردة (فى المحل الأول، دولة على الطراز الأوروبى). وامتد المجتمع الدولى الذى كان يقتصر على العالم الذى يقال إنه متحضر (أوروبا وأمريكا عقب أوروبا)، ليشمل الإنسانية كلها. وخلال ذلك أصبح عدد ضخم من الدول الجديدة وعدة مئات الملايين من الأشخاص الذين أشاع استعمارهم الاضطراب فى المجتمعات وأسوارها، جزءا مؤثرا فى تاريخ عالمى موحد.

ونشأت عن ذلك تناقضات متعددة الأبعاد، محلية وعالمية، داخلية وخارجية، سياسية وثقافية. كانت هناك أولا معارك الاستقلال السياسى التى اعتصرتها اليد الحديدية للصراع بين الغرب والشرق (الهند الصينية، إفريقيا...) ثم تفجرت المنازعات للسيطرة على الموارد واقتسام الإيرادات

الناجمة عنها (مثلا حول البترول، وسعره منذ صدمات السبعينيات). وأخيرا، فنظرا لأن الاستعمار تخلل ولوث كل جوانب الحياة (من أشكال الدولة إلى العلاقات بين الجماعة والفرد)، فإن كل مرحلة من مراحل تصفية الاستعمار أثارت بالتالي مواجهات أخري أكثر عمقا وبروزا بين الحضارات خاصة منذ سنوات السبعينيات (أولا بين الغرب والإسلام أو على وجه الدقة بين الدعوات الإسلامية التى تطمح إلى استئصال المساهمات المفسدة لهذا الغرب وعدم الاحتفاظ إلا بما هو مفيد من تفوقه: التقنية).

وبدلا من أن يتجسد كل صراع عالمى (بين الغرب والجنوب، بين الرأسمالية الديمقراطية والنزعة الجماعية الأصولية) فى كتل متراصة وأعداء، تحلل دون حدود، خالقا التعارض بين الدول وإن مزق أيضا المجتمعات، بل وكشف تناقضات كل منها، لقد عملت الظاهرة الإسلامية كموجة من الصدمات، وجعلت إيران الخومينى تواجه البلدان الغربية وإن مزّت أيضا سواء مجتمعات إسلامية تموج بالحداثة (وبصفة خاصة العلمانية، تحرير المرأة) أو مجتمعات غربية (وفى المحل الأول تلك التي تضم سكانا مسلمين). وبالإضافة لذلك، فإن النزعة الإسلامية ليست سوى كاشف لعدة ردود أفعال أو مطالبات متطابقة، تزعم مجموعات (عرقية وقومية ودينية) أنها تستعيد عن طريقها أصالتها وهويتها التي انتزعها التغريب فى المحل الأول وبصفة خاصة. وللسبب نفسه، أصبحت كل تجربة محلية (مثلا، كما حدث في التسعينيات من بدء إقامة السلام بين العرب وإسرائيل، أو قيام دولة جنوب إفريقيا الخالية من كل المعطيات العنصرية ذات المضمون السياسي) أحد الانقلابات البارزة فى الدراما الكونية: كيف يمكن تحقيق التعايش فى تناغم نسبي، بين الشعوب التي تزداد تراكبا واختلاطا، التى تطالب بنفس الأرض والثروات، مما يفاقم الاختلافات بينها - والتى تنهار فى الواقع من جراء الاتصال بالآخر - خوفا من الذوبان فى المحشر الإنسانى؟.

تجربة لتحقيق الاكتفاء الذاتي فى القرن العشرين، وبالمثل، ففى عقد الثمانينيات، فإن دول العالم الثالث التى اختارت طريقا مماثلا (الأولوية لإنشاء قاعدة صناعية، بما يكفل الاستقلال الاقتصادى) إما أنها أدركت أنه يتعين عليها الانفتاح وأن تتصل كفرع بالتدفقات الدولية (الصين وأيضا المكسيك والهند وفيتنام...) أو تتخبط فى أزمة أو حتى تتعرض لانهيار وفوضى (الجزائر التى اعتقدت أن عائد البترول سيمول احتياجاتها، وألحقت بنفسها الخراب من جراء مشروعات غير مفيدة).

وعلى النقيض من ذلك، انطلقت الدول التى اختارت المنافسة: ففى إثر البلدان الأربع التى يمثل كل منها تنينا تدافعت أندونيسيا وماليزيا وتايلاند. ومن ثم لا يوجد على ما يبدو بديل للتقسيم الدولى للعمل: فالتنمية لا يمكن أن تحقق فى فضاء مغلق، بعيدا عن أى اعتماد على الغير. ولكنها تنطوى على الخضوع للتبادل، واستغلال المزايا النسبية، وعلى الأنشطة التى تتوافر فيها إنتاجية أفضل من الآخرين.

وتزدهر العولمة وتتضاعف التدفقات من كل الأنواع. والقيم التى تنشرها العولمة فى كل أنحاء الأرض هى قيمة غربية: الحرية والقانون لخير الفرد، وقانون السوق، والديمقراطية.. لكن هذه المرجعيات لم تعد تنتمى للغرب. فالشرق، أى ما ليس غربا، رفض هذه العناصر وتبناها فى نفس الوقت، لقد قاده انتشار الحداثة الغربية، الحامض الرهيب الذى يحلل التقاليد، والأساطير، والهويات، إلى إعادة اختراع نفسه، إلى التبادل. فذلك هو عصر التهجين، إذ تختلط الأعراق وأيضا المطابخ والأخلاق والديانات والأفكار، لإنتاج توليفات غريبة وغير مستقرة. إن العولمة لا تعنى السلام ولا نهاية التاريخ. على النقيض من ذلك، إنها لا تفعل سوى توفير مسرح أوحد: الأرض بأسرها للأهواء والمنافسات الإنسانية.

الفصل الثانى

انفجار التدفقات

تكمن السمة الأساسية للعولمة فى انفجار التدفقات من كل الأنواع. وتغدو هذه أشد كثافة وأكثر تنوعا وتمضى إلى آفاق أبعد فأبعد. وفى نهاية القرن العشرين، يدور مجمل هذه التدفقات بين ثلاثة أقطاب: أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية وآسيا البحرية. ولكن الفضاء الأطلسى الذى تمركزت فيه أساساً هذه الحركات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات، نافسه وتجاوزه فضاء المحيط الهادئ، والنمو المدهش لآسيا البحرية، مما أدى إلى تضاعف التدفقات سواء بين دول المنطقة أو بين هذه ومناطق الثروة الأخرى.

ومن ثم فإن توزيع هذه التدفقات غير متساو، فهو كثيف فى الأجزاء متقدمة النمو من الأرض، ويقتصر على مقادير زهيدة فى المناطق الفقيرة والمهمشة مثل إفريقيا وآسيا الوسطى أو أمريكا الإنديز. وهذه التدفقات متحركة مثل المياه التى إذا اعترضتها عقبة (أساسا حدود الدول) يمكنها أيضا أن تلف أمام عدم النفاذية التى يتسم بها الحاجز الذى يحيطها وتنساب من خلال أصغر ثقب (وكذلك تنسل المنتجات والكتابات الممنوعة، والمهاجرون السريون من رقابة الشرطة)، وتتنوع هذه التدفقات بطرائق معقدة، وتتبدل بدون توقف: فالمشروعات تستطيع أن تصدر أو أن تبنى مصانع فى البلاد المستوردة، ويمكن غسيل وتبييض الأموال والأوساخ..

وتحتاج التدفقات إلى شبكات، وصلات دائمة ومنظمة. وهذه الشبكات (مثلا العقبات الدبلوماسية لدولة ما)، وفى الطرف الآخر تتكاثر الهياكل غير القياسية المتحركة (جاليات الشتات، المافيات). وتغطى هذه الشبكات كل الأنشطة الاجتماعية، من التبادل بين العلماء إلى آليات حجز التذاكر للسفر

بالطائرة. ويمكن أن تتضافر التدفقات والشبكات وأن تترابط أو تتنافس، وتواجه بعضها البعض. وهي تولد وتعيش وتموت.

وهناك أربعة أنواع من التدفقات تخلق العولمة وتجعلها تعيش: وتتعلق بالناس، والبضائع والخدمات، والنقود، وأخيرا المعلومات والأفكار والعروض الفكرية.

أولا: الناس

تنتج العولمة في المحل الأول من هجرات البشر، واستيلاء الإنسان على الأرض والصراعات الضارية التي تصحبه (فمثلا نشبت الصراعات في أمريكا وفي إفريقيا الجنوبية وفي استراليا بين المستوطنين الأوروبيين والمحتلين السابقين وأيضا بين المستعمرين الأوروبيين.. مثلا حرب البوير بين البريطانيين والإفريقانيين ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢).

١ ـ من الهجرات فيما بين القارات إلى الهجرات من الجنوب للشمال:

منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى أزمة سنوات الثلاثينيات، جرت هجرات أوروبية ضخمة نحو المناطق الشاسعة التي اعتبرت خالية ويمكن الاستيطان فيها (غربي الولايات المتحدة، استراليا...). وكان الوضع فريدا: اندفاعة ديمغرافية من أوروبا، حاجة ورغبة دول معينة في توطين أشخاص تابعين لها في الفضاءات المتاحة (على سبيل المثال في الولايات المتحدة، كان هناك المهاجرون الأوربيون والآسيويون المستعدون لعمل أي شيء للهروب من البؤس والاضطهاد؛ وفي الجزائر، أهل الألزاس واللورين الذين دفعتهم للذهاب إليها هزيمة ١٨٧١؛ وفي استراليا المساجين البريطانيون المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من خليج بوتاني والذين أصبحوا هم مؤسسي أمة جديدة)؛ وأخيرا تغير وسائل النقل.

وفي نهاية القرن العشرين، أصبحت الأرض محتلة ومقسمة. وأصبحت المناطق الشاسعة جدا التي لا صاحب لها (المحيطات فيما وراء المياه

الإقليمية، القارة القطبية الجنوبية) بل وأيضا تلك التى تخص دولة ذات سيادة معروفة (سيبريا، باتاجونيا، شمالي كندا...) محمية - أعلى نحو لاخلاص منه؟ أم بصورة مؤقتة؟ - بسبب خصائصها الطبيعية ومناخاتها. إن كل ما استطاع الإنسان، بالوضع الحالي للتقنيات، أن يقطنه أو يستغله أيضا - في ظروف مرضية من حيث الربحية - جعله ملكاً له، وتضم أكثر المناطق خصوبة وإن كانت أيضا أشد تعرضا للمعاناة من أهواء الزمان - أولا دلتا الأنهار التى يتهددها على الدوام غمر المياه لها - جماهير حاشدة من البشر، وبعد التنقلات التى وقعت في القرن ١٩، رسخت البشرية جذورها من جديد، وأصبحت أكثر ثباتا رغم توزعها فيما يقرب من ٢٠٠ دولة، لكل منها إقليمها المحدد جيداً والخاضع لسيطرتها من ناحية المبدأ.

إن العولمة لا تنفصل عن تقلص المساحة والزمن. وتتيح وسائل الإعلام - الإذاعة وخاصة التليفزيون - لكل إنسان أن يقارن وضعه بوضع الآخرين (فمثلا هناك حالة قصوى تصور هذه المسألة. ففي عصر الستار الحديدى، كان الألمان الشرقيون يلتقطون صور الغرب، والوفرة فيه، وكانت السلطات الشيوعية تعتقد أنها بالتسامح مع هذا تهدئ الجماهير وفي الوقت نفسه تنفرهم من التبديد الرأسمالي).

واليوم، يتراءى صدف التاريخ، والانتشار الجسور للتقنيات، والثروة، في قرب وتراكب عدة فضاءات من الثروة والفقر: أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية؛ أوروبا البحر المتوسط والمغرب؛ الولايات المتحدة والمكسيك، آسيا البحرية وآسيا القارية.. وتنجم عن ذلك توترات نموذجية خاصة بالعولمة، وعمليات رهيبة وغير مكتملة للاختزال والإجلاء من كل الأبعاد، فمن ناحية، هناك الشباب المبهور بالغرب المتجبر، حيث يبدو كل شيء سهلا والساخط عليه في نفس الوقت، ومن جانب آخر، هناك المجتمعات التي شاخت والتي يؤرقها فقد امتيازاتها. إن الهجرة في نهاية القرن العشرين لم يعد يمكن أن تستثيرها أحلام الأرض المفتوحة. ومع ذلك فهي تقوم على الاستفادة من

الفضلات، وبراميل القمامة، والوظائف والأجور التى لا يريدها الأغنياء أو حتى فقراء البلدان الغنية. بيد أن كل المجتمعات وكل السلطات تقريبا، ترى فى الأجنبى المهاجر، حتى وإن كان ضروريا كيد عاملة أو وقود للمدافع، تهديدا: فهو يجلب معه البؤس، وخصائصه، ويجلب معه أحيانا التخريب. ومنها يجيء أحد توترات العولمة: ففى حين أن الناس لم يكن لديهم من قبل ذلك القدر من البحث والقدرة على البحث عن السعادة في مكان آخر بدرجة أكبر من أى وقت مضي، فإن الدول، خاصة المزدهرة، تتمرس وراء حصون تقيمها.

٢ ـ تكاثر الحضرنة:

كشف العولمة والتصنيع والحضرنة عن نفس عملية إضفاء طابع اصطناعى على الأرض، والاستغلال المنتظم لها بوساطة الإنسان. لقد ربط العصر الحجرى الحديث، الذى أنهى عصر ما قبل التاريخ، الإنسان بالأرض. فقد تغلب الإنسان المستقر على الإنسان البدوى الرحال. وحتى لو كان هذا الأخير قد بنى إمبراطوريات، فإن الحضارات الزراعية قضت على هيمنتها واستوعبتها (فمثلا غزا المغول الصين التى استوعبتهم). وفى مثل هذا العالم الذى كانت فيه غالبية الناس تقريبا من الفلاحين، كانت المدن جزرا هشة، يسهل امتصاصها فى فترات الأزمات (مثلما حدث عند نهاية الإمبراطورية الرومانية×. لكن المدن كانت هى أماكن السلطة والقوة والثورة، وانطلاقا منها، ومن حولها، قامت شبكات الرسل والمبعوثين، والقوافل، والسفن، التى شكلت الاقتصادات عالمية النطاق.

وفى عام ٢٠٠٠، يسكن نحو نصف البشرية فى المدن، وذلك انقلاب هائل بالنسبة إلى التوازن الناجم عن العصر الحجرى الحديث. إن هذه الحضرنة مذهلة وآخذة فى التسارع. ففي خلال قرن، قد يتضاعف عدد سكان المدن وضواحيها عشر مرات (فمثلا بكين: بلغت مليونا من السكان فى ١٩٩٠؛ ونحو ٩ ملايين فى التسعينيات؛ وريودى جانيرو، ٨٠٠ ألف فى

١٩٠٠، ٦ ملايين في التسعينيات). وقد أصبحت هذه الظاهرة التي اقتصرت طويلا على البلدان الصناعية، من الآن فصاعدا، ظاهرة كوكبية، وستوجد غالبية المدن الضخمة في الألفية القادمة في الجنوب (مكسيكو ٢١ مليونا، ساوباولو ٢٦ مليونا؛ طوكيو ٢٤ مليونا، نيويورك وشنغهاي ٢٣ مليونا...)، وتتبدى هذه الدينامية بصفة خاصة في اكتظاظ الريف بالسكان وبحثهم عن مستقبل أفضل. وهكذا، ففي نهاية القرن العشرين، اصطحبت التنمية السريعة للصين بهجرة ملايين الفلاحين بأعداد مفرطة، الذين جذبتهم حيوية المدن وضواحيها في الصين الساحلية.

وفي ظل هذا التلاطم، انتشرت المدن وتحللت وأحاطت بها وتخللتها أحياء الأكواخ، واختفى الانقسام بين مدن وريف، إن كان قد وجد أصلا، في هذه المناطق الرمادية دونما نهاية، أو تعايشت المدن ـ المهجع والقرى المهجورة، وأخذت تصبح أماكن إقامة ثانوية. وضاعت التركزات الحضرية التي ليس لها مركز ولا حدود في تراصف الإنشاءات التي ازدرعت في مفترق طرق السيارات (مدن الحافة). وفي هذا العالم، اجتث الإنسان من جذوره، وانعزل (تتسم العولمة في نفس الوقت بالازدحام ـ السيارات، النفايات، الصور... ـ والأتمتة، وتدمير العلاقات الاجتماعية). ومن هنا جاء إعادة خلق الأنسجة الاجتماعية «الفظة» والزائلة: عصابات الأولاد والمراهقين، المافيا، والطوائف.. وقد تولد هذه الفوضى حركات سياسية: ففي إيران في ظل الشاه، فضلت المعارضة الخومينية في السبعينيات تجنيد المناضلين من بين الشباب نصف المتعلم، المستبعدين من عملية الإثراء السفيهة التي كفلتها دولارات البترول وزعمت أنها تستعيد الإسلام الخالص والمتشدد. وفي الجزائر في التسعينيات نهلت جبهة الإنقاذ الإسلامي أعضاءها من صفوف الشباب الذين تكدسوا في عمارات الجزائر العاصمة (التي كانت بورجوازية في عصر الفرنسيين)، وشجبت العولمة ـ أي الاعتماد على الدوائر الاقتصادية الدولية، تغريب العادات ـ باعتبارها مصدرا لكل

إحباطاتها.

ثانيا: البضائع والخدمات

العولمة هي أيضا جعل الأرض كلها فضاء تجاريا أوحد. إذا كان الإنتاج الصناعي العالمي قد تضاعف أكثر من سبع مرات من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥، فإن مبادلات المنتجات المصنوعة تضاعفت ستا وعشرين مرة. ويوضح هذان التطوران، الإثراء المدهش لكوكب الأرض، والتفاعل المتبادل مع هذه الظاهرة، النمو الذي يسبب الدوار للتدفقات الصناعية. فمنذ النصف الثاني من الثمانينيات، انفتح بمبادرة ذاتية أكثر من ستين بلدا ناميا، كانت قد اختارت نموذجا مغلقا، وهي تضم نحو نصف سكان العالم، وتشمل أساسا الصين والهند وأندونيسيا والبرازيل وروسيا.

وتؤثر العولمة على المنتجات والخدمات بثلاثة طرق:

١ ـ التصنيع:

ينطوي ذلك على التصنيع كبير الحجم، بيد أنه كما تنبأ ماركس، فإن العولمة، أي إدراج كل الأنشطة الإنسانية في نظام عالمي للمبادلات، تسهم في تغيير ما هو مقدس، واستثنائي، وخاص، ويدوي، ومقصور على دائرة محدودة، إلى شيء به قدر من الابتذال ويسهل الحصول عليه حيث إنه يباع ويشترى، ومن هنا جاء انتشار وتعميم المنطق الصناعي.

أ) السياحة:

وهي بعد أساسي من أبعاد العولمة، يوضح جيدا دينامية التصنيع هذه، فمنذ النصف الأول من القرن ١٩، ظهر السائحون المحدثون الأول، يبحثون في السفر عن تجربة تجعلهم يعيشون تعددية الحقيقة والواقع (مثل مذكرات سائح لستاندال في ١٨٣٨). وفي النصف الثاني من القرن ١٩، أدى تطور البورجوازية والقطارات والسفن، وإنشاء المشروعات المتخصصة ـ إلى ظهور أولها، وكالة كوك، ومن الواضح أنها بريطانية، في ١٨٤١ ـ وجعل من

السياحة مقصداً جذابا للطبقات المالكة، في حين أثبت فيلياس فوج الذى كسب رهانة بالدوران حول العالم فى ٨٠ يومـا (جول فيرن، ١٨٧٣) أن التقنية (الأوروبية) تربط الأركان المفقودة لأقصى حد وتوحد الأرض، وتبين محن أسرة فينيويار (كريستوف ١٨٨٩ ـ ١٨٩٥) أن الرحلات لأماكن أكثر بعدا أصبحت منذئذ متاحة للناس المتوسطين لأقصى حد. هذا هو عصر الرغبة في كل ما هو أجنبي. ولم يذهب لأطراف الأرض سوى أصحاب الامتيازات وحدهم، العسكريين، الدبلوماسيين، الكتاب، الصحفيين.. وانفعل رجل الشارع بالحكايات أو الأفلام الوسيطة في نقل البعيد إليه. وانتصر الريبورتاج، نصف الحقيقي، نصف الرومانسي.

وفى نهاية القرن العشرين تحولت السياحة، وإذا كان سكان العالم قد تضاعفوا فيما بين ١٩٥٠ و١٩٩٠، فإن التنقلات السياحية زادت أربع عشرة مرة. وربما كانت أولى علائم هذا التغير هى إنشاء نادى البحر المتوسط فى ١٩٥٠، الذى يضع البحيرات المرجانية وأشجار النخيل فى متناول ذوى الرواتب المتواضعة.

وخفضت الطائرات طويلة المدى والرخيصة (الطيران العارض أو التشارتر) بصورة هائلة تكاليف السفر وتحولت شبكات الحجز ونزعت فى الوقت نفسه إلى التركز فى أيدى بضع شركات عاملة فى المجال؛ وتلبي هذه الأخيرة ملايين الطلبات، وتكتسب قدرات هائلة على الضغط على شركات الطيران، فى الوقت الذى تنهمك فيه هذه فى منافسة قاتلة.

لقد أصبحت كل الأماكن «الفاتنة» موضع تنظيم وترتيب (الفنادق، والنوادي لقضاء الإجازات....). وانتزع بفظاظة طابع القداسة عن أشد المواقع غموضا، واستقبلت حشودا من الزوار الذين يرتدون الشورتات والأحذية الرياضية، وأجهزة التصوير، وأتاحت الكاميرا ومن بعدها كاميرات الفيديو للأسر أن تخلد صورها في هذه الأماكن. وكما هو الحال فى كثير من المجالات الأخرى، اصطحب التجميع والحشد الذى يفيد الفرد المتوسط،

بالتنوع والتخصص بهدف إشباع مجموعة متنوعة متزايدة دوما من الأذواق والقدرات الشرائية (الرحلات الثقافية، اصطياد الصور أو الصيد الحقيقى، المغامرات المنظمة بل والسياحة الجنسية). وأصبحت المناظر ديكورا للأحلام التى تم تطويعها وفق إيراد كل شخص.

لقد ظلت السياحة التى اخترعها الغربيون حكرا عليهم زمنا طويلا. وفى نهاية هذا القرن، وفى إثر التلاميذ المنضبطين ألا وهم اليابانيون، تحول الآسيويون الذين ولجوا عصر الاستهلاك، إلي السياحة، فهم مثلهم مثل أغنياء الحرب الذين لا يريدون التخلف عن أى مستحدث. ويمثل هؤلاء الزبائن، الذين يتجهون إلى أن يصبحوا أكثر عددا ورخاء، مسيرة رائعة لمشروعات السياحة. وهنا أيضا، وجد الغرب الذى كان يحظى فى هذا القطاع بأسبقية كبيرة، نفسه فى موضع منافسة بوصول الآسيويين.

ب) والمخدرات تقدم مثالا آخر لهذا الترابط الدينامى بين الاستهلاك الضخم والتصنيع:

فلفترة طويلة خضع استعمال المخدرات لقواعد صارمة (مثل الكوكا التى ظلت مقصورة على الانكا) ولم تنتشر أبداً فيما وراء مجموعات سرية (مثل أفيون الشعراء أو هواة كل ما هو أجنبى). وأصبح مؤكدا منذ النصف الثانى للقرن ١٩، بين غزو الأفيون للصين - الذى كان يدخنه كبار الموظفين فى الإمبراطورية وكذلك العمال والشيالون - أن مجتمعا بأسره يسمم نفسه بنفسه تحت وطأة سحق الغرب له.

وفى القرن العشرين، شهدت المخدرات ستة تطورات، لوحظت بالفعل بالنسبة للسياحة، وتعد نموذجية بالنسبة إلى العولمة: تكاثر العناصر المخلقة (من الكراك إلى الاكستازى)، بهدف اجتذاب زبائن أكثر تنافرا فى أذواقهم ومواردهم المالية؛ وتصنيع الإنتاج على أيدى سادة الحرب فى المثلث الذهبى أو «اتحاد الجريمة» فى كولومبيا؛ وتوسع وترابط مناطق التصنيع والتهريب (وهكذا أصبحت إفريقيا، وخاصة بسبب الفوضى السياسية فيها، محولجياً

لهذه التجارة)؛ وتزايد وتنوع المستهلكين الذين يأتون من كل الطبقات الاجتماعية؛ وأزمة أجهزة التشريع والشرطة، وبصفة خاصة تحت ضغط التدفقات (لا يبين نمو الكميات المضبوطة فعالية الضوابط بقدر ما يبين الزيادة الباعثة على الدوار في الكميات المتداولة) وأخيرا إزالة أوجه الغموض عن مفهوم المخدرات (فنفس المجتمعات التى تحظر الحشيش والهيروين تصرح بالاستخدام الواسع النطاق للمخدرات المشروعة - الكحول، التبغ، المهدئات). وقد زعزع انفجار التدفقات، الهياكل القائمة وأبرز نسبية كل القواعد، وكل المحظورات.

٢ - التبدلات:

شجع تضاعف وتعدد الاتصالات والمبادلات، فرص التحول والتهجين. والتقت الأطعمة، وإن كانت متجذرة في الأقاليم وفى الحضارات، وفى مقدور هذه التداخلات المتبادلة أن تشيع الاضطراب فيما هو متفق عليه (فمثال تعارض وصفات الأطعمة الشرقية الفصل الغربى بين ما هو مالح وما هو سكرى). وتتفق منتجات المطابخ، فى عولمتها، مع ذوق شامل عالمى أو متطور على هذا النحو (مثل البيتزا الأمريكية). ويتم تحريف الموسيقى، التى تنهل من الفولوكلور، وتتغير فى أثناء تداولها وكذلك تتغير الألحان التى يتم تطويعها بصورة نموذجية لتلائم ذوقا يصبح عالميا وينقلها المفسرون لها، مما يضفى سحرا خاصا عليها ويكسبها تأثيرا عالميا (على سبيل المثال، خوليو أجلاسيوس، العاشق اللاتينى. ومغنى الأوبرا لوسيانو بافاروتى)!

وفى نهاية القرن العشرين، تظل المنتجات العالمية، التى تباع في كل الأماكن، جدّ نادرة: الكوكاكولا، الهامبورجر، ماكدونالد.. وليس صدفة أن هذه المنتجات نشأت أصلا فى الولايات المتحدة، وهى تعنى بالنسبة للشاب الروسى أو الصيني، المستهلك، الاستمتاع بجنة الوفرة والحداثة، خلال لحظة من الزمن.

٣ - التسليع:

فى الإنجليزية تشكل السلع الأساسية (وهى كلمة مستمدة من كلمة فرنسية قديمة) المكونات التى يتكون منها أساس النشاط الاقتصادى، وبدونها لن تدور الآلة أبدا، على سبيل المثال، البترول، الصلب، الالومنيوم.. ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإن هذه السلع تعكس سمتين: إذ يعكس سعرها وتباينها تقلبات الدورة الاقتصادية (ومن هنا يجيء تعاقب الارتفاع والانخفاض الشديد جدا)؛ أضف إلى ذلك، أن سعر هذه السلع - التى تشمل قليلا من القيمة المضافة - ينخفض فى الأجل الطويل - بالنسبة إلى البضائع التى تحتوى على القيمة المضافة (مفهوم تدهور معدلات التبادل).

ويحدد التسليع ظاهرة تطور أسعار المنتجات ذات القيمة المضافة الكبيرة، مثل أسعار السلع الأساسية. فلماذا تحدث مثل هذه العدوى؟ ما العلاقة بين ذلك وبين العولمة؟ كما يؤثر التسليع على الدوائر المتكاملة، والتليفزيونات وأجهزة الفيديو وكذلك السيارات، وتتطلب هذه البضائع استثمارات ضخمة (ابتداء من وضع مفهومها إلى بيعها). بيد أن شراسة المنافسة، ووقتية كل تقدم تقنى، وقصر عمر هذه المنتجات، يسبب عدم استقرار الأسعار وهبوطها.

ومنذ فترة ما بين الحربين إلى ذروة مجتمع الاستهلاك فى الستينيات، فرضت صناعة السيارات نفسها فى أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة ثم فى اليابان، باعتبارها الصناعة المبتكرة، وخلقت الوظائف وأخصبت مجموع الاقتصاد، وكان على كل الدول النامية أن تدخل هذا القطاع، وفى نهاية هذا القرن، لم تعد السيارة المتوسطة مجرد تجميع لعناصر نمطية (الشاسيه، المحرك) فالبعض منها يجهز عدة موديلات، عدة ماركات، وتسهم العولمة التى لا تنفصل عن التغيرات الأخرى (تصنيع الإنسان الآلى، الذي يصنع مفهوم الحاسب الآلى..)، فى التسليع مع دخول بلدان العالم الثالث إلى ميدان المنافسة (أولا كوريا الجنوبية ثم جنوب شرقى آسيا)، التى أصبحت السيارات بالنسبة لها، مثلها مثل المنسوجات، قطاعا للقفز منه لإثبات

الوجود في مواجهة الغرب المتقدم بل وغزوه.

ثالثا: النقود

نشأت النقود من أجل التداول، وهي إحدى اللغات العالمية بصورة عفوية، والتي تدمج كل الأشياء، كل الأنشطة في مقياس عالمي للقيم: «كم يتكلف هذا؟» إن النقود واحد من كبار نواقل العولمة: بأن تضفي ثمنا على كل شيء ـ من فرشاة الأسنان إلى حياة الإنسان ـ وهي تجعل كل شيء موضع مقارنة وحساب. إن النقود، التي يباع ويشترى بها كل شيء تنزع القداسة عن القيم «الخالدة» وتردها إلي قيود غير رشيدة. والأكثر من هذا، أن تملك الفضاء وإنشاء علاقات عالمية بحرية وجوية، يقتضي حشد رؤوس الأموال، وتطوير الأدوات المالية ـ وهو ما يصحب عادة حالات الإفلاس والفضائح.

ومثلما حدث في «التحول الكبير» (كارل بولاناي) في القرن ١٩، أي المشروع الأولي للسوق العالمية، شهدت نهاية القرن العشرين، بداية من الستينيات، تغيرا لم يسبق له مثيل فيما يتعلق بالتمويل: ظهر الميدان المالي باعتباره المجال الأول للعولمة الحقيقية.

١ ـ إثراء العالم وتدويل القوى الفاعلة:

نشأت اندفاعة العولمة هذه أولا من النمو الذي حدث في الثلاثين سنة المجيدة (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥). وتجسدت فيها احتياجات جديدة وإمكانات جديدة.

وعلى جانب العرض، أدى إثراء المجتمعات الغربية إلى زيادة مؤكدة في الاستهلاك وأيضا في الادخار. وقامت مؤسسات ـ شركات إصدار، صناديق معاشات... ـ لجذب هذه الموارد إلى الأسواق المالية. والأكثر من هذا أن هذه الأجهزة المهمومة بتوزيع خياراتها وموازنة العمليات المجزية والعمليات المضمونة، بدأت تتطلع شيئا فشيئا إلى ما وراء الحدود، ومما

ضـخم هذا التمويل، شيـخـوخة السكان في الغرب وثقل عـدد المتقـاعـدين وضرورة تمويل احتياجاتهم بصورة متزايدة عن طريق الرسملة (أى ادخار من سيتقاعدون مستقبلا أو المتقاعدين فعلاً).

ومنذ بداية السبعينيات حدث في الولايات المتحدة أولا نمو مذهل في صناديق المعاشات التي تحصل وتدير مبالغ هائلة. وتتصرف أكبر ثلاثة صناديق أمريكية في ألف مليار دولار، وهو ما يمثل ثلثي الناتج الداخلي الخام الفرنسي، وقد أصبحت هذه المؤسسات التي لها معاملات في كل البورصات الكبيرة والتي تمتلك أجزاء من رأسمال الشركات متعددة الجنسية، قوى مالية فاعلة دولية كبيرة.

وبالمثل، أثرى ارتفاع أسعار البترول في السبعينيات بصورة فظة الدول المصدرة له، وتم إعادة تدوير جزء من هذه الإيرادات في دورات دولية، أي تم إقراضها أو توظيفها (الدولارات البترولية). وهنا أيضا، دخلت مجموعة جديدة من القوى الفاعلة في مجال التمويل الدولي. يضاف إلى ذلك، أنها كانت من دول العالم الثالث، التي بدا وكأنها تعلن إعادة توزيع السلطة المالية، ولم تعد هذه تخص الغرب على وجه الحصر وإنما اتجهت إلى أن تتعولم. وحصلت المملكة العربية السعودية على أهم الحصص في صندوق النقد الدولي، وبذلك انضمت إلى الدائرة التي كانت قاصرة حتى ذلك الحين على حماة النظام النقدي الغربيين، ولكن العولمة لا تكف عن التداخل في علاقات القوة وهياكل النظام الدولي: ولا تتكيف البلدان الغربية وحدها، مع توزيع أوراق اللعب البترولية الجديد هذا (على سبيل المثال) بزيادة مبيعاتها لبلدان البترول. ولكن هذه الدول الأخيرة، مثلها كمثل من كسب يانصيبا، تهدر منبع غناها في مشروعات فرعونية بل وتستدين، بيد أن هذه الدول لا تستطيع العودة للوراء، إذ ينقلب كل توازنها الاقتصادى والاجتماعى بصورة لارجعة فيها بتأثير تدفق دولارات البترول.

وعلى جانب الطلب، يوجد بصورة خاصة نمو المشروعات وتدويلها. فقد

حدث انعطاف تاريخي في النصف الثاني من الثمانينيات، فحتى ذلك الحين، كان هذا التدويل يتحقق بالتجارة، وابتداء من ١٩٨٥ ظهر الاستثمار المباشر باعتباره محركا أساسيا، وتضاعفت قنوات التدويل: الصادرات والواردات، وشراء المشروعات واندماجها، وإنشاء مواقع ابتداء من العدم، ومما ساعد على هذه التغييرات وضخمها، انفجار وعولمة الأنشطة المالية، ففي نهاية القرن العشرين زادت التدفقات المالية أربعين مرة على التحركات التجارية.

وفى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، تزايدت مديونية الدول بصورة هائلة، وتركت الولايات المتحدة العجز العام بها يتعمق فى الثمانينيات، ولكنها عبأت بسهولة المدخرات الأجنبية، وفى المحل الأول اليابانية، بفضل الدولار (العملة الأولى للتعامل وللاحتياطى) وبفضل قوتها، وفيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٥، ارتفعت مديونية البلدان الغنية (البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى) من ٤١٪ إلى ما يقرب من ٧٥٪ من ناتجها الداخلي الخام.

ومن جانب آخر سمح الانفراج الذى حدث فى سنوات السبعينيات بين الشرق والغرب، للدول الشيوعية بأن تقترض من الغرب، أقنعت هذه الدول نفسها بأنها بهذا تنفتح وتتحرر (نظرية أسلحة السلام)، والواقع أن هذه الأموال أفادت، فى أحسن الأحوال، فى تهدئة سخط السكان، ثم فرض سداد هذه الديون فى سنوات الثمانينيات إجراءات للتقشف، مما أشعل صراعا مفتوحا وأدى إلى سقوط نظم شرقى أوروبا فى ١٩٨٩، وفيما يتعلق بدول العالم الثالث، فقد ارتمت فى أحضان سياسات طموحة للتنمية، وفى سنوات الثمانينيات اعتبرت مديونيتها قنبلة موقوتة، تهدد بإثارة انهيار عالمى، وكانت الاستدانة وسيلة لنقل العولمة، فالمقترضون الذين كانوا يعيشون عادة فى شبه اكتفاء ذاتى (خاصة الكتلة الشيوعية)، وجدوا أنفسهم مشدودين إلى شبكات دولية، وتم ربط وتحويل اقتصاداتهم

ومجتمعاتهم (مثلهم مثل دول البترول بتأثير الدولارات البترولية) بصورة لا خلاص منها، ولم يعد في الإمكان تحقيق العودة إلى الاكتفاء الذاتي إلا بالانغلاق، والإجبار والعوز (وتظل إيران الخوميني هي المثال الوحيد لمثل هذه التجربة).

وفي أغسطس ١٩٨٢ ثم في نهاية ١٩٩٤، عبرت المكسيك أزمتين ماليتين خطيرتين قاداتاها إلى حافة الإفلاس، ومنذ هذين الحدثين أصبح عالم المال وقد أدرك مدى توثق عرى الاعتماد المتبادل، يخشى وقوع انهيار عالمي أعمق من ذلك الذي وقع في أكتوبر ١٩٢٩. فقد أعقب انهيار المكسيك انهيار دول أخرى مدينة وأدى إلى اضطراب النظام بأسره، وفي الحالتين، لم يحدث الأسوأ، فإذا كان النظام (الذي كان حينذاك شبه عالمي) قد وسع كثيرا قبضته بالمقارنة بالثلاثينيات، فقد تعلم ابتداع الآليات اللازمة للسيطرة على الأزمات (برامج للطوارئ، خطط لإعادة جدولة الديون..). كما تتحدد العولمة باعتبارها سلسلة من عمليات جسورة لتنظيم كوكب الأرض.

وفي نهاية القرن العشرين، تساءل رجال المصارف والمال مرات عديدة عما إذا كان النظام الاقتصادي العالمي سيتحطم على صخرة الافتقار لرؤوس الأموال، فمن ناحية تنفجر الاحتياجات (الديون العامة والاستثمارات المتزايدة الضخامة اللازمة لكي تبقى المشروعات في السباق التكنولوجي، وتمويل البنية الأساسية خاصة في البلدان الناهضة)، ومن ناحية أخرى، تعيد البلدان التي ظلت طويلا تصدر رؤوس الأموال توجيه مدخراتها (مثل ألمانيا التي تعيد تعمير ألمانيا الشرقية).

٢ ـ اضطراب القواعد والضوابط:

لعملات (اتفاقيات بريتون وودز، يوليو ١٩٤٤) لصالح أسعار الصرف العائمة (اتفاقيات كنجزتون، يناير ١٩٧٦. فمنذ ذلك الحين تحدد الأسواق قيمة العملات، ومن ثم لا تكف هذه عن التغير حسب العرض والطلب، ثم تم في سنوات الثمانينيات إلغاء الضوابط على الصرف، واستهدف إلغاء

القواعد التخلص من كل القواعد التي تحد المنافسة، سواء الداخلية أو الخارجية، في المجالات التي تم تدويلها أو المدعوة لذلك (وبالذات التمويل).

ويعد اختفاء القواعد الرسمية للعبة، أو هذا التخفيف منها، أحد علائم قيام نظام مالي عالمي يخرج عن سيطرة الدولة، وهكذا، فمنذ سنوات الستينيات تجسدت سوق الدولارات الأوروبية، انطلاقا من الودائع بالدولار خارج الولايات المتحدة، أولا بالنسبة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات وإن كان أيضا بالنسبة لكل المشروعات التي تتحكم في تدفقات بالدولار، وتمثل الدولارات الأوروبية مصدرا للائتمان يخرج عن السيطرة القومية، ووفق نفس الآلية (الودائع النقدية خارج البلدان المصدرة للنقود)، تظهر الماركات الألمانية والأوروبية والفرنكات الأوروبية، وفي سنوات السبعينيات، وصلت دولارات البترول، وفي سنوات الثمانينيات، تسللت دولارات المخدرات التي يغطي مهربو المخدرات أصولها المشكوك فيها بإعادة تدويرها في الأعمال العادية (التبييض). كذلك تضاعفت تدفقات النقود المستقلة.

وفي عالم كهذا، فإن احتفاظ الدول بضوابط على التدفقات المالية يلحق الضرر بهذه الدول، فهذه الضوابط تجعل رأس المال يهرب، إذ يخشى هذا الأخير دوما من أن يجد نفسه مجمدا ويذهب بصورة تلقائية إلى حيث تقل العوائق أمام تحركه لأدنى حد.

٣ - سعار المبتكرات المالية للتحكم في مبالغ متزايدة:

منذ أن وجدت النقود، ظلت شواغل المتحكمين فيها هي نفسها، جعلها تتداول وتثمر (بالإقراض، وتقديم الائتمان...)، وبالتحسب من مخاطر مثل هذه العمليات، ومع تغير المبالغ المتضمنة والتقنيات، ظل المبدأ هو نفسه على الدوام: الاستفادة من الوقت وتوقع التطور، وفي نهاية القرن هذه، فإن كل شيء ييسر تداول النقود ويعجل به، وفي الوقت نفسه، فإن الأمر يتعلق بالحماية من - وأيضا استغلال - أوجه عدم اليقين في هذه التحركات المتزايدة السرعة.

ذلك هو تحويل الأموال إلى سندات متداولة. وتكفل هذه العملية تحويل الممتلكات المالية إلى «سندات» قابلة للتداول فى السوق، ويمكن تعبئة تحويل الأموال إلى سندات من أجل مواجهة أية معطيات اقتصادية (توفير موارد للمشروعات، وأيضا بناء العمارات وشراء الأراضى والغابات، ومواجهة التلوث...). ويسهم التحويل لسندات فى خلق الأسواق، وييسر حراك الأشياء والديون والتركات وإدماجها فى القنوات الدولية.

وتقدم المنتجات (الأدوات المالية) المشتقة، التصوير الأكثر إبهارا لهذا التحول المالى، وتشكل جميع المنتجات والصكوك المالية التي لا تطابق معاملة تتم نقدا وعدا (مادية) ولكن يترجمها عقد شراء أو بيع كمية من الأصول والممتلكات أيا كانت (أرباح، التزامات، مواد أولية، معادن ثمينة...) فى تاريخ ما فى المستقبل، وبسعر محدد فى الاصل، وكذلك المقايضات التى تتيح لمشروع ما، بشرط التعويض، أن يبادل خلال مدة محددة مخاطر الصرف أو أسعاره. وقد ظهرت هذه العقود الأجلة منذ النصف الثانى من القرن ١٩ فى أسواق المواد الأولية (شيكاغو، الحبوب واللحوم، لندن، المعادن والمنتجات النباتية الأساسية). وابتداء من بداية سنوات السبعينيات، استثار تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف، نموا يبعث على الدوار فى هذه العقود (فى ١٩٧٢ تم إبرام عقد لسعر صرف أصدرته شيكاغو ميركانتيل اكسشانج، وفى ١٩٧٥ تم إبرام عقد لأسعار فائدة أصدره مجلس التجارة فى شيكاغو). ومنذ سنوات الثمانينيات فتحت مثل هذه الأسواق في لندن وباريس (١٩٨٦)، ماتيف، فرانكفورت، سيدنى، طوكيو. وشهدت المعاملات نموا يبعث على الدوار. وارتفعت المبالغ التى تمت معالجتها والتي بلغت ٥٠٠ مليار دولار فى ١٩٨٧، إلى ٤٠٠٠ مليار دولار في منتصف السبعينيات.

٤ ـ ارتباط الأسواق:

تفرض ارتباط الأسواق تلك الضغوط الرهيبة لجعل تداول النقود يتسم

بأقصى قدر ممكن من السيولة، ففى خلال بضع ثوان، وفى خلال بضع دقائق، تنتقل رؤوس الأموال من مشروع لآخر ومن مكان لآخر. وهذه العولمة المالية لم تخلقها التقنية التى لا تزيد على كونها مجرد وسيلة، ولكن هذه التقنية يسرتها. مثل استخدام الحاسب الآلى وإلغاء الطابع المادى للسندات وآلات التحويل الأوتوماتيكى وشبكات نقل المعطيات وانتشار بطاقات الائتمان.

وفى أكتوبر ١٩٨٦ حققت مدينة لندن، التي كانت مهمومة بأن تكون دوما الأولى فى التكيف مع التغيرات المالية، ما أسمته «الفرقعة الكبرى» الخاصة بها. فقد ألغت القيود التنظيمية والعمولات الثابتة، ولم تعد المعاملات تتم بين شخص وشخص وإنما بين حاسب آلى وآخر، بفضل الشاشات التى تعمل بصورة مستمرة والمرتبطة بكل المراكز المالية الأخرى فى كوكب الأرض، ولا يسع البورصات الأخرى إلا أن تحذو حذو هذا وأن تنخرط فى منافسة مسعورة فيما بينها.

وقد تفاقم هذا الصراع بين الأسواق الراسخة من جراء تكاثر الشبكات الأليكترونية للتعامل والتبادل. وهذه الشبكات إما أنها أضيفت إلى البورصات (انتسنت، لايتس)، أو خلقت أجهزة متنافسة (تريد بوينت فى مواجهة سيك فى بورصة لندن، جلوبكس فى مواجهة إم آه تى إى إف فى باريس) . كفلت التعامل فى منتجات جديدة (مثلا فيتز جيرالد بالنسبة لأسهم الشركات الأمريكية غير المدرجة فى البورصة).

رابعا: العروض الفكرية

إن العولمة، خاصة فى نهاية القرن العشرين، لا تنفصم عن علاقات الإعلام والاتصال. وهنا أيضا فإن المكان والزمان يتقلصان بدرجة هائلة. فمنذ قرنين، فى اللحظة التى ظهرت فيها الوسيلة الأولى لبث الرسائل السريعة، التلغراف الهوائى (١٧٩٣)، كان الأمر يتطلب ساعات وأياما

وأحيانا أسابيع لمعرفة ما إذا كانت قد حدثت انتصارات أو وقعت هزائم. أما اليوم فتجري متابعة هذه الأحداث بصورة مباشرة، فالتليفزيون يعيد بثها في الأرض كلها. ويبدو أن كل شيء ييسر ويعجل بالاتصال: تضاعف وتنوع القنوات (التليفون بآلة النسخ عن بعد أو بشبكة الإنترنت) وتمزق الاحتكارات العامة تحت وطأة المنافسة متعددة الأشكال (بين القائمين بالتصنيع، بين القائمين بالتشغيل، بين الشبكات). وانهيار الأسعار. وتجد الإنسانية كلها نفسها وقد اخترقتها التدفقات، وإن كان بطريقة غير متساوية للغاية، وإذا كانت طبقة ضئيلة جدا من رجال الأعمال ومن العلماء، ومن المثقفين ومن المسئولين السياسيين ـ الذين يحصلون على امتيازات من العولمة ـ تشعر أنها على راحتها وحريتها في هذا الإعصار، فلن توجد بعدئذ أرض معزولة.

في ١٩٨٠ ولدت أول قناة تليفزيونية ذات توجه كوكبي، وهي كيبل نيوز نيتوبرك (سي.إن.إن). وهي تبث المعلومات طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم وتطمح إلى استقبال إرسالها في كل مكان، مما يبقي على كل الناس في حالة استماع لأخبار كوكب الأرض باستمرار، وهو الأمر الذي ربما يخلق قريبا ضميرا عالميا موحدا. وفي الوقت الراهن فإن السي.إن.إن، وهي التصوير النموذجي للأرض المحاطة بكابلات الإرسال، تصل بصفة خاصة إلى الفنادق الكبرى ومعابد العولمة المتطابقة في كل الأماكن والتي تتقاطع فيها وتتبادل كوادر العولمة المعلومات (عن طريق الحاسبات الآلية وحاليا التليفونات المحمولة).

ويثير هذا التداول المتزايد السرعة والحجم للأخبار والصور والأفكار كل أنواع ردود الأفعال والتسلسلات وهكذا تبرز العولمة وحدة كوكب الأرض ولكنها لا تلغي الوضع الخاص لكل فرد.

١ ـ الانفعالات والعواطف:

حاليا يلم بأي مأساة تحدث ـ زلزال أو مجاعة أو حرب... ـ في التو

واللحظة، إن لم يكن كل الناس، فكثيرون منهم على الأقل. فهل تنجم عن ذلك انفعالات وعواطف كوكبية لأن المشاهد من بعيد يشعر بأنه شقيق لمن حل بهم البلاء وإن بعدوا عنه آلاف الكيلومترات؟ ليس هذا أمرا مؤكدا. فمن هبة اليونانيين ضد السلطة العثمانية فى عشرينيات القرن ١٩ إلى الحرب الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، ومن حرب فيتنام الأمريكية فى الستينيات إلى الصراع ضد الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا فى الثمانينيات، تباين التأثير الدولي المحدد لكل حدث من هذه الأحداث الحاسمة، مما أثر على، وعبأ، من لديهم أسباب محددة، والذين تتباين فرص الوصول إليهم، وإن ترك الغالبية العظمى فى حالة لا مبالاة، خاصة الذين تستغرقهم الصعوبات المباشرة لحياتهم اليومية. إذن هل هناك تغيير مثلا بين بداية القرن ١٩ ونهاية القرن ٢٠؟ لا، فقط زادت قوة وإشعاع وسائل الإعلام والاتصال وأيضا درجة وطرائق اندماج الناس فى الفضاء العام الدولى. ومن ثم لن تتبلور انفعالات وعواطف عالمية حقا إلا إذا تأثر كل الناس، أو على الأقل أكبر عدد منهم، بنفس الطريقة فى ظل وضعهم المحدد بنفس الواقعة وعاشوها بصفة خاصة وأعتبروها شيئا مشتركا يتطلب تضامنا عالميا.

٢ ـ المحاكاة:

المحاكاة هى إحدى الآليات الأساسية للتاريخ الإنسانى، وعن طريق المحاكاة يستطيع الفقير أن يعتقد أنه ندٌ للغنى. والمهزوم أن يهزم الغالب. ويصل بها البلد النامى إلى التقدم. ومرة أخرى نقول إن العولمة لا تخلق على وجه التأكيد ظواهر المحاكاة، لكنها تيسرها، وتعظمها وتعجل بها وربما تضفى عليها بعدا جديداً، قيمة جديدة

ونفس القول ينطبق على التقليد، وهو أيضا نوع من المحاكاة. فالبضائع النادرة والمكلفة والمنتجات ذات العلامة المميزة، يتم تقليدها سواء على نحو مطابق أو مخادع، وتباع هذه الأشياء المقلدة بأسعار تقل عدة مرات عن أسعار السلع الأصلية، ولكن ما العلاقة بين التقليد والعولمة؟ إنها الاختزال

الرهيب للمسافات، والتناقض الفظ فى قيمة الفوارق الجغرافية والتقنية والاجتماعية. ويهدر المقلد، وهو بصفة عامة مشروع فى العالم الثالث، قيمة الأشياء المعنية ويخلع عنها قداستها. باعتبارها تعبيرا عن حضارة أرقى، فإنها ليست سوى أشياء يمكن صنعها بالآلاف، والملايين من النسخ. وإضافة لذلك، من المشترون الأول؟ السياح القادمون من نفس البلدان الأصلية أو التى يعتقد أنها كذلك والذين يعدون التكلفة الأدنى من علامات المكانة الاجتماعية.

كذلك فإنه فى نهاية هذا القرن تؤدى المحاكاة، أو يبدو أنها تؤدى، إلى توحيد عولمة الشباب حول الأذواق والطقوس المشتركة (الجينز الأزرق وهامبورجر ماكدونالد، وحفلات الموسيقى التى تنتهى بإشعال الولاعات والوشم والدراجة البخارية...). ويمكن أن يمتد هذا الانتشار للسلوك الغربى إلى الأخلاق (منازعة الآباء وتحرر الشابات الصغيرات وحرية اختيار القرين). لكن هل يختفى ما هو خاص: البيئة والثقافة والظروف الاجتماعية والحالة النفسية لكل شخص؟

٣ ـ الرفض:

ومثلما أن العولمة تترسخ عن طريق ظواهر المحاكاة لا تنتهى، فإنها تثير قدرا كبيرا جدا من ردود الأفعال الرافضة. ولكن هذا يصدر عن أوجه الغموض بأكثر مما يصدر عن التناقضات!

إن الاستعمار والاستيطان أحد أدوات النقل الأساسية للعولمة، بإدخال قوة الشعوب غير الأوروبية فى تاريخ يصبح كوكبياً بحكم هذا النقل. وتصفية الاستعمار هى رفض لسيطرة الدول الأوروبية، وهى فى الوقت نفسه تتبع دينامية العولمة ويضفى المقاومون للاستعمار مشروعية على معركتهم باستخدام الأفكار الأوروبية (حق الشعوب فى تقرير المصير والمساواة بين الناس...).

كذلك فإن اندفاعة العولمة (انهيار تجارب الاكتفاء الذاتى وتوسع

المجالات الآخذة بالتصنيع أولا فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ) تضطخب برنود أفعال داعية للكمال (على سبيل المثال التيارات الإسلامية). وتحلم هذه الحركات باستعادة عصر ذهبى(بالنسبة للإسلاميين أمة النبي والخلفاء الأول). ومن ثم محو كل الآثار الفاسدة للتاريخ السابق، بيد أن منطقها وبرامجها تضم رغما عنها مراجع غربية (التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية...)، وذلك ببساطة لأن هذه الحركات وليدة عصرها - نهاية القرن ٢٠ - ولا يمكن أن تفكر فى نفسها خارج هذا الحاضر.

٤ - الإصلاح والتهجين:

إن أى دين وأية فلسفة وأى أيديولوجية هى إصلاح وتوليف، يتم بدرجة أو أخرى من الأصالة والتميز، من المفاهيم والصور والتواريخ التى تنهل من معتقدات وأفكار سابقة. وإذ تضاعف العولمة الصلات بين الناس والمجتمعات، فإنها تحفز تحلل وإعادة بناء مثل هذه الأبنية.

وهكذا تحولت الشعوب التى خضعت للاستعمار أو تم تحويلها إلى دين سادتها. وفى إثر عملية الإخضاع هذه، وفى اختلاط السكان الذى صحبها (مثلا العبيد السود الذين اقتيدوا من إفريقيا إلى أمريكا والذين لم يصحبوا معهم سوى ما كانوا يستطيعون الاحتفاظ به فى رؤوسهم)، نضجت عبادات وعمليات توفيق للمعتقدات، وخضع مجال تخيل المُستَعمَرين (بفتح الميم الثانية) الذى سحقه المستعمرون، لمزاعم وتصورات هؤلاء الأخيرين وإن اجتهد فيه الأولون واختصوا به.

وفى نهاية القرن العشرين هذه، وفى ظل انهيار الشيوعية وإخفاق العالم الثالث، لا تنفصل العولمة عن انتصار الأفكار الغربية: الفردية، الديمقراطية، اقتصاد السوق. ولكن كل فكرة فريدة يتم اختلاسها، وتخريبها. وتلك هى مفارقة الدعوة القومية، فقد صاغتها أوروبا ونشرتها فى جميع أنحاء الأرض، ثم تحولت إلى ناقل أو عنوان لمطالب عديدة خصوصية، تشكل كل منها انطلاقا من ماض محدد واستفاد من رنين عالمى، عن طريق إسناد القومية.

الفصل الثالث

القوى الفاعلة في العولمة

هل يعد قوة فاعلة أى كيان «فرد وأيضا مشروع كنيسة دولة . . »
يصوغ نوايا ويعبر عنها ويترجمها إلى أعمال من وجهة النظر هذه، فإن كل شخص معنوى يطبق قواعد وآليات تسمح له بأن يصوغ إرداة ما سواء عرضها أو جسدها زعيم أو رئيس، يكون قوة فاعلة.

وبالنسبة لهذه القوى الفاعلة ، تفرض العولمة في نهاية القرن الـ ٢٠ مناخا يتغير بصورة أبدية. ويتسم هذا المناخ أولا بخليط متدافع من المعلومات يكرس كل منها نفسه للعبة لا تنتهي من المقارنات «على سبيل المثال ، منظم المشروعات الذى يقارن تكاليف اليد العاملة وجهات تشغيل الأموال التي تقارن بين العملاء والسندات .. والدولة التي تقارن إنتاجيتها بإنتاجية الدول الأخرى . . » وبعد ذلك هناك التنوع والمرونة في التدفقات ويستغل البعض «خاصة المشروعات» هذه الإمكانات بفضل الحراك في حين يتجذر البعض الآخر «في المحل الأول الدول» في فضاء ما ويواجه التنقل المستمر للقنوات ، وأخيرا، فإنه حتى وإن بقيت الحواجز من كل الأنواع «في المحل الأول الحدود بين الدول» ، فإن الأرض كلها تشكل فضاء واحدا ينبغي التفكير فيه باعتباره فضاء أوحد وأن النظام الاقتصادى والمالي والسياسى يمكن تعكيره من أى ركن كان من أركان الأرض «مثلا الأراضى التى توفر ميزة أنها أماكن خارج نطاق القانون: الجنة الضريبية ، دول القمامة، دول المخدرات».

وهناك أربعة أنواع رئيسية من القوى الفاعلة غيرتها العولمة التي استفادت منها هذه القوى في الوقت نفسه في تحقيق أغراضها الخاصة وهي: الأفراد ، المشروعات، الدول، والحركات متعدية القومية.

أولا- الأفراد

فى فجر القرن ١٩ ذكر رجل القانون بورتاليس ، وهو يقدم القانون المدنى: «تتمثل الحرية الطبيعية التى يملكها الأشخاص فى البحث عن السعادة فى كل مكان يعتقدون وجودها فيه [. . .] إن الجنس البشرى لا يشكل سوى أسرة كبيرة واحدة لكن اتساع نطاق هذه الأسرة الكبير جدا يضطرها إلى الانفصال فى مجتمعات مختلفة تأخذ اسم الشعوب ، الأمم، الدول ....» وفى نهاية القرن العشرين تتيح العولمة للأفراد أن يتمتعوا بصورة ملموسة بحق أساسى هو الاستقرار والعيش حيث يستطيعون من وجهة نظرهم وأن تزدهر أحوالهم على خير وجه.

ولكن العولمة ليست سوى تناقضات . فتطور وسائل الإعلام خاصة التليفزيون يحفز الجميع على المقارنة بين الاقتصادات والمجتمعات والحضارات وتقوم وسائل المواصلات بتقليص المسافات. ويتغلب الخيال وسعة الحيلة على كل الحواجز . لكن العولمة لا تنفصل عن تملك الأرض وتقسيمها بين المجموعات والكيانات التي لا تكف عن التنازع حولها إلا عندما تنتهى بعد معارك طويلة الأمد إلى قبول حقيقة لأنه ليس لديها بديل سوى التعايش.

١- اجتثاث الجذور بالنسبة للفرد:

لا تنفصل العولمة عن الحداثة الغربية والحضرنة والتصنيع وهى تؤدى إلى القلع من الجذور. إن تسلل شبكات العولمة إلى الأركان التائهة يجبر سكانها على التحرك فمن جراء تحسين الصحة يتزايد السكان ومع نمو العائد يصبح كثير من الأذرع فائضا وتلهم المنتجات والأصوات والصور القادمة من جهات أخرى العوالم البعيدة وتستثيرها ومن ثم يتعين الرحيل . وإذ جعل العصر الحجرى الحديث من الإنسان فلاحا وبستانيا ، فقد ربطه بالأرض، أما العولمة فقد دفعته على الطرق.

إن الإنسان المعولم مقتلع من جذوره إنه الفلاح الصينى بأعداده المفرطة بالفعل الذى طردته العولمة المتسارعة من الريف، والذى يتوقف فى محطات التركزات الحضرية الهائلة وضواحيها إنه ابن الأزقة فى ريو دى جانيرو أو بوجوتا، الذى يعيش من الاتجار فى المخدرات. وبذا يعتبر حلقة فى سلاسل حلقات العولمة التى لا تعد ولاتحصى إنه الطفل الذى يمارس البغاء فى بانكوك الذى لديه زبائن من الأوروبيين المحترمين جدا الذين يتدفقون بالطيران العارض من أجل سياحة الجنس إنها الشابة الفلبينية المستخدمة فى المنازل عند أغنياء الحرب فى الخليج الفارسى إنه أيضا الكادر متعدد الجنسيات الذى يظفر بمراتب سامية بالقفز من شركة لشركة ومن قارة لقارة.

٢- الوحدة والمجتمعات المتحركة:

إن الفرد المعولم ليس سوى استكمال لأقصى حد للإنسان الغربى الوحيد والحر المنفصل عن أى ارتباطات موروثة الذى ليس لديه سوى ما يطرقه بنفسه . لقد حلت محل المجتمعات التي غرست فى فضاء ما وشكلها الزمن، «الأسرة فى أشكالها الكلاسيكية ، القرية ، المدينة الصغيرة، المشروع الأسرى» رابطات وظيفية «المؤسسات وكذلك تتابع الهجرة» وغير مستقرة «العصابات والمجتمعات التى يشكلها الأشخاص المغتربون».

ومن ناحية بمقدور الفرد أن يعتقد أنه مستقل تماما أنه لم يعد منتميا إلى مجموعة ما ، فهو يختارها ويتمناها ويتركها ومن ناحية أخرى، ففى هذا الحشد المتوحد «حسب صياغة عالم الاجتماع ديفيد رايزمان» فإن الانتماء لمجموعة ما يمكن أن يكفل البقاء «وهذا هو الحال مثلا بالنسبة للمراهقين الذين هجرهم ذووهم فى العشوائيات الحضرية». أو يوفر نقطة مساندة هائلة «وهذا هو الحال بالنسبة للشتات الذى يقدم لأعضائه شبكة حية، وأماكن استقبال وتدريب مهنى». وبالنسبة لعمليات التقسيم والتسوير غير الرسمية هذه والتى يقيمها عادة الأشخاص المنبوذون، والمضطهدون ،

تمثل العولمة فرصة رائعة ويكون الفائزون هم الذين استقروا على نواصى الأرض ، والذين يستغلون إمكانات التداول والفروق «فى التكاليف وفى التشريع...».

٣- عديم الجنسية ، شخصية أساسية فى العولمة:

فى عالم اليوم المنقسم بين دول ذات سيادة، فإن الجنسية هى التى تعطى حسب رأى الفيلسوفة الألمانية الأمريكية حنا ارندت «الحق فى أن يكون لك حقوق» وبدون هذه الرابطة بالدولة لا يعود للفرد المحروم ممن يحميه حقوق ولا حتى هوية ويمكن إعالته وتحمله لكن لا يمكنه المطالبة بشىء ولا يستطيع إلا أن يستجدى . ولكن هذا الشخص حسب قول ارندت أيضا .المرحّل عديم الجنسية هو رمز للقرن ٢٠. واليوم . فإن اللاجىء المنفى الذى يتم دفعه بعنف وتكديسه فى المخيمات ، لن يكون هو بطل العولمة ولن يجد له مكانا فى الأرض التى تقسمها الحدود، لكن هل يعد حاملا لمواطنة عالمية؟

ثانيا- المشروعات

إن تدويل المشروعات هو أيضا أمرقديم قدم التبادل فمنذ القدم، ،خلقت التجارة فى المعادن الثمينة وحتى فى المنتجات الأساسية «القمح والزيوت . . » شبكات تربط المناطق النائية ومنذ منتصف القرن ١٦ حتى القرن ١٩ ، تحقق التوسع الأوروبى بصفة خاصة بفضل الحملات الكبيرة المكرسة للاستغلال المنهجى للأراضى المفتوحة، والذى جمع لهذا الغرض رؤوس أموال هائلة . وفى النصف الثانى من القرن ١٩ اكتسب هذا التدويل الاقتصادى اتساعا جديدا تماما: الفتح المنتظم للفضاءات على أيدى الدول الأوروبية بداية الإنتاج الكبير مع التصنيع مما أثار سباقا على الأسواق ونمو الحاجة إلى المواد الأولية والتى يتعين البحث عنها أحيانا فى أماكن بعيدة «الفحم والحديد والكاوتشوك وأيضا البترول» وتكوين اتحادات

الشركات الأولى «صناعة الحديد والكيماويات . . »، وظهور أولى الشركات متعددة الجنسيات . وفى نهاية القرن العشرين هذا مدّت العولمة وعمقت هذا التدويل لكن هل يمثل هذا جديدا بالنسبة إلى المشروعات؟

١- ظهور فضاء عالمي للمنافسة:

من السيارات إلى الأغذية الزراعية ومن صناعة الفضاء إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن النقل الجوى إلى السياحة ، يجد كل مشروع كبير نفسه مضطرا إلى التفكير انطلاقا من الطلب والعرض العالميين ، من منظور تطورهما.

ذلك أن الطلب يتنقل ويتسع . وإذا كانت أسواق البلدان الغنية تبدو مشبعة، فإن آسيا أولا وبصفة خاصة وأمريكا اللاتينية بدرجة أقل، تقدم نفسها باعتبارها منبعا غير عادى للمستهلكين وهكذا ، فإن زجاجة المياه المعدنية والسيارة، والتليفون، وهى من خصائص الطبقات الوسطى الغربية، أخذت تتعولم .. بالإضافة لهذا ، فإن هؤلاء المستهلكين الجدد البعيدين عن أن يكونوا مقلدين سلبيين، متعطشون للحصول على ماهو أكثر رقيا «مثلا نجاح التليفون المحمول فى البلدان حديثة التصنيع» ويقتضى هذا السعى المحموم نحو الرفاهية الفردية والثأر من قرون من البؤس والاضطهاد ، احتياجات ضخمة من التجهيزات الجماعية «الطرق والتنظيم الحضرى والمطارات...»

وفى ظل هذا النمو المدهش للطلب، ينظر إلى بعض العملاء باعتبارهم عملاء حاسمين ففى سنوات السبعينيات ، وفى أعقاب الصدمات البترولية كان هؤلاء العملاء هم دول الخليج التي كانت تريد كل شيء «الترف وكذلك المدافع» والتى كانت تنفق بلا حساب وفى نهاية هذا القرن، نشبت المعارك حول سيطرة الشركات العملاقة «مثلا تنازعت شركة بوينج الأمريكية وشركة إيرباص الأوروبية على السوق العالمية للطائرات التجارية» ودارت حول العمليات الكبيرة التي تتضمن التكنولوجيات الراقية الحاسمة التى تكفل

الحصول على عقود عملاقة «مثل إنشاء قطار فائق السرعة فى كوريا الجنوبية وتحديث شركة طيران سنغافورة لأسطولها» . وفى هذه الصفقات ، فإن العميل يطالب أ كثر فأكثر بإجراء مناقصات، ويطالب بضمان جزء من التصنيع لديه وأن يستفيد من تقاسم المعارف أو يفرض حتى شروط سياسية «وهكذا، ففى سنوات التسعينيات أثارت الصين المنافسة بين البلدان الغربية وسربت أنها ستفضل تلك التى لن تثير التساؤل حول احترامها لحقوق الإنسان».

ويتعولم العرض هو أيضا فقد انسلت الصناعات من المجال الغربى: وينطبق ذلك بالتأكيد على صناعة الغزل والنسيج وصناعة الحديد والصلب وكذلك فرع له قيمة رمزية كبيرة وهو صناعة السيارات التى كانت مصدرا للعمالة وعلامة على الازدهار فى الثلاثين سنة المجيدة، وبالنسبة لبلدان آسيا، التى تضاعف فيها عدد المشروعات المهيبة فى هذا القطاع «غالبا بالتعاون مع المشروعات الغربية الكبيرة المتلهفة على ألا تترك مليارات المستهلكين يفرون منها» ألا تعد صناعة السيارات بالمثل قتالا للغرب؟

ولا يقتصر هذا التوسع فى العرض على المنتجات وإنما يمتد إلى الخدمات. وينطبق هذا على السياحة فوفق بيانات منظمة السياحة العالمية فى ١٩٥٠ استقبلت أوروبا ثلثى سياح العالم واستقبلت أمريكا ٣٠٪ وآسيا أقل من ٣٪ وفى ١٩٩٠ «٥٠٠ مليون سائح» استقبلت أوروبا أيضا أكثر من ٦٠٪ منهم وأمريكا ٢٠٪ وآسيا ١٢٪ وفى ٢٠١٠ «مليار سائح» سيقل نصيب أوروبا عن ٣٠٪ ويبلغ نصيب أمريكا ٢٠٪ وآسيا بالمثل ٢٠٪. ويعنى هذا الصعود لآسيا ظهور مجموعات آسيوية فى هذا المجال تنافس الشركات الغربية وترتبط بها على حد سواء.

٢- الأرض بأسرها كساحة لتوزيع المشروعات:

إن انهيار أسعار النقل والانشغال بخفض تكاليف اليد العاملة وحتمية التكيف الفورى والمستمر مع التغيرات فى الطلب كل ذلك يدفع المشروعات

إلى تجاهل المسافات واستغلال الفرص وتطوير شبكاتها دونما توقف وكذلك المواد الأولية لتلائم المستهلك النهائي.

لقد ألقت تدفقات الاستثمارات الدولية الضوء على الديناميـة المعقدة للعولمة وفي سنوات الثمانينيات اطردت هذه التدفقات بقوة وتطورت أساسا داخل الثالوث «أمريكا الشمالية ، أوروبا الغربية ، اليابان» وكان ذلك يعني بالنسبة للشركات متعددة الجنسية في هذه المجموعة ، تدعيم وتنمية مواقعها في هذا الفضاء في ظل صدمة التغييرات المتعددة «ثورات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وإعادة الهيكلة العميقة للمشروعات واقامة مناطق شاسعة للتبادل وإنشاء سوق واحدة للاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . . » وخلال هذا العقد زاد الوزن النسبي للشركات المتعددة الجنسيات الغرب أوروبية واليابانية «بالنسبة للأولى ٤٤٪ من رصيد الاستثمارات المباشرة في الخارج في ١٩٨٥ و ٥٢,٦٪ في ١٩٩١ وبالنسبة للثانية ، ٣,٨٪ في ١٩٨٥ و ١٢,١٪ في ١٩٩١ – عوضت اليابان تأخيرا كبيرا في التدويل» في حين فقدت المشروعات الأمريكية رجوح كفتها الساحق. في ١٩٨٥ بلغت ت٤٢٪ من رصيد الاستثمارات الأجنبي المباشر وفي ١٩٩١ بلغت ٢٥,٦٪» . وابتداء من سنوات التسعينيات كف هذا المجال عن أن يكون غربيا على وجه الحصر وتحولم بتأثير اندفاع البلدان الآسيوية متقدمة النمو وعودة المؤسسات الأمريكية بقوة ..

وتنطوي العولمة دوما على تغيير الأماكن ونقل مشروعات النشاط نحو مناطق تكون تكاليف الإنتاج فيها أكثر انخفاضا. وهذه الظاهرة ليست جديدة فهي مسجلة في الدينامية الرأسمالية للتقسيم الدولي للعمل مما يدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى استغلال المزايا النسبية التي يملكها كل بلد ومنذ سنوات السبعينيات تراكمت عوامل كثيرة لتضخم بصورة كبيرة من نقل أماكن المشروعات: انخفاض الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبي

وسهولة النقل وانخفاض أسعاره ودخول الأقاليم التي كانت على الهامش حتى ذلك الحين في القنوات الدولية « شبه جزيرة أيبريا، آسيا البحرية، الصين، وبلدان الشرق القديمة عقب سقوط الكتلة السوفيتية»، والتغيرات في المعلوماتية والاتصالات السلكية واللاسلكية مما أسهم بدوره في انكماش المسافات وأخيرا الدور الساحق لما هو غير مادى «البحوث والتطوير والتسويق . .» في قيمة السلعة المصنوعة . وفي نهاية القرن العشرين لم ينصب نقل الأماكن على البضائع المادية فقط «وبصفة خاصة الغزل والنسيج» وإنما شمل أيضا الإنتاج غير المادى «الرقابة على النصوص وحجزها عن بعد والعمليات المحاسبية . . » وقد تبلغ فروق الأجور من ١ إلى ١٠ بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والتى تنافس بعضها البعض «مثلا تنافس الهند وإيران على السجاد».

وتتطلب العولمة وجود شبكات راسخة وتتجه هذه فقط إلى أن تكون مجرد مراكز تحريك وتوزيع ، مستبعدة كل ما لا يشكل نواة صلبة لجدارتها «فمثلا استعانت شركة نايك الأمريكية للمستلزمات الرياضية بأربعين متعهدا ثانويا من الباطن أساسا في آسيا» . وفي هذا النظام تكون كل العلاقات «مثلا بين ماركة الثياب وصناعها» خطرة وتخضع لتفاوض مستمر.

٢- عولمة المشروعات حقيقة لا تزال محدودة جدا:

أثار وزن الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمى تقديرات جدّ تقريبية «حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان الثلاثمائة مشروع العالمية الأول تملك في سنوات التسعينيات ربع موارد الإنتاج العالمية- الغالبية العظمى منها غربية».

إن ما يقرب من مجموع هذه الشركات متعددة الجنسيات وفي المحل الأول غالبية ملاكها ومراكز إدارتها لا تزال راسخة في بلد ما . وإضافة لذلك فإن العامل الجغرافي باق: إذ تعمل غالبية هذه المشروعات وتبيع إنتاجها

فى منطقتها محققة ما يزيد على نصف رقم أعمالها فى السوق الداخلية إن العولمة زاخرة بالعقبات والمخاطر: على الأقل البُعد والحواجز الرسمية .. وغير الرسمية ، واختلاف الثقافات والإخفاق يتم عادة فى مكان وموعد اللقاء ، إن العولمة تتطلب من المشروعات أن تتلون كالحرباء: أن تكون أمريكية في الولايات المتحدة ويابانية في اليابان وفرنسية فى فرنسا فشركة ماكدونالد، وهى شركة مطاعم أنشئت فى الولايات المتحدة فى أبريل ١٩٥٥، واحدة من المشروعات العالمية النادرة التى تقدم فى كل مطاعمها «فى ١٩٩٧ ما يقرب من ٢٢ ألفا في ١٠٠ بلد أو ٤٠ مليون عميل يوميا» ، نفس الأطعمة الخاصة بها مع عمليات تكييف تناسب الأذواق المحلية». ويمكن تقديم ماكدونالد باعتبارها اتحادا فيدراليا كل مؤسسة فيه مستقلة ولكنها تبرم مع الشركة الأم عقدا يتضمن التزامات إجبارية للغاية.

من ناحية، هناك عولمة للأسواق فا لمشروعات أساسا فى القطاعات التي تتطلب استثمارات باهظة أكثر فأكثر وتتحمل مخاطر يتعين عليها أن تصل لأعداد متزايدة من المستهلكين وفى الوقت نفسه. فإن الإثراء العام لكوكب الأرض (وإن كان متفاوتا للغاية على وجه التأكيد) يضاعف عدد هؤلاء المستهلكين (مثلا البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وكذلك الطبقة العاملة فى البلدان حديثة التصنيع). ومن ناحية أخرى ، فإن هذه العولمة لا تلغى التفتت الحادث بحكم الواقع أو الحق: الحساسيات الثقافية وتنظيم الأنسجة الاقتصادية ووجود الدول والأسواق العامة نفسها (مثلا، فى كثير من هذه الدول ، فإن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، قطاع استراتيجى فى العصر المسمى عصر ما بعد الصناعة).

وفى النصف الثانى من سنوات التسعينيات ، كان أحد الأشكال الأساسية لتدويل المشروعات يكمن فى قيام تحالفات ثلاثية الأقطاب تضم ثلاث مجموعات أمريكية وأوروبية وآسيوية. وكان القصد أن يكون لها موطئ قدم فى كل من هذه الفضاءات الثلاثة الكبيرة لهذا التكامل الاقتصادى

(أوروبا حو ل الاتحاد الأوروبى، أمريكا الشمالية حول اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية وأخيرا أسيا البحرية حول اليابان والصين). وقد تشكلت هذه الأحلاف أولا فى القطاعات التى تكدست فيها التقنيات التى تخفض التكاليف بدرجة كبيرة (الوسائل التي تحقق خصما كبيرا: طائرات الجامبو النفاثة والكوابل الممتدة فى أعماق البحر) والتى لديها إمكانات قوية للنمو تنفذ عمليات لإلغاء القيود والانفتاح على الأسواق. وبالطبع القدرة على خوض المنافسة الضارية: النقل الجوى (مثل منافسة شركة لوفتهانزا الألمانية، وشركة يونيتد إير لاينز الأمريكية وشركة تاى ايروايز انترناشونال التايلندية)، والاتصالات السلكية واللاسلكية (مثل منافسة شركة ورلد بارتنرز مع الشركة الأمريكية إيه. تى . تى، وشركة يونى سورس الأوروبية وعدة شركات آسيوية منها الشركة اليابانية العملاقة إن. تى. تى) وقد استثارت عمليات إعادة التجميع الأولى هذه عمليات أخرى مماثلة. وتبقى هناك أسئلة مثارة: هل هذه التحالفات قادرة على البقاء ومعمرة؟ إنها تجمع الغيلان معا كل بقواعده وممارساته وثقافته ألا يخشى أن تصبح أماكن للتنافس أكثر منها أماكن للتعاون.

ثالثا- الدول

تقوم الدولة فى شكلها المعاصر على إقليم له حدود ثابتة نسبيا (تخوم) وهى مكلفة بالسكان الذين يقطنون هذه الإقليم. وهى فى النهاية ذات سيادة لا تخضع من حيث المبدأ لأى سلطة أعلى وتعترف بها الدول الأخرى بهذه الصفة وقد أدى استعمار الأرض بوساطة الدول الأوروبية ثم تصفية الاستعمار ، إلى انتشار هذا النموذج المؤسسى على النطاق العالمى (يتقاسم نحو ٢٠٠ دولة حاليا ما يقرب من مجموع الأراضى الظاهرة فوق سطح البحر). ولكن تحت بطاقة «الدولة» هذه توجد حقائق متباينة من الدول البالغة الصغر التي تشكلت بتأثير المحاكاة (فى المحيط الهادى) لدول

القارات المهددة بالانفجار (روسيا ، الصين . .) ومن الصروح التي قامت من عدة قرون (اليابان ، فرنسا) إلى الهياكل متعددة الأغراض للمستعمرين (أمريكا ، إفريقيا).

إن العولمة توقع الاضطراب في مجموع وظائف الدولة ومن ثم في مشروعيتها نفسها، ولكنها تعيد صياغة دورها ولا تلغيه.

أ) الأمن:

كما يوضح هوبز الفيلسوف الإنجليزي في مؤلفه الدولة الدكتاتورية (١٦٦٨)، فإن أساس الدولة يكمن أولا في قدرتها على ضمان السلم المدني بين المقيمين تحت سلطتها وحماية هؤلاء الأخيرين من أي معتد خارجي. وحسبما يقول ماسك فيبر الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني (١٨٦٤ - ١٩٢٠) فإن للدولة الحديثة احتكار القسر المادي المشروع: فهي وحدها التي تحتفظ بحق القيام بأعمال الشرطة في الداخل والحرب في الخارج.

بيد أن العولمة وتضاعف التدفقات، يسهمان في مسامية الحدود. وتنجم هذه المسامية سواء من الضغط المادي للتدفقات (كيف يمكن مثلا السيطرة على ملايين الأفراد الذين يتنقلون في كل يوم عن طريق المطارات الدولية؟) أو من اختيار ما يقرب من مجموع الدول - خاصة بعد سقوط او تغير النظم الشيوعية - الانفتاح بأقصى مايمكن أمام هذه التدفقات (من المنتجات والسياح والاستثمارات والأفكار) والتي بدون مساهمتها لن تحقق الثراء. بيد أن أكثر أنواع الأمن اكتمالا لايتطلب الإغلاق المحكم للفضاء الوطني، إن كان ذلك بمنأى عن كل أنواع الملوثات (المخدرات والسلاح والأفكار المخربة . .) ولكن ألا يعني الانغلاق على النفس، الحكم على النفس بالفقر والتخلف وإذ تبقى الدولة مسؤولة عن تأمين أراضيها فهل يزال لديها الوسائل القمينة بذلك؟

ومن جانب آخر ، فإن العولمة أو بالأحرى كل ما تنقله في نهاية القرن ٢٠ يزعزع مهمة الدفاع الوطني ويصيبها بالاضطراب ففي أرض مقسمة

بالفعل بين الدول ذات السيادة من ناحية المبدأ والمتساوية والتي تستفيد من المشروعية الشعبية ، ألا يعد كل مشروع للغزو والفتح قمينا بالرفض المباشر والعقاب الذى يعتبر أمثولة (كما كان الحال فى ١٩٩٠-١٩٩١ عندما استولى عراق صدام حسين على الكويت ووجد نفسه مقاطعا من المجتمع الدولى)؟ والأكثر من هذا فإن جميع الدول بما فى ذلك الولايات المتحدة تشعر أنها مشدودة إلى منافسة متزايدة الحدة ومن ثم تثمن بصورة أشد صرامة عبء دفاعها وتنزع حماية الأراضى إلى أن تصبح مسألة ثانوية بالنسبة للقدرة على التكيف مع اللعبة الاقتصادية الدولية . وأخيرا ، فإن العولمة تنطوى على البحث عن آليات للأمن الجماعي ومنطقها النهائى هو أن تسحب من الدولة حق استخدام القوة وتحويله إلى أجهزة دولية (كمنظمة الأمم المتحدة مثلا).

ب- التشريع

والدولة ذات السيادة هي بالمثل فضاء مستقل للتشريع وهذا يصنعه الشعب ونوابه على الأقل فى الدول الديمقراطية وتتأثر هذه السيادة التشريعية للدولة أيضا بالعولمة.

وتتطلب العولمة وتضاعف المبادلات الحاجة إلى وضع قواعد للعبة – رسمية وغير رسمية- بين القوى الفاعلة وهذ القواعد متنوعة ومتداخلة لأقصى حد ، من بداية قيام تبادل دولى. والبعض منها يتم إبرامه مباشرة بين قوى القطاع الخاص وأحيانا يتم وضعه من أجل التخلص من الأثقال التى تتحملها الدولة (وهذا هو الحال بالنسبة لتسوية المنازعات بين المشروعات والتطور المدهش للتحكيم بهدف الهروب من الأجهزة القضائية الوطنية). ومثلما تبين جولات التفاوض بشأن الجات (الاتفاق العام بشأن الرسوم الجمركية والتجارة الذى حلت محله منظمة التجارة العالمية) فإن حركة تحرير المبادلات اصطحبت بتوسع رهيب فى القواعد الدولية التي تقضم أجزاء من المجالات التى كانت داخلية بصورة تقليدية (مثلا، تنظيمات

الأسواق العامة) وحاليا تنحو الاتفاقيات الدولية إلي تعديل التشريعات الوطنية وإعادة تشكيلها فى كل ماله تأثير على التبادل (وقد اطردت هذه العملية فى داخل الاتحاد الأوروبى والذى يعد مختبرا للتعاون الدولى، وانطوت فى مجال اختصاصها على إخضاع القوانين الوطنية للقانون الأوروبى).

إن العولمة تضع فى موضع المنافسة المشروعات والأفراد وأيضا الدول. وبالنسبة لهذه، فإن تدفقات العولمة (السياحة واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات ..) تشكل شرطا أساسيا لإثرائها، واجتذابها كأمر حيوى. وتضطر هذه الأولوية الدول خاصة التي بلغت مستوى مقاربا للتنمية إلى أن تقارن نفسها بدون توقف مع إدراك كل منها أنه إذا قدمت شروطا أقل مواتاة من غيرها (فى تشريعها وفى نظمها المالية وفى بنيتها الأساسية . .) ، فإنها ستحبط مجىء هذه التدفقات وبذلك تعاقب نفسها . ومن ثم، فإن ما يحدد التشريع هو فى النهاية حتمية التكيف الدائم مع المنافسة الدولية أكثر منه إرادة الشعب . وبالإضافة لذلك ، فإن كل الدول المشغولة بأن تندرج فى هذه التدفقات ، يتعين عليها أن تثبت للخارج أنها واثقة ومستقرة وبمنأى عن الانقلابات الخطيرة فى الأحوال ومن ثم ، فإن هذه الدولة تخضع لرقابة مستمرة وطالما توافقت مع القانون الدولى فإنها تدعو للطمأنينة: ففى نهاية سنوات الثمانيينات والتسعينيات ألغت جنوب إفريقيا الفصل العنصرى الذى كان يعتبر مصدرا خطيرا لعدم اليقين، بهدف تحطيم عزلتها وجذب الأموال الأجنبية التى كان يتعين عليها أن تسهم فى استئناف النمو فى هذا البلد وتقلل مخاطر حدوث مواجهة دموية بين البيض والسود.

ج) التضامن:

ازدهرت الدولة فى صورة الدولة الحامية أولا بأوروبا الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وفرضت نفسها باعتبارها إطارا للتضامن المؤسسى بين الأغنياء والفقراء ، المعافين والمرضى، الناشطين وغير الناشطين وبذا

حلت محل أنواع التضامن التقليدى ، وفى المحل الأول الأسرى الذى أشاع الاضطراب فيه التصنيع والحضرنة.

إن التدويل واندفاعاته الأساسية وهى العولمة، وضع الدولة أمام معضلة معقدة فمن ناحية تتطلب حتمية المنافسة تخفيف أعباء التضامن بهدف عدم إحباط الديناميات ودفعها إلى بعض «الجنات» الضريبية والمالية. ومن ناحية أخرى أليست المهمة الأولى للدولة هى الحفاظ على هذا التضامن، خاصة فى اللحظة التى يمزق فيها تأثير العولمة النسيج الوطنى بين حفنة المناطق المحظوظة التي تحابيها الحركة العامة وبين باقى البلاد؟ ويثير هذا التناقض الأحلام الانفصالية.

فبعد سنغافورة التي ولدت فى ١٩٦٥ من انقسام على ماليزيا، والتي تعد نموذجا للتكيف الدائم مع العولمة ، لماذا لا تنفصل قطالونيا ولومبارديا واسكتلندا المستقلة وتتخلص من عبء أسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة؟ وقد تنبأ المفكر الأديب اليابانى الأمريكى كينيشى أوهماى بقيام الدول التي تضم أقاليم بكاملها (كاليفورنيا ، كوانج تونج . .) والتخلص من داخل البلاد المتخلف وتحقيق الازدهار لأقصى حد بفعل الرياح المنعشة للعولمة لكن ألن يحولها ذلك بعد قليل إلى قلاع يحاصرها الفقر المنتشر علي النطاق العالمى؟

وقد حدثت هذه الزعزعة فى استقرار مسئوليات الدولة فى إثر تطورها الرهيب. لقد شهد القرن العشرون انتصار الدولة التي عهد إليها تقريبا بمجموع جوانب حياة البشر (الصحة والتعليم والعمل . .) والتي تعثرت تحت صدمة الاعتماد المتبادل فى نفس الوقت.

فمن ناحية وجدت الدولة نفسها وقد نزعت قداستها ولم تعد بالنسبة للفرد أوالمشروع، هى الحامى الذى لا ينازع والتى توفر للأول كل حقوقه وتكفل للثانى سوقه. وإذا كان الفرد يتلقى من الدولة العنصر الأول لهويته فإنه يسافر ويقارن وأحيانا يهاجر وكما هو الحال فى أوروبا الغربية أحد

مختبرات الحداثة، فإن هذا الفرد يستطيع أن يقاضي دولته أمام هيئات قضائية دولية «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل لدى الجماعة الأوروبية) فهل ما زالت الوطنية والثقة العمياء وقبول التضحية السامية هي الدين والعقيدة مثلما كانت في الحربين العالميتين؟ لقد تغيرت العلاقات بين المشروعات والدول ، من جراء تعميم المنافسة فالمشروعات المسماه بالوطنية لم تعد تأمل في الحصول من دولتها على فضاء محمي ورؤوس أموال غير ماجورة وهي معرضة للخصخصة كذلك تنفتح الأسواق العامة وبالذات لأن الدول، هي أيضا «يتعين عليها أن تكون مدرة للإيراد وتتنافس مع بعضها البعض. وتخضع الوظائف السامية للسيادة (الدفاع والدبلوماسية والعدالة . .) لتقييم صارم من حيث التكاليف والمنافع ويمكن أيضا خصخصتها جزئيا وتخبو عظمة الدولة وأسرارها الخفية. إن العولمة تحلل الأساطير كالحامض وتتم مقارنة كل ما كان يعتبر فريدا ومن ثم يصبح نسبيا.

ومن ناحية أخرى تظل الدولة هي الملاذ الحامي لأنه لا يوجد هيكل ينافسها في نهاية القرن ٢٠ : فالمشروع لا يقدم للفرد سوي الوظيفة في أحسن الأحوال والمنظمات الدولية إما أنها رابطات للدول (منظمات حكومية دولية أو فيما بين الدول على وجه الدقة) أو لا تهتم عادة إلا بالحصول على قبول الدولة (المنظمات غير الحكومية). وتمثل الدولة في نهاية الأمر أفضل المتاريس بالنسبة لغالبية المجتمعات المقهورة (من اليهود الذين يأملون في الهروب من الاضطهاد ببناء دولة الصهيونية – إلى الفلسطينيين الذين يطالبون بدولتهم سواء في مواجهة إسرائيل أو مواجهة أشقائهم العرب).

وتؤثر العولمة على مشروعية الدولة من أعلى ومن أسفل. فماذا يعني الاقتراع الشعبي ، بعد أن سقطت قوانين الدولة أكثر فأكثر في حمم القيود والقواعد الدولية؟ إن العناصر المكونة للدولة الأفراد والمجموعات والمشروعات والمناطق .. ، إما أنها تنتظر من الدولة أن تحميها من فوضى العولمة أو

تحاول التحرر منها (بالهجرة والتدويل والانفصال .) أو على الأقل تلوّح بالتهديد بذلك وفى الحالتين لم تعد الدولة كيانا محترما يستنفر الخضوع والتضحية وإنما مكان للتفاوض المستمر ويقيس كل شخص بصورة حادة ما يقدمه للدولة وما يحصل عليه منها.

رابعا - الحركات متعدية القومية:

تستدعي العولمة تكاثر القوى الفاعلة الدولية. وهذه ليست جديدة (مثل الكنيسة – من الكاثوليكية إلى الشيوعية التي تطمع إلى أن تحول البشرية كلها لاعتناق معتقداتها) ومع ذلك فإن عصر العولمة يجمع بين سمات خاصة: تطور الرأي العام، الوطني أولا على وجه التأكيد والذي يستجيب لما يحدث ويتشابك مع غيره أكثر فأكثر وكثافة وسرعة شبكات المعلومات والاتصال مع تفجر الإنترنت في سنوات التسعينيات التى قامت فى الولايات المتحدة في ١٩٦٩ (بهدف محدد للغاية: ربط جميع الحاسبات الآلية التي تعمل من أجل الدفاع الأمريكي في شبكة مشتركة)، والتي تضم حاليا أكثر من ٧٠ ألف شبكة والتي كانت تضم في ١٩٩٥ ثلاثين مليون حاسب آلي (يتزايد عدد مستخدميها بنسبة ١٠٪ شهريا) وأخيرا المراهنات والمخاطرات (من البيئة إلى حقوق الإنسان) التي تستثير التضامن والتعبئة الدولية إن العولمة هي أيضا عبارة عن عملية إقامة مسرح عام عالمي ففي فجر القرن ٢٠ كان يوجد نحو ١٨٠ منظمة غير حكومية ونحو ٤٠ منظمة حكومية دولية وفي ١٩٦٠ بلغ عدد الأول ١٢٥٥ والأخيرين ١٥٤. وفي سنوات التسعينيات، قارب الأول خمسة الآلاف والأخيرون الثلاثمائة.

١– حركات المبادرة الغربية (البريطانية غالبا) ذات الصدى العالمي:

وتتمثل هذه مثلا في منظمة العفو الدولية التي أنشأها في١٩٦١ البريطاني بيتر بنسون، وقد رغبت هذه المنظمة في التكيف مع الواقع المتقلب والمتمثل في الرأي العام العالمي وهي لا تعنى بتغيير النظم

السياسية، بل «بتبنى» المسجونين السياسيين الذين يكتسبون بذلك «مواطنة أخرى يخلعها عليهم الضمير العالمى». وفى سنوات التسعينات كانت منظمة العفو الدولية تضم مليون عضو، جاءوا من أكثر من ١٥٠ بلدا.

وتعبر هذه المنظمة جيدا عن مشروع أولى لضمير كوكبى وموقف أخلاقى يمكن «أن يجعل الدول تخجل باستناده إلى مبادىء الأخلاق وعلى الصكوك والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها هذه الدول ببيان أنها لا تحترم تعهداتها التى ارتبطت بها وأن هناك أخلاقيات للحضارة الدولية (....) مما لا تعود معه تصرفات معينة مقبولة»

والأطباء الفرنسيون (أطباء بلا حدود وأطباء العالم)

ممثلون آخرون للنزعة المدنية الكوكبية، وهنا أيضاً كانت نقطة الانطلاق ظرفية: حرب بيافرا (١٩٦٧-١٩٧٠) ومشاركة حفنة من الأطباء الفرنسيين الذين أغضبهم الإهمال الذى ترك فيه أهل بيافرا فى الصراع مع نيجيريا التى انفصلوا عنها. وهنا بالمثل حدث بضعة أشياء يستحيل الرجوع فيها أو يكاد يستحيل الرجوع فيها: الاعتراف بالحق «فى تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ من نفس النوع» ثم تكريسه ابتداء من نهاية سنوات الثمانينات فى قرارات منظمة الأمم المتحدة (وبالذات القرار ١٣١/٤٣ الذى اعتمدته الجمعية العامة فى ٨ من ديسمبر ١٩٨٨).

كذلك فإنه منذ بداية سنوات السبعينيات أثارت مشكلات البيئة والإفراط فى استغلال الطبيعة بوساطة بشر يزدادون عددا واستهلاكا للموارد، عددا متزايدا من المطالبات سواء الخاصة (معارضة هذا المشروع أو ذاك الذى يخل بالمنظر الطبيعى) أو عامة (مثل الجدل بشأن تنمية اقتصادية «معمرة» أو «قادرة على البقاء») وتشكل الإيكولوجيا جزءا من هذه المسائل التى تحولت بصورة مباشرة وفورية.

لأنها تنطوى فى نفس الوقت على كل مستويات المسئولية (الفردية

والمحلية والقومية والإقليمية والعالمية). ومنذ أصبح عالميا، ترسخ الوعى الإيكولوجى الذى كان غريبا فى البدء (قبلت مجتمعات الاستهلاك التى شبعت تماما وأسرفت أن تغدو أكثر اقتصادا) فلم يعد يقتصر على البلدان التى تعانى نحر التربة وإهدار المياه والكوارث الصناعية، والتى تستثير رد فعل للدفاع عن البيئة وإضافة إلى ذلك، فإنه ابتداء من تجارة الأخشاب الاستوائية إلى تهريب النفايات، يثير كثيرا من المبادلات التناقض بين الشمال والجنوب وإن تبين لهما أنهما ينتميان لنفس النظام الواحد.

وفى مجال البيئة هذا، فإن حركة السلام الأخضر (جريت بيس) فرضت نفسها باعتبارها النصير النموذجى للعولة. لقد أنشئت هذه الحركة فى ١٩٧١ على أيدى أنصار السلام الكنديين والأمريكيين، وهى تجسيد كامل للنزعة الطوباوية فى الستينيات. وفى نهاية سنوات التسعينيات استفادت حركة السلام الأخضر، وهى أول منظمة إيكولوجية فى العالم، من منح منتميها عدة ملايين من الدولارات جاءت من الجهات المانحة واعتمدت على ثلاثين مكتبا دوليا.

وتدار حركة السلام الأخضر مثل مؤسسة متعددة الجنسيات، بمعايير مالية صارمة (إن المكاتب القومية التى تسهم فى تمويل المنظمة هى وحدها التى لها حق التصويت الكامل والمباشر فى الجمعية العامة) وتكشف حركة السلام الأخضر عن سيطرة مرموقة على تقنيات الإعلام وقدرة على التقاضى (فمثلاً رفعت قضية ضد الحكومة الفرنسية، فى أعقاب تدمير السفينة رينبو وورير فى ١٩٨٥- والتى أرسلت لاعتراض التجارب النووية فى بولينيزيا- أو على شركة شل التى تخلت فى ١٩٩٥ عن صرف مخلفات رصيف البترول الخاص بها، برنت سبار فى البحر).

٢- الأخذ بناصية الحديث بأشكال متعددة:

تعبر هذه الحركات متعدية القومية جيدا عن التشكيل المبهم لمجتمع عالمى، وإنسانية تعترف بنفسها فى إطار نفس القيم (ألم توجد هذه القيم،

بقدر ما، منذ أن مّد الانسان يده لغيره لأول مرة؟) وتدرك بصفة خاصة أنها تنتمي لنفس التاريخ، وتتقاسم نفس المشكلات إن العولمة تجتذب التواريخ الخصوصية، سواء الجماعية أو الفردية، فى موجة التاريخ الأوحد، تاريخ الأرض المعولمة. إن إجراء الاتصالات الحاشدة والمنتظمة بين المجتمعات يلقي الضوء على الفروق فى التنمية والثروة فيما بينها وفى الوقت نفسه يجعلها تطرح على نفسها نفس الأسئلة.

وفى نهاية القرن العشرين، اكتسب عدد من الممارسات التى ولدت فى الحداثة الغربية ومنها، رنينا عالميا (على سبيل المثال أحوال المرأة والحضرنة والجريمة وإدارة البيئة). وبالعكس، فإن ما جاء من ثقافات غير غربية ولم يستفد من التفوق الساحق للغرب، انسلّ فى التدفقات العالمية بطرق مستترة، مشتتة، وأحيانا متعرجة (مثل الموسيقى والروحانيات المنهجية التى أعيد تدويرها بألف طريقة والبعض منها قليل البراءة- مثل الطوائف التى تعدل فى الأديان).

وتسهم هذه الحركات الدولية فى ظهور أسوار عالمية. وإن ظلت القوى الفاعلة المركزية فى هذه المنتديات هى الدول فتنضم إليها الهياكل التى تتراكب فيها الآراء الوطنية والآراء العالمية: رابطات الدفاع من هذا النوع أو ذاك، وهذه القوانين أو تلك التى تمثل الشعوب الأصلية أو التى بلا دولة (حوالى ٣٠٠ مليون شخص فى العالم).. وقد تعددت المؤتمرات العالمية أو القمم العالية التى عقدت لبحث المشكلات الكبرى للمجتمعات: الطفولة (فى مقر اليونيسيف، فى سبتمبر ١٩٩٠) البيئة والتنمية (ريودى جانيرو، يونيو ١٩٩٢) حقوق الإنسان (فيينا، يونيو ١٩٩٣) والمكان والتنمية (القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤) الجريمة المنظمة (نابولى، نوفمبر، ١٩٩٤) التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس ١٩٩٥)، المرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) الموئل (اسطنبول يونيو ١٩٩٦).

وقد ضم لقاء ريو بشأن البيئة ٣٠ ألف مشارك منهم ١٠٢ رؤساء دول

وحكومات، أحاط بهم ٩ آلاف صحفي. وحشد لقاء فيينا بشأن حقوق الإنسان حوالى ١٠ آلاف شخص، منهم ٤٥٠٠ يمثلون ١٧١ دولة، و٢٨٠٠ من المنظمات غير الحكومية و٢٠٠٠ صحفى وفى بكين، جمعت قضية المرأة ٣٠ ألف مشارك.

وأبرزت هذه الاجتماعات الانقسامات الكبيرة التى تفرق بين المجتمات والثقافات (مثلا، الانقسام بشأن حقوق الإنسان، بين البلدان الغربية، التى تصر على تطبيقها بصورة شاملة وفورية وبين البلدان النامية التى تربط تطبيق هذه الحقوق بالإثراء الاقتصادى والانقسام الخاص بوضع المرأة وفى المحل الأول حقها فى منع الحمل والإجهاض بين الدول الليبرالية والدول التى تريد الارتكان إلى الدين سواء كان هذا الدين كاثوليكيا أو إسلاميا). إن كل الحقائق تغدو مادة للنقاش... وتتبلور حركات متعدية القومية للتضامن بين النساء، بين المدافعين عن حقوق الإنسان..

٣- دول تحت المراقبة:

تتعدد أشكال المراقبة التى تجد الدول نفسها خاضعة لها. ومن المؤكد أن المنظمات غير الحكومية تقوم بالمراقبة.

لكن المستثمرين أيضا يفعلون ذلك وكذلك القائمين بالتشغيل فى السوق السياح مثلا باختصار كل الذين يجرون دونما توقف، مقارنات بين الدول وبين عملائها وبين درجة استقرارها وأمنها وبين اتجاهها للاستقبال والدول المهمومة بأن تثبت أنها من التلاميذ النجباء حتى لا تزعجها تدفقات العولمة تنهمك فى تعهدات بأكثر مما ترتبط بإعلانات.

ومن هنا تتبع التفاعلات الدائمة بين الدول وذلك الحشد القوى الفاعلة الخارجية ويتعين على الأولى أن تطمئن وتعزى الأخيرين.

فهؤلاء الأخيرون ميالون للشعور بالذعر من جراء تدافع الشائعات.

الفصل الرابع

صراعات العولمة

جعلت العولمة من الأرض مسرحا أوحد. وهذا التقارب بين الثقافات والناس، جعلتهما ينخرطان في ممارسات المقارنة والمحاكاة والتنافس وكذلك التعاون. والعولمة تضاعف الإحباطات فكل شخص يعرف، أو يعتقد أنه يعرف ما لدى الآخر وما لديه وبفضل احتدام التدفقات ما الإمكانات الرهيبة في أن يتقارب مع الآخر وربما يستحوذ عليه ألا يبدو أن الاذاعة والتليفزيون والطائرات تجعل المجتمعات الغنية في متناول الفقراء؟ إن العولمة تقضي على المنوع والامتيازات والتسلسل الهرمي. وفي الوقت نفسه فإن الأرض محتلة ومقسمة ومسورة بالحدود.

وتنجم هذه المعطيات عن تواريخ طويلة، لا تلغيها العولمة. وكما يتضح من بين أمثلة كثيرة أخرى في يوغوسلافيا السابقة أو القوقاز، فإن الصراعات التي استمرت قرونا متعددة بين الطوائف والمجتمعات والشعوب موجودة دائماً.

إن الجديد الذي جاءت به العولمة هو الإطار الكوكبي: فكل تجربة خاصة لها رنين عالمي (فمثلاً قدمت جنوب إفريقيا(غداة الفصل العنصري نفسها باعتبارها أحد المختبرات التي تجرب نظاما عالميا متحررا من العنصرية ٢٠٠٠.

وعلى العكس فإن المواجهات الكبرى – على سبيل المثال بين الفردية الديمقراطية والهوية الجماعية – تتحلل إلى حشد كبير من صدامات متراكبة – بين الدول وفي داخلها وبين المجموعات وفي داخلها وبين الأفراد وداخل أنفسهم.

والكثير من صراعات العولمة ليس جديداً لكنها تضخمت وأعيد تشكيلها

وتواترت بصورة متطابقة تقريبا على المستويات: العالمى والإقليمى والقومى والمحلى. ولكن العولمة، إذ تكرس الأرض باعتبارها فضاء منجزا وإذ تربط بقاء البشرية بدرجة أو بأخرى بقبول المصير المشترك، تثير صراعات جديدة: أى إدارة كوكبية للموارد؟ أى وحدة للقيم؟ وبعض صراعات العولمة هذه اقتصادية بصورة غالبة والبعض الآخر سياسية بصورة غالبة

أولا- الصراعات الاقتصادية

١- الصراعات بين من يملكون ومن لا يملكون:

من ثورات العبيد إلى ثورات الفلاحين التى لا تعد ولا تحصى، كانت الصراعات بين من يملكون ومن لا يملكون من السمات الدائمة فى التاريخ الإنسانى، بل لقد جعل كارل ماركس من ذلك محرك التحول بالنسبة للمجتمعات. ومن جانب آخر، فإن الثورة الصناعية ابتداء من نهاية القرن ١٨، غيرت بصورة مطردة وإن كانت جذرية أسلوب البشرية فى التفكير، وجعل التقدم التقنى الموارد المحدودة، غير محدودة أو على الأقل تبدو كذلك. وبفضل النمو الاقتصادى، لم يعد الناس يتنازعون على ثروة محدودة وإنما يتقاسمون فائضا يتجدد دونما توقف. ومع العولمة، أصبح هذا المنطق الغربى منطقا عالمياً.

وبالنسبة لمن لا يملكون، كف البؤس عن أن يكون قدرا محتوما ينبغى الاستسلام له. ويجعل الانفجار السكانى والإدراك المبهم بأنه يمكن الإفلات من الفقر والمطالبة بالتنمية، أمراً ملحاً. إن العلاقات والتوازنات التى صيغت فى ظل بقاء القرية واستمرارها لقيت الهوان وأعيد تشكيلها على أيدى الحضرنة، وفقدت أبديتها، وقدسيتها، وأضفى عليها طابع غائى (وكذلك المجتمعات والأعراق التى تشكل منابع تتحكم فى الوظائف فى هذا القطاع أو ذاك. وقد تم شد مجتمعات العالم الثالث إلى المنافسة العالمية.

إن أقلية هى التى تدخل اللعبة. وهى بصفة خاصة آسيا البحرية، فى

نهاية القرن ٢٠ فهل هي رغبة في الانتقام من الغرب الذى أذلها وهيمن عليها؟ هل هي النهم إلى التحرر من البؤس الألفى؟ على الأقل بالنسبة للدول التي تصف نفسها حتى الآن بأنها شيوعية في سنوات التسعينيات (الصين، وفيتنام) يتم رفض عنيف خاصة من قبل الشباب للأغلال الأيديولوجية والسياسية الخانقة والمرائية بدرجة متزايدة والتطلع إلى السعادة في الغرب. وهنا تبرز أحجية التنمية: لماذا ينطلق بلد ما أو مجموعة من البلدان؟ لماذا يتحول ما كان يعتبر عقبة أمام التنمية- مثلا في آسيا، والعقلية الصينية التي توحدت مع الكونفوشيوسية الجامدة- إلى عامل للتنمية، وهي أيضا وعلى الدوام العقلية الصينية التي تتحدد هذه المرة بشهيتها للمال والاستمتاع

وهكذا، فإن اليابان بعد قرن وهي الأولى التي أدركت في النصف الثاني من القرن ١٩ أنها لا يمكن أن تنجو بنفسها إلا بمحاكاة الغرب، وظهرت قضية الدول حديثة التصنيع، وفي المحل الأول الدول التي يوصف كل منها بأنه ؟؟ آسيا (هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة) التي قلدت بدورها اليابان ونافستها.

وفي العالم النامي، حدث شرخ بين من يملكون والذين يعتقدون أنهم يمكنهم أن يملكوا، وبين الحشد الضخم ممن لا يملكون ولن يملكوا. فالأولون مدفوعون بنموهم الاقتصادي يعترضون البلدان الغنية الراسخة بعنف، ويطرحون أنفسهم في قطاعات (الغزل والنسيج والحديد والصلب والترسانات البحرية وكذلك السيارات والاليكترونيات وخدمات المعلوماتية) التي يستغلون فيها لأقصى حد ورقتين رابحتين: الأيدى العاملة الرخيصة لديهم واستخدام التقنيات المتقادمة ومن ثم رخيصة التكلفة. أما بالنسبة للآخرين، الذين لا يمكنهم التسلل إلى هذه المنافسة فإنهم يستلسمون إلى قنوات العولمة باستيراد المنتجات الخام والاستدانة والمعونة.

إن العولمة تضع من يملكون، البلاد الغنية الغربية، أمام سلسلة من

المعضلات. فهى فى المحل الأول لن تستطيع إلا مساندة تنمية البلدان الفقيرة وتتبع هذه الأخيرة الطريق الذى فتحه الغرب، وتوفر الشركات متعددة الجنسيات طريق اكتسابها الثراء أسواقا سريعة النمو للغاية، ولكن فى الوقت نفسه فإن هذه البلدان وهى تحقق التنمية تنافس فى المحل الأول البلدان قديمة التصنيع فى أشد الفروع تعرضا للمعاناة، تلك التى تستخدم كثيرا من اليد العاملة قليلة التأهيل والتى يصعب للغاية تحويلها.

ويكفى أحد الأبعاد الأساسية للعولمة ولتحرير المبادلات فى التنافس بين بلدان متطورة على نحو غير متكافىء للغاية وقد تصل فروق تكاليف العمل بين أكثر البلدان ثراء وأكثر البلدان فقرا إلى عشرة أو حتى إلى ٥٠ (فى بداية سنوات التسعينيات بلغت التكلفة الاجمالية لتشغيل عامل لمدة ساعة ٢٥ دولارا فى الساعة فى ألمانيا و١٦ دولارا فى الولايات المتحدة و٥ دولارات فى كوريا الجنوبية و١.٤ فى بولندا ونصف دولار أو أقل فى الصين أو فى الهند).

ومن هنا يأتى شجب المنافسة المخادعة بين عمال البعض وعمال البعض الآخر.

وعمليات نقل الأمكنة والتى عن طريقها تقوم الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان المتقدمة النمو بنقل مصانعها نحو البلدان منخفضة الأجور وتدمر عديدا من الوظائف التى تستفيد من حماية اجتماعية قوية.

وبالنسبة للنظرية الاقتصادية الليبرالية، فإن إلغاء العقبات التى تعترض التبادل يدعم التقسيم الدولى للعمل: وبهذا يكون فى مقدور كل بلد أن ينتج ما هو أقدر عليه وأصلح له بالنسبة إلى الآخرين (مبدأ الميزة النسبية) . ومن هذا المنظور، فإن نقل الأماكن يمضى من تلقاء نفسه مستغلا المزايا التى تقدمها أقل البلدان تطورا: يدا عاملة وفيرة ورخيصة. فهل العولمة مصدر للبطالة؟

بالنسبة لأنصار حرية التبادل يجب أن تتضمن المقارنة بين البلدان عالية

الأجور والبلدان منخفضة الأجور ومستويات المكافأة والأتعاب و الإنتاجية (الكمية المنتجة فى ساعة عمل) حيث يتوفر سبق رهيب للبلدان متقدمة النمو بفضل إمكاناتها التقنية. ومن ناحية أخرى، فإن الحراك يحرر هذه البلدان من الأنشطة المتقادمة (مثلا، الصناعات التى تعتمد على اليد العاملة) ويحولها إلى البلدان التى ستحقق انطلاقها الاقتصادى اعتمادا عليها.

وهكذا يتم دفع عمال البلدان الغنية نحو الوظائف التى تقتضى مؤهلات أكثر. فى حين تخلق الوظائف التى يتم نقلها إلى البلدان الفقيرة مستهلكين جددا يصبحون مشترين لمنتجات البلدان الغنية خاصة: وتلك هى الدورة الحلزونية الحميدة للتجارة والتنمية.

ولكن هذا التشخيص يفترض عالما يتصف بالكمال

يتكيف فيه الناس دون مشقة مع التطورات التقنية وتتخلى فيه أكثر الاقتصادات تقدما بسهولة عن القطاعات القديمة وتستبدل بها أنشطة أكثر تقدما على نحو متزايد. لكن الحقائق أكثر اضطرابا وأشد إيلاما وعلى سبيل المثال فإنه فى حين تندمج البلدان حديثة التصنيع حاليا فى صناعة السيارات (وبصفة خاصة كوريا الجنوبية) فإن هذه الصناعة تظل أساسية فى غالبية البلدان الصناعية القديمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التنافس بين الاقتصادات غير المتكافئة فى تطورها، يحدث فى نفس اللحظة التى تندفع فيها هذه البلدان الصناعية إلى عصر تقنى جديد مما يؤدى بصفة خاصة إلى نقصان ضخم فى الوظائف الصناعية.

هل العولمة فى ظل هذه الظروف، هى سبب البطالة؟ أليست هذه الكلمة مفتاحا عموميا لا يفسر شيئاً فى النهاية؟ ففى سنوات التسعينيات أدركت البلدان الغربية فيما بينها ضخامة تجارتها واستثماراتها فى الخارج.

وبصفة خاصة، فإنه إذا كان استيراد الشمال للسلع المصنوعة فى الجنوب قد زاد بصورة كبيرة، فإن وزن هذا الاستيراد فى استهلاك البلدان الغنية لايزال متواضعا (فى الولايات المتحدة فإن ١١٪ من مجموع السلع

المصنوعة تم استهلاكه في ١٩٩٠ و٥٪ في ١٩٧٨) وعلى العكس من ذلك، فإنه بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فإن الجنوب وأساسا أسيا البحرية تعد المكان الزاخر بالثروات مئات الملايين من المستهلكين النهمين لكل شيء وتستفيد هذه الشركات من قوة شرائية تتزايد سريعا. وفي هذا الصدد فإن أكثر المنافسة ضراوة تدور بين هذه المجموعات الغربية الضخمة، والهشة، والتي تكون مقتنعة بأن بقاءها يتوقف على قدرتها على ترسيخ أقدامها في هذه الأسواق.

وفي نهاية القرن العشرين، تضافرت ظاهرتان في البلدان متقدمة النمو: حدوث انخفاض قوي في الطلب على العمال غير المؤهلين واتساع المجموعة التفاضلية والمكافأة للأتعاب مع وجود شريحة ضئيلة من المستفيدين من العولمة (القائمين على تشغيل جهات التمويل والكوادر العليا ومصممي الموضة) في ناحية ومن ناحية أخرى جمهرة العمال قليلي التأهيل. وهؤلاء الأخيرون على ما يبدو هم الضحايا الأساسيون للعولمة.

لأن إنتاجية نظرائهم في العالم الثالث تنمو على نحو أسرع كثيرا من نمو أجور هؤلاء الأخيرين. وهذا هو الوضع في صناعة الحديد والصلب والغزل والنسيج.

وأخيرا، فإن التملك والحيازة تمثل دوما إكراها وعقبة: فهي تعني ضرورة حماية ما يملكه المرء، وهو يعلم أن الآخر- الذي لا يملك شيئاً- لا يمكن إلا أن يحاول أن يختلس ما هو محروم منه وهذا الحرمان يثير غالبا إحساسا بالظلم..

وفي نهاية القرن العشرين هذه، تمثل الملكية الفردية أحد الصراعات النموذجية للعولمة بين من يملكون ومن لا يملكون.

فمن ناحية تمثل الاختراعات والبراءات بالنسبة للبلدان الغنية جوهر ازدهارها فهي ما يكفل شعبها في المنافسة العالمية. وفي سنوات التسعينيات، أنفقت هذه البلدان ما يزيد على ٩٠٪ من نفقات البحث

والتطوير. وأكثر القطاعات اختراعا متميزة وهشة فى الوقت نفسه (مثل صناعات مستلزمات الترف والعطور والأزياء الراقية.....) وهى لا تعيش إلا على الطرز والماركات التى تنفرد بها. وأخيرا أقامت هذه البلدان الغنية نظم حماية هذه المعارف.

ومن ناحية أخرى، فإن النسخ والقرصنة يوفران بالنسبة للبلدان النامية أساليب سهلة للإثراء (بصفة خاصة بفضل السياح القادمين من البلدان متقدمة النمو الذين يستهويهم شراء الأشياء المقلدة التى تسمح لهم بأن يتألقوا بثمن رخيص). وفى مقدور هذه البلدان النامية أن تقنع نفسها بأنه فى مواجهة السوق العالمية التى تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات الغربية، فإنه من المشروع لها أن تعش للحصول على مكان تحت الشمس.

ويثير هذا التناقض الصدامات العنيفة المتكررة بين الشمال والجنوب. ومما له دلالته أن أحد الرهانات الكبيرة لمفاوضات الجات الاخيرة (جولة أورجواى ١٩٨٦-١٩٩٤) انصب على الملكية الفكرية فبالنسبة للبلدان الغربية التى تعتقد أن المنافسة مع البلدان حديثة التصنيع ستتضخم وتزداد قساوة، فإنه من الضرورى، إلزام هذه الأخيرة باحترام هذه الملكية على أفضل وجه. ومن جانب آخر، فإن هذه المسألة تثير أزمات ثنائية. وقد تفجرت فى سنوات التسعينيات معارك كثيرة حول حق التأليف بين الولايات المتحدة والصين، فقد اتهمت الأولى الثانية بصناعة الديسكات المدمجة وشرائط الفيديو سرا ومن ثم عدم دفع حقوق المؤلف.

ويبدو فى الواقع أنه لا يوجد سوى طريق واحد يجعل البلدان النامية تمتثل للقواعد فى هذا الميدان: أن تخترع هى نفسها وتنتج تقنيات جديدة. وبذلك تكتشف أن لها مصلحة محددة أنانية فى محاربة القرصنة.

٢- صراعات بين من يندرجون ومن لا يندرجون:

إن العولمة دينامية باعثة على عدم المساواة بصورة عميقة. وينحو الإثراء إلى التركز فى بضعة أقطاب (العواصم الكبرى) التى تستفيد من نمو قوى،

خاصة لأنها تقع على مفترق طرق شبكات شاسعة: على سبيل المثال، لندن وباريس وقطالونيا وهذه المناطق عادة تنتشر على عدة حدود وتستغل الفروق الاقتصادية بين الأقاليم والأراضي المتاخمة.

مثل منطقة سان دييجو (الولايات المتحدة) وتيخوانا (المكسيك) ومجموعة هونج كونج وشينزن وجوانج وزو (كانتون)

إن إقامة العواصم الحاكمة والتزايد الجديد لعدم المساواة المكانية: وهما الاتجاهان الجسيمان في ثقليهما.. (بيير فلتز، العولمة والمدن والأقاليم واقتصاد الأرخبيل، المطابع الجامعية الفرنسة ١٩٩٦. ص٤٧) يؤثران على كل البلدان الصناعية، إذ تتضاءل مناطق شاسعة ويتم هجرها وتتصحر أمام مناطق الازدهار، فلن تعود سوى جزر «أرخبيل» تمتد فروعها على الدوائر العالمية.

وينتج عن ذلك في المحل الأول، توترات داخل المجتمعات. وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية ليست جديدة على وجه التأكيد.

ولكن تم إحياؤها بصورة كبيرة وازدادت حدة بسبب المنافسة الدولية وهكذا تتعارض القطاعات الخاضعة لهذه المنافسة والقطاعات المحمية منها (أولا وبصفة خاصة الوظائف المرتبطة بالدولة: الإدارة والدفاع والتعليم) فالأولى التي تخلق الثروة وتتحمل صدمة المنافسة تقنع نفسها ضمن أشياء أخرى بأن تتحمل وحدها حمل الأعباء الجماعية وفي حين يتحمل البعض كل المخاطر، ويضمن البعض الآخر حصوله على المساعدة.

ومن أمثلة التوترات التي تخلق مجابهة بين فئات السكان (القطاع العام ضد القطاع الخاص) وفي الوقت نفسه تمس كل الفئات الاجتماعية: تلك الموجودة بين الصفوة والعمال والموظفين وهكذا داخل الصفوة تظهر شقوق بين من يستمدون دخولهم ومشروعيتهم من تكيفهم مع العولمة (كوادر الشركات متعددة الجنسيات) وبين أولئك الراسخين بجذورهم في الإطار الوطني (السياسيين وكبار الموظفين).

هذا التشخيص باعث على التبسيط المبالغ. فمن ناحية، لا يفلت أى نشاط من العولمة. فالقطاعات المحمية يتزعزع استقرارها هى أيضا بصورة فظة على سبيل المثال تعانى صناعة السلاح التى تعتمد من ناحية المبدأ على طلبات الشراء الصادرة من دولتها سواء خلال تراجع صادراتها (هنا أيضا عالمية المنافسة وكذلك الصعوبات المالية التى يتعرض لها كبار العملاء التقليديون- دول الشرق الأوسط المصدرة للبترول) أو بسبب قيود الميزانية فى دولها هى (التى تزداد صرامة فى إدارة الأموال العامة مراعاة لردود أفعال الأسواق) ونفس الشىء بالنسبة للاتصالات السلكية واللاسلكية التى كانت احتكار دولة أو قطاعا خاصا فى البلاد الغربية حتى سنوات الثمانينات، والتى اختلط فيها الحابل بالنابل بسبب العولمة (هذه الكلمة التى تجمع معا ظواهر متميزة ومترابطة: إضافة للتدويل والانقلابات التقنية والاحاطة بالاحتكارات والغاء القواعد المقيدة) ومن جانب أخر، فإن الدولة تمنح المواطن جنسيته، هويته الأساسية وبدون ذلك لن يكون له وجود قانونى وفى نهاية القرن العشرين، لا تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تمنح هذا.

هل العولمة هى قوة تفتيت للكيانات السياسية؟ هل يمكن أن تؤدى التوترات التى تفاقمها بين المناطق التى تندرج فى تدفقاتها وبين المناطق المهمشة إلى انفجار الدول لأن الأولى تعتبر أنه لا يتعين عليها تمويل عجز الثانية عن التكيف، فى حين تفضل الثانية العيش فى حال سىء من أن تجد نفسها فى وضع المتسول الدائم؟ وفى عالم تقسمه الحواجز الجمركية العالية، تختلط السوق بإطار الدولة وعلى العكس من ذلك فإن تقليل هذه الحواجز أو اختفاءها يخلق أسواقا عالمية وتستطيع المناطق الصغيرة أو المتوسطة أن تعتقد أنها إذا انفصلت عن الدولة التى توجد على رأسها فإنها تتخلص من ورطتها على نحو أفضل.

وفى سنوات التسعينيات انهار كثير من الدول أولا فى أوروبا: الاتحاد

السوفيتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، كما أرهقت المطالب الانفصالية دولاً أخرى: بلجيكا (الفلاند وفالونى) المملكة المتحدة (اسكتلندا) إيطاليا (شمال إيطاليا) كندا (كويبك).

فمن ناحية يوجد أولئك الذين أغرتهم تجربة سنغافورة وهونج كونج وتم إقناعهم بأن لهم كل الحق فى الحصول على الاستقلال، حتى تكون حركتهم أسهل في مواجهة العولمة مثل «دعاة السيادة» في كويبك الذين يبرزون نجاحهم في مشروعات «بل بروفانس» والذين يؤكدون أن ضم الأوراق الاقتصادية الرابحة هذه مع السيادة السياسية سيكفل بقاء كويبك الناطقة بالفرنسية ونفس الشيء يصدق على جمهورية التشيك التى نزعت ما كان يفرضه عليها التعاظم القومى السلوفاكى فى أول يناير ١٩٩٣، بالانفصال عن شقيقتها. وكان ذلك عبئا باهظا عليها من جراء استمرار صناعاتها الثقيلة الموروثة عن العهد السوفيتى ومن جانب آخر، احتمى الخاسرون (صربيا وسلوفاكيا) بالقومية كذلك فعل من خدعوا بالعولمة فهذه المناطق التى كانت مستقلة من قبل سيتبدد وهمها حول قدرتها الخاصة على المناورة.

وربما ستأسف على أنها لم تحم وتدافع عن نفسها باستخدام هذه الدولة التى نازعتها واعتبرتها طاغية.

وفى المحل الثانى فإن الدول منخرطة فى منافسة من أجل الاندماج. وفى عرض تكاليف العمل الأشد انخفاضا، فإن بلدان العالم الثالث تكتشف أنها تنافس بعضها البعض. أما بالنسبة للبلدان متقدمة النمو، فإن البعض منها يلوم البعض الآخر على ممارسة الإغراق الاجتماعى أى أنه بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية أو الحفاظ عليها، فإنه يقترح شروطا اجتماعية استثنائية تنتهك القواعد القائمة.

وفى هذا يوجد تعارض بين موقفين فى مواجهة العولمة فالعولمة بالنسبة للبعض، والمملكة المتحدة هى بلاشك أقوى من يجسد ذلك، لا تفرض تعديل

الأجور والضمانات لتتفق على ما هو قائم فى الجنوب- وهو هدف من البديهى أنه لا يمكن بلوغه وإنما تتطلب إلغاء القواعد المقيدة بقدر الإمكان، والقفز على كل ما يعترض مرونة سوق العمل وبالنسبة لدول أخرى خاصة ألمانيا وفرنسا، فإن العولمة يجب ألا تؤدى إلى التخلى عن المكاسب الاجتماعية وينبغى وبصفة خاصة أن تطلق عنان المنافسة الضارية بين البلدان لأن أحد النجاحات التاريخية الكبيرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية يتمثل فى بقاء الدولة الراعية.

٢- صراعات حول استغلال موارد الأرض:

منذ ما قبل التاريخ، يتنازع الناس بضراوة على موارد الأرض، لقد كانت جميع المواجهات الكبرى- على سبيل المثال بين أثينا وأسبرطة وروما وقرطاجة، الإمبراطورية الرومانية وفارس.. كانت رهانات اقتصادية (السيطرة على الموارد الحيوية وخاصة طرق الإمداد وطرق العنبر والتوابل والحرير).. وعلى امتداد القرن العشرين كان البترول الذى بدونه تصاب آلة الصناعة أو الحرب كلها بالشلل، عنصرا أساسيا فى كثير من الصراعات فمن الحرب العالمية الثانية (كانت ألمانيا واليابان تعانيان من نقص مزمن فى الهيدروكربونات فى حين كانت الولايات المتحدة نفسها تملك مقادير وفيرة منها) إلى صراعات الشرق الأوسط وهى المنطقة التى يتركز فيها ما يقرب من ثلثى الاحتياطيات العالمية المعروفة

ومن هنا جاء رد الفعل العنيف تجاه تأميم البترول الإيرانى فى ١٩٥١- ١٩٥٣ وحرب الكويت فى ١٩٩١.

ومن وجهة نظر السيطرة على الموارد هذه، ما الجديد الذى جاءت به العولمة؟ لقد كرست الأرض باعتبارها عالما مغلقا منجزا.

وبالنسبة للناس، فإن هذا لا يعنى فقط تقاتلهم على الاستيلاء على هذه الموارد، وإنما يعنى أيضا التساؤل عن إمكانيات الاستغلال العالمى لها بوساطة بشر اتسقوا فى النهاية مع أنفسهم. وبالاضافة لذلك، فإن تضاعف

أعداد الناس، واقتسام الكوكب بين كيانات ذات سيادة، إما أنه يثير الحروب المستمرة على هذه الموارد أو يؤدى إلى ابتكار إدارة جماعية لاستغلالها.

كذلك يحدد التقدم التقنى إشكالية الموارد هذه. فمنذ نهاية القرن ١٨، أدت الثورة الصناعية إلى استغلال الإنسان للطبيعة بدون تناسب مع ما كان يحدث فى عصر ما قبل الصناعة. أولا فإن أنشطة البشر بإطلاقها الجزيئيات الصناعية بكميات ضخمة فى الجو (ثانى أوكسيد الكربون والكلوروفلوروكربونات...) تخل كما يبدو بالتوازنات الطبيعية: النمو الباعث على الدوار فى كميات ثانى أوكسيد الكربون مما يؤدى لاحتباس أكبر للأشعة الشمسية (تقوية تأثير الدفيئة) مما يغير المناخ ويسبب على سبيل المثال ارتفاع منسوب المحيطات ومن ثم غرق مناطق دلتا الأنهار وحيث يتركز مئات الملايين من البشر. ومن جانب آخر، فإن تضافر الانفجار الديمغرافى والتصنيع يؤديان إلى الاستغلال المنتظم للموارد النادرة وتدميرها على نحو لا يمكن إصلاحه فقد تم التهام الغابات المدارية سواء من جراء تدافع الفلاحين بحثا عن الأرض (الأمازون) أو باستهلاك الأخشاب (تمون اليابان نفسها من جنوب شرقى آسيا بأسره) كما أن زيادة الاحتياجات من الماء- وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط التى يتهددها نقص مزمن فيه- تؤدى إلى استنزاف منابع المياه، وإجهاد مصادر المياه الجوفية التى تتجدد ببطء.

وتثير هذه المراهنات الخاصة بالبيئة الجدل والصراعات على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والكوكبية. ومن وجهة نظر العولمة، فإن السؤال هو: هل تستطيع البشرية عشية القرن ٢١ أن تقيم تنمية عالمية تفيد الجميع وتترك له فى نفس الوقت للأجيال المقبلة ثروات كافية (مفهوم التنمية الدائمة أو القادرة على الاستمرار)؟

وهنا تنشأ تصدعات وصدامات نموذجية للعولمة. فالبلدان الغربية تشكل مجموعة أولى: إذ تظل بسبب تقدمها وتراثها، هى أكبر ملوث للكوكب لكن

نضج تنميتها يجعلها تدرك ضرورة وجود إدارة أكثر صرامة وأكثر مسئولية للطبيعة وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من صناعاتها يراعى هذه الحتمية الإيكولوجية وتعلم كيف يستفيد من هذا. أما المجموعة الثانية التي تضم بصفة خاصة العملاقين الديمغرافيين (الصين والهند) فهى البلدان المنخرطة في عملية التنمية بقوة وهذه التنمية التي تعتبر أولوية مطلقة، تسفر عن زيادة رهيبة في التلوث مثلما توضحه الصين والهند واللتان تحتفظان باحتياطيات ضخمة من الفحم وتستغلانه بصورة متزايدة واللتان تطلقان مزيدا من جزيئات ثاني أكسيد الكربون في الجو. وتضم المجموعة الثالثة «المعذبين في الأرض» المليارات من الفقراء الذين يتسبب عددهم في تدهور البيئة (مثلما يفعل سكان الساحل أو مرتفعات الهيملايا في استغلال تربتهم وحرق غاباتهم لكي يعيشوا).

إن البيئة تخلق تعارضا بين مبدأين وبين حقين من ناحية في الحق في التنمية حق كل شعب وكل فرد في أن يستمتع بحياة لائقة ومن ناحية أخرى، حق البشرية جمعاء في مستقبل آمن. وهذا التعارض يعيد صياغة التناقض بين الخاص والعام فالخاص ليس متماسكا ولكنه مجال المواجهة بين منظورات متناقضة (حقوق الأفراد وحقوق الدول وحقوق مختلف التجمعات الانسانية، وكلها متكاملة أكثر منها متناقضة) أما العام فهو رهان الأفراد والدول والحركات متعدية القومية الذي يطالب بفرض رؤياه للعام وتمزج مواجهات العولمة بين نوعين من الصراعات من ناحية، الصراعات التقليدية بين المصالح القائمة ومن ناحية أخرى، التوترات بين هذه المصالح الفعلية (للأفراد وللمشروعات وللدول...) وبين المصالح المشتركة للإنسانية جمعاء.

طبقة الأوزون تحجز هذه «الطبقة» بضعة أجزاء من مليون من الغلاف الجوى الخارجي بارتفاع بين ١٠ و٤٠ كم) أشعة الشمس فوق البنفسجية ومن ثم تحمى البشر من أكثر الآثار أذى. ومنذ ١٩٧٩ كشفت الملاحظة

العلمية لهذه الطبقة وجود «ثقب» فوق القطب الجنوبي يزداد اتساعا، مما يزيد مخاطر معينة (سرطان الجلد) على البشر.

وسرعان ما تم تحديد المذنب عن هذا الثقب: وهو الكلوروفلوروكربونات أى الجزيئات الصناعية التى تستخدم فى الصناعة على نطاق واسع منذ سنوات الستينيات (الإيروسولات الغازية والسوائل المبردة...)

إن الكلوروفلوركربونات التى يتم نفثها فى الجو، يجرى نقلها ببطء كبير للقطب الجنوبى وما أن تصل إلى هناك حتى تسبب فى وقت الربيع الجنوبى تناقصا مؤقتا فى طبقة الأوزون.

حينئذ يظهر أحد تناقضات العولمة. فالبلاد الغربية ترغب فى حظر الكلوروفلوروكربونات باسم حماية البيئة (إضافة إلى أن بعض شركات متعددة الجنسيات فى القطاع الكيماوى ترغب فى أن تطرح فى السوق جزيئيات بديلة ستكون مصدرا للأرباح باعتبارها منتجا جديدا) أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن الكلوروفلوروكربونات توفر ميزة الحجم. فباعتبارها مستخدمة منذ عقود، فقد استهلكت نفقاتها ومن ثم أصبحت أقل تكلفة ومنعها لا يهدف إلا إلى ضمان سوق للجزيئات البديلة. وفى هذه الظروف، فإنه إذا أراد الغرب إلغاء الكلوروفلوروكربونات، فلابد له أن يتحمل التكاليف بتقديم معونات مالية! وفيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٩ أقيم جهاز دولى حول محورين: الحظر التام للكلوروفلوروكربونات فى عام ٢٠٠٠ وإنشاء صندوق معونة لتمويل البلدان النامية للمواد البديلة. واشترك فى هذا الجهاز أكثر من ١٥٠ دولة.

التغيرات المناخية كانت الاتفاقية المعنية بالمناخ هى إحدى النتائج الأساسية لقمة الأرض التى عقدت فى ريودى جانيرو فى يونيو ١٩٩٢، وكان هدفها هو تقوية السيطرة على انبعاثات الغازات التى تدعم تأثير الدفيئة. وفيما وراء المبادئ فإن اتساع نطاق المصالح المعنية يجعل من الوصول إلى أى اتفاق حول الموضوع أمرا غير ممكن فقد رفضت الولايات

المتحدة أكبر مستهلك للطاقة على سطح الأرض، ولأسباب انتخابية واضحة ما كان سيصبح بالنسبة لها إجراء حاسما: ارتفاع شديد جدا فى أسعار الوقود وخشيت البلدان المصدرة للهيدروكربونات على مبيعاتها (فى حين عانت سوق البترول فى سنوات التسعينيات من فائض إنتاج مزمن) وينتج غاز الميثان وهو السبب فى ربع تدعيم تأثير الدفيئة، عن زراعة الأرز وتربية الماشية، ومعالجة المياه المستخدمة. وهى أنشطة تتضمنها الحياة اليومية لملايين الأشخاص.

وتلقى مسألة المناخ هذه الضوء على أحد الصعوبات الأساسية للعولمة. فأى مشكلة عالمية لا يمكن السيطرة عليها إلا بمشاركة الجميع أو على الأقل بمشاركة القوى الفاعلة الأساسية. وهذه القوى ليست عديدة ومتباينة فحسب، وإنما مختلفة أيضا من ملف إلى آخر وإضافة لذلك، فإن تنوع مستويات تنميتها يستتبع وجود منظورات مختلفة أو حتى متناقضة وهكذا ففى مرحلة التصنيع الأولى بأسرها حققت كثافة الطاقة (كمية الطاقة المطلوبة للحصول على وحدة من الناتج المحلى الخام) قفزة مدهشة قبل أن تنحسر.

– الغابات المدارية. وهذه أيضا إحدى رهانات العولمة. وهى توضح العلاقة بين العولمة وتزايد الاستهلاك وتقصر الدورات التاريخية فقد استغرقت إزالة الغابات فى البلدان الأوروبية عدة قرون.

وأختفى نصف الغابات المدارية خلال نصف القرن الأخير. وبالنسبة للبلدان الغربية، وكذلك بالنسبة لحركات السكان الأصليين للدفاع عن هذه الغابات، يتعين أن تصبح هذه الغابات جزءا من «الممتلكات والمشاعات المشتركة للبشرية» من هذه الموارد (الغلاف الجوى والمحيطات...) التى لكل الناس مصلحة فى حمايتها وفى الوقت نفسه، فإن هذه الغابات تستغلها عادة مشروعات غربية. وبالنسبة للبلدان التى توجد هذه الغابات على أراضيها، فإنها تخصها وهى تدر عليها إيرادات لا غنى عنها لتنميتها.

وهكذا يتعارض مبدآن: مبدأ سيادة الدولة التقليدى والمبدأ الجديد عن مجتمع عالمى ينبغى له السهر على الحفاظ على الأرض.

وفى قمة ريو رفضت البلدان التى تحصل على إيرادات من غاباتها (الهند والبرازيل وأندونيسيا وبصفة خاصة ماليزيا) مبدأ عقد اتفاقية دولية. مما سيحرمها من حرية الاستغلال. وتم إقرار إعلان بسيط. ومما يؤكد تدمير الغابات المدارية أنه فى عالم الدول ذات السيادة، والخاضع إضافة لذلك لضغوط ديمغرافية واقتصادية كبيرة، لا يمكن فرض انضباط عالمى. ولا يمكن إلا أن يكون ذلك موضع نزاع. إن إنقاذ هذه الغابات يتحقق بوعى الدول المالكة لها ويتم ذلك بصفة عامة عندما تكتشف هذه الدول أن هذه الثروة التى تظنها لا تنضب ليست كذلك (وهكذا ففى سنوات التسعينيات طبقت تايلند وهى مصدر تقليدى للأخشاب، سياسة للحماية ولتعويض خسارة الإيرادات ونظمت عملية نهب منتظم لغابات جارتها الضعيفة كمبوديا) ومن جانب آخر هناك مشروع لجهد عالمى لإدارة الغابات المدارية خاصة بإنشاء حوافز مالية (صيغ لتخفيف الديون للبلدان التى تشرع فى سياسات لإعادة تكوين غاباتها).

ثانيا- الصراعات السياسية

١- نهاية للصراعات التقليدية أم استمرار لها؟

منذ فجر التاريخ لم تكف المجتمعات السياسية عن مواجهة بعضها بعضا من أجل الحصول على الأراضى والثروات أو فى سبيل المعتقدات أو ببساطة من أجل احتلال مكان الصدارة. هل تعنى العولمة، حسب صيغة هيجل التى أخذ بها الكسندر كوجيف ثم الأمريكى فوكوياما فى سنوات التسعينيات «نهاية التاريخ»، أى اختفاء الصراعات بين الإرادات واستقرار الناس فى سلام عالمى وتكريس أنفسهم للإدارة المتناسقة للأرض؟

إن العولمة ترفع الإنسانية إلى أن تدرك أنها كل واحد، وأن لها أولوية

تتمثل فى ضمان بقائها. ألا يجعل اتساع نطاق المخاطر من الاكتظاظ السكانى إلى الذرّة) الصراعات التقليدية تافهة ويستدعى إقامة مجتمع كوكبى واحد؟ إن الإنسان فى مقدوره بالتقنيات التى يبتدعها دونما توقف، أن يوسع إلى ما لا نهاية المجالات التى يستغلها (إلى ما وراء الأراضى الظاهرة فوق سطح البحر والمحيطات والفضاء خارج الغلاف الجوى) وأن يتحرر من الوسواس الألفى عن الفاقة.

وإضافة لذلك، فإن الفضاء الأرضى مقسم وموزع بين نحو ٢٠٠ دولة تتبادل الاعتراف بحدودها، ويستند ذلك على حد سواء إلى مبادئ مشتركة (حق الشعوب فى أن تقرر مصيرها بنفسها، واحترام وحدة الأراضى...) وحشد من المنظمات الدولية. ويبدو أن عصر فتح الأقاليم والهيمنة الإمبريالية قد انتهى. وفى هذا العالم الذى يزداد اعتمادا على بعضه البعض، لم يعد الأمن والقوة يتمثلان فى الاستيلاء بصورة فظة على الأراضى وإنما على المعالجة الماهرة للتدفقات.

إن القوة تتحطم سواء ضد المقاومة الوطنية (الولايات المتحدة فى فيتنام فى الستينيات والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان فى الثمانينات) أو ضد المجتمع الدولى (العراق عند استيلائه على الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ والذى سرعان ما تم عزله عن طريق إدانة منظمة الأمم المتحدة له ثم هزيمته على يد تحالف بقيادة الولايات المتحدة) وعندئذ أصبح الحق السيادى فى شن الحرب مصابا بالشلل ولم يعد السلام يقوم على توازنات متغيرة دوما بين الدول وإنما على آليات الأمن الجماعى، وأنظمة الأمن العالمية فما أن تنتهك دولة القانون حتى تتجمع كل الدول الأخرى لعقابها وإعادتها للطريق الصحيح الذى جنحت عنه.

وأخيراً، فإن العولمة إذ تزيل غرور العالم، وإذ تضع جميع المعتقدات موضع المنافسة، وإذ تقيم سوقا كوكبية للقيم والمعتقدات والأيديولوجيات، تنشر نسبية عالمية، وتقضى على كل مصادر التعصب وتتيح لكل شخص أن

يصلح معتقده.

لكن العولمة لا تلغى شيئاً من وزن الماضى المخاوف والوساوس التى تفرق الناس من آلاف السنين.

(أ) فلا تزال خواص الفضاء والزمن العالميين متباينة:

من ناحية، كرست العولمة مشاركة كل الناس فى نفس التاريخ الواحد (ولكن فى النهاية أليس ذلك هو الحال منذ فجر الإنسانية؟) ومن ناحية أخرى، فإن التواريخ الخصوصية مستمرة.

وفى نهاية القرن ٢٠، تبدو الأرض مقسمة بدرجة أو بأخرى بين مناطق يسودها السلم ومناطق يسودها الاضطراب. وتقبل الأولى (أولا ثالوث أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، وأيضا البلاد التى انخرطت فى المبادلات الدولية) بصورة كاملة على ما يبدو، منطلق العولمة: فلم تعد تتقاتل على الأراضى وإنما تتنافس على الأسواق.

ويعتبر الأمن الإقليمى مكسبا لايرد وتكمن رهانات الدول فى السيطرة على التدفقات. وتبقى المناطق التى يسودها الاضطراب (من القوقاز إلى الشرق الأوسط ومن البلقان إلى الشرق الأقصى) تتسم بحشد من المواجهات الإقليمية وفى هذه المناطق تحتفظ العداوات القديمة بحدتها. وإن التغلب عليها مازال بعيدا (مثلا، العداوة بين الفرنسيين والألمان).

ونعثر على نفس المنطقين فى كل صراعات نهاية القرن العشرين.

أحدهما متفائل يستند على افتراض أن العالم لا نهاية لموارده. وأنه يهتدى بهدف تحقيق المصالحة بين الشعوب والبشر. ووسيلته فى ذلك هى التنمية الاقتصادية المشتركة التى تجعل الأعداء السابقين يعملون معا ويثرون معا ويبنون مستقبلا مشتركا وبدلا من أن تكون الاختلافات مصدرا للتعصب والكراهية تتحول إلى عوامل للتعاون. تلك هى فلسفة البنيان الأوروبى الذى ربما يوصف بأنه مختبر لإقامة نظام من العلاقات الهادئة بين الأمم وقد جرب هذا الأسلوب مثلا نيلسون مانديلا رئيس جنوب إفريقيا

فيما بعد الفصل العنصرى. فقد تطلبت المصالحة بين البيض والسود دينامية اقتصادية مشتركة مما يسر قبول الأولين توزيعا جديدا للثروة الوطنية وحمل الأخيرين دلائل محددة على التحسن (المدارس والمستشفيات وصرف صحى) كذلك فإنه عندما طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالاستثمار فى فلسطين، كان يعنى أن السلام يستند لفرص العمل وعلى الأمل فى حياة يومية أفضل. وفى مثل هذه الرؤية، يتم طىّ الصراعات القديمة وتحدد العولمة باعتبارها تنمية اقتصادية كوكبية تجعل التضامن العالمى أمرا ممكنا.

ويرى المنطق الآخر، الكلاسيكى المتشائم الذى استمر قرونا عديدة، أن أى أمن يتطلب وجود سكان متماثلين على أرض متماثلة.

وتلك هى الفكرة الموجهة للتطهير العرقى. فهل يعد هذا تفكيرا مهجورا أو أيدولوجيه للعولمة. بالنسبة لمن يعتقدون أنهم إما مستبعدون من التدفقات العالمية أو أن هويتهم مهددة من جراء تهجين كل الفروق ربما تعد إقامة قلعة لا تستقبل سوى الأعضاء المكفولين من نفس الشعب، وترفض كل عنصر أجنبى، هى الحل: «منهم فيهم» ولا يعتمدون على الآخرين و من هنا تأتى الصراعات الشرسة والدموية من أجل إقامة دول متجانسة، من يوغوسلافيا السابقة إلى الشرق الأوسط.

وفى نفوس الناس، تثير العولمة وهمين متطرفين ويتحدان معا: فمن ناحية ينصهرون فى التدفقات العالمية ومن ناحية أخرى يتحررون منها كلية. إن سنغافورة تجسد جيدا مفارقة العولمة إذ يقترن التكيف الفورى والدائم مع التطورات العالمية مع انغلاق سياسى قلق.

ب- إذا كانت العولمة تزعزع استقرار كل ما هو استثنائى، فإنها لا تلغى أوجه الشذوذ:

واختلال التوازن التاريخى سيطر على تاريخ الناس كيانات دائمة ضخمة على سبيل المثال الصين وإمبراطورية السهوب (رينيه جروسيه) وهذا

البنيان المبهر الواقع بين أوروبا والشرق الأوسط والصين، والذى لم يكف عن الانهيار والقيام من جديد منذ عدة عقود. وكان الاتحاد السوفيتى هو تجسيده الأخير. فهل بمقدور العولمة التى تضخم التدفقات وتعجل بها، أن تفكك هذه الكيانات التى استمرت قرونا طويلة، هذه الأقطاب المثيرة للقلق دوما بسبب ضخامتها البالغة. ولأنها قريبة دوما من الانفجار ولا تحمى الوحدة التى تمت صدفة إلا بالانطواء على غطرسة قلق وعدوانية؟ هل محكوم على هذه الكيانات العملاقة أن تتسلل إليها وتغزوها موجات العولمة وتتحلل؟ أو على النقيض، ستظل الصين دوما هى الصين، وروسيا هى روسيا؟

إن الصين قديمة جدا إلى حد أنه يمكن الاعتقاد بأنها خالدة.

وربما أن الأمر كما يجسده سور الصين، وما ينفك يؤكده تاريخها، وهو أن إمبراطورية الوسط تتسم بوسواس مزدوج هو غزو البرابرة من السهوب والتحلل الداخلى وبعد أن استعادت الصين وحدة متشنجة عن طريق انغلاق شبه كامل فى ظل ماوتسى تونج (١٩٤٩- ١٩٦٧)، انفتحت منذ نهاية سنوات السبعينيات أمام رياح العولمة واستأنفت نفس التوترات (على سبيل المثال، بين الداخل الزراعى المتخلف والواجهة البحرية التى اجتاحتها حمّى الأعمال، بين المجتمع النهم للاستهلاك وسلطة متحجرة). ومن هنا يثور تساؤل: هل تحطم صدمة العولمة على نحو لا يمكن إصلاحه استمرارية التاريخ الصينى (فالانفتاح لا يمكن الرجوع فيه وربما يؤدى إلى انفجار الصين) أو على العكس يدفع فى المستقبل القريب إلى عودة عامل التوازن (الانغلاق وكراهية الأجانب وإعادة السلطة المطلقة) وفى نهاية سنوات التسعينيات لاتزال الصين تحتفظ بتناقضاتها؟

فهى من ناحية تندمج كما تفعل أبدا القنوات العالمية فى الدورات العالمية، وتجتذب الاستثمارات الأجنبية وتطرح فى المزادات عروضها للتعاون وتختار عادة الشركاء الذين لا يناقشونها الحساب بشأن احترام

حقوق الإنسان وهى من ناحية أخرى، لا تفقد شيئا من قابليتها للتأثر وتتلهف على تأكيد سلطانها على هونج كونج ولا تتخلى عن تايوان، مطالبة بقطعة كبيرة من بحر الصين. ستظل الصين «المعولمة» قوة كبرى لا تنسى شيئاً مما اتسم به ماضيها من إذلال وتنتظر اعترافا صاخبا بها.

إن روسيا أيضا «فريدة» بمناخها ومساحتها الشاسعة ووضعها نصف الأوروبى نصف الآسيوى، وعبوديتها ومن ناحية أخرى، فإن كل تاريخ الشعب الروسى يتسم بالشقاء ووحشية القياصرة وكذلك الإيمان بأن الله قد اختارها (لتكون روما الثالث، روما الإيمان الحقيقى). وأن التاريخ اختارها (لتكون وطن الاشتراكية، الوطن الأول للطوباوية الشيوعية). ومن سنوات العشرينيات حتى سنوات الثمانينيات، كان الاتحاد السوفيتي الذى أعاد تشكيل إمبراطورية القياصرة فى ظل مشروعية ماركسية، قلعة حصينة مغلقة. وإذا انعزل الاتحاد السوفيتى عن تدفقات العولمة (ولهذا لم تصبه الأزمة الاقتصادية فى سنوات الثلاثينيات) فقد تحجر وظل على الرغم من التجسس الفعال للغاية بعيدا عن تغييرات سنوات السبعينيات والثمانينيات (المعلوماتية والاتصالات السلكية واللاسلكية) ومع انهيار الشيوعية وحل الاتحاد السوفيتى (١٩٩١) لم تعد روسيا سوى دولة فقيرة نهبت عصابات المافيا ثرواتها. ولكى تستفيد روسيا تماما من العولمة، فإنه يتعين عليها، على ما يبدو أن تصبح «مثل الآخرين» ديمقراطية، دولة للقانون، اقتصادا للسوق يتلقى الاستثمارات الأجنبية. لكن هل تستطيع روسيا أن تصبح «مثل الآخرين»؟ وإذا زال العداء الشديد لها ولم تعد تشدها قناعة بأنها محاصرة بعالم خارجي معاد، ألا تصبح مقضيا عليها بالتفتت؟

٢- هل نتجه نحو مواجهة عالمية بين الحضارات؟

إن العولمة، إذ تنشر فى كل أرجاء الأرض مرجعيات وقيما غربية، تستثير ردود أفعال الثقافات الأخرى التى تشعر أنها مهددة بالزوال بسبب العقلانية والعلمنة و«زوال غرور العالم» ومن هنا يأتى تفجر الحركات

الأصولية باعتبارها سعيا للنقاء المفقود، ولعصر ذهبي ترغب في استعادته لحظة البداية حيث لم يفسد الإيمان بعد- أكثر منها محاولات لا شعورية لتحديث العقيدة (مثلما فعل البروتستانت في القرن ١٦، زاعمين أنهم يجسدون المسيحية «الحقيقية» وأعادوا اختراع ديانة جديدة، حميمية متقشفة وتقيم حوارا مع الرب بدون وسيط).

وفي عالم نهاية القرن العشرين يشعر الأفراد والشعوب التي أجتثت جذورها ولم تعد تجد في الدولة القومية إطارا لا ينازع للأمن والهوية، أنه لم يعد بمقدورهما الاستثمار في الأيديولوجيات التي تدعي أنها عالمية (مثل الماركسية اللينينية) أو الإيمان بأن ثقافتهما مصدر أساسي للتضامن والحماية في مواجهة تلاطم العولمة. «إن العالم ستشكله إلى حد كبير التفاعلات بين سبع أو ثماني حضارات كبيرة وهي الحضارات الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية. وستتفجر صراعات المستقبل الأكثر أهمية وفق خطوط الانقسام التي تفصل بين هذه الحضارات» (صمويل هانتنجتون، أصدام بين الحضارات؟ مجلة شؤون خارجية مجلد ٥٧٢ عدد ٣ صيف ١٩٩٣ ص٢٥).

ويقتضي تحقق هذه الرؤية على ما يبدو، شرطين:

ستشكل الحضارات كتلا متلاحمة لا يمكن أن تتسرب منها التأثيرات الخارجية وتكاد تكون متجمدة عبر الزمن تلك هي فلسفة المفكر الألماني أوزفالد شبلنجر في مؤلفه انهيار الغرب (١٩١٨-١٩٢٢) وبالنسبة لهذا المؤلف المتحدث الرسمي باسم الداروينية (الحضارات ومثل الأنواع تتواجه في صراع أبدي حتى الموت) فإن الغرب الأبيض الذي أصبح منهمكا بعد قرون من الهيمنة، مقضي عليه بأن يكتسحه البرابرة، الشعوب الملونة.

بيد أن التاريخ يبين أن هذه الحضارات، المجموعات الفضفاضة والمتناقضة وذات الحدود المتحركة، تتصادم وتمتزج في نفس الحركة (على

سبيل المثال في العصور القديمة، اليونانية ثم روما والشرق وفي العصر الوسيط، المسيحية والإسلام وعند الاكتشافات الكبرى، أوروبا والثقافات غير الأوروبية) وفي نهاية القرن ٢٠، ليست هناك ثقافة لم يعد التغريب صياغة قالبها (فقد الغرب نفسه احتكاره للصدارة وتقدمه التقني وحداثته الأيديولوجية– ووجد نفسه يتحول باكتشاف حقائق أخرى).

وإذا كان الانتماء الثقافي ربما يعد وسية لتأكيد الذات ضد الآخر (خاصعة في سنوات التسعينيات، الإسلام ضد الغرب) فإن عالم اليوم يتيح نقاط استناد متماثلة: دائما الأمة والدين وربما المشروع وأخيرا المجتمع المعاد ترتيبه (العصابات والمافيا التي توفر للفردية المتفاقمة الحالية أطرا جماعية ليست مفروضة أو موروثة وإنما تصنعها بنفسها).

إن الحضارات ليست حقائق بسيطة متجانسة، متمايزة عن بعضها البعض. وإذا كانت الحضارة الكونفوشيوسية قد التحمت بالصين بدرجة كبيرة الحضارة اليابانية باليابان، والهندية بالهند، والسلافية الأرثوذكسية بروسيا، فإن الحضارة الأمريكية اللاتينية التي ولدت من الغزو الاستعماري الذي قامت به أسبانيا والبرتغال، سجلت نفسها في المدار الغربي بمناسيب خصوصية تماما على وجه التأكيد، وبصفة خاصة أوزان الكاثوليكية، وإن كانت هناك آثار لعصر ما قبل كولمبوس، أما بالنسبة للإسلام وتاريخه غير المستقر، وفضائه الشاسع من المغرب إلى أندونيسيا ومن أوروبا إلى آسيا الوسطى، والذي ضم بين جنباته عدة انقسامات، فإن الأصولية في منازعتها الغرب تتبدى بصورة مختلفة بين بلد وآخر، ومن وضع لآخر، طبعا مع تضامن عبر قومي مستقر بدرجة أو أخرى.

ومن جانب آخر أفرزت خطوط الانقسام بين الحضارات وأهميتها تصورات متناقضة ومتغيرة، وهكذا فمنذ ثورة عام ١٩١٧م إلى سقوط الاتحاد السوفيتي يمكن اعتبار التناقض بين هذا الأخير والغرب صراعا بين حضارتين، إحداهما تقوم على الفرد ومبادرته، والأخرى على

التضامن الجماعي «الرأسمالية ضد الشيوعية» بيد أنه مع الانفراج ابتداء من سنوات الستينيات، تأكدت داخل العالم الثالث نظرية - يمكن الدفاع عنها في واقع الأمر - تقول بأن: الرأسمالية والاشتراكية ليسا في نهاية المطاف إلا وجهين للحضارة الواحدة نفسها، وفي هذا الصدد فإنه إبان الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة قلب الرأسمالية النابض، والاتحاد السوفيتي - وطن الاشتراكية - نفسيهما حليفين ضد ألمانيا الهتلرية، والديمقراطية ضد البربرية والطغيان، وعندما تم سحق ألمانيا أعاد الصديقان اكتشاف أنهما ينتميان لحضارتين متعاديتين بصورة جذرية ونشبت الحرب الباردة.

ب - إذا كانت المجتمعات الثقافية والكيانات السياسية متواكبة:

فإن المواجهات الثقافية والمنافسات السياسية تمتزج مع بعضها البعض.. من المؤكد أنه يحدث اندماج بدرجة أو بأخرى بين حضارة ما وكيان سياسي «مثلا المسيحية والإمبراطورية الرومانية.. قسطنطين الأكبر في القرن الرابع وانشقاق الشرق في ١٠٥٤، وكذلك شيوعية الاتحاد السوفيتي على الأقل من عام ١٩١٧م حتى قيام كعبة الشيوعية الثانية «الصين» في عام ١٩٤٩م»، ولكن في الأغلب الأعم لا تتطابق فضاءات الحضارة والمعطيات السياسية مما يبقى على علاقات معقدة بينهما.

ولا جدال أن أوروبا المسيحية من العصر الوسيط حتى الإصلاح في القرن ١٦ كانت تشكل حضارة واحدة، ومع ذلك فقد تمزقت بألف طريقة بين الإقطاعيين، وبين الملوك والأشراف.. بين البابا والملوك وبين البابا والإمبراطور، وحتى الحملات الصليبية التي كانت تعبيرا عن وحدة المسيحية ضد الإسلام، لم توقف هذه الصراعات، فهل كفت أوروبا مع ظهور البروتستنتية ومن ثم تمزق المسيحية، عن أن تكون حضارة واحدة، هذا ما تؤكده الحروب الدينية الوحشية على ما يبدو أن أوروبا المسيحية - على

الطريقة الروسية بعد ذلك- هي مثل نوع من الجمهورية الكبيرة المقسمة إلى عدة دول، بعضها ملكية والبعض مختلط.. فولتير - قرن لويس ١٤، و١٧٥١م - ولكن هذا اليقين من الانتماء إلى حضارة واحدة لم يحل دون تقطيع الدول «بولندا في نهاية القرن ١٨»، وفي القرن ١٩ كانت أوروبا التي انهارت من جراء المواجهة بين المشروعية الملكية وحق القوميات تشكل رغم كل شيء حضارة واحدة، بتراثها المسيحي، وفي الوقت نفسه إيمانها بالتقدم والاقتناع بتفوقها.

وفي عام ١٩١٤م لم تحل وحدة الحضارة هذه دون غرق أوروبا في مذبحة رهيبة وفي هذا نسيت هذه الوحدة: لكي يبرر كل من المعسكرين معركته ادعى أنه الحضارة، والخير، وأن العدو هو البربرية والشر.

وفي نهاية القرن العشرين، فإن واحدا من أكبر صراعات العولمة يضع الغرب في مواجهة الإسلام، والواقع أن الأمر بعيد عن أن يكون تنظيما للنفس وجها لوجه بين هاتين الكتلتين، الأيديولوجيتين السياسيتين، وإنما هو تراكب للصراعات المتفاعلة.

ففي المحل الأول تصطدم المجتمعات الإسلامية بعقبات فشلها والإذلال الذي تعرضت له، وفي سنوات التسعينيات لم ينجح أي منها في التنمية الاقتصادية والسياسية، سواء كان الطريق المختار هو طريق الحداثة «من مصر عبد الناصر إلى عراق صدام حسين» أو الإسلامية «إيران الخوميني»، وأدى هذا السعي الفاشل وراء الحداثة إلى جعل الغرب شيطانا، وخلق كل التفسيرات الممكنة لجعله مسئولا عن إخفاقات العالم الإسلامي، وفي الوقت نفسه، فقد تسلل التغريب إلى أعماق هذه المجتمعات «سواء عن طريق النهم للاستهلاك المحبط عادة، أو تنظيم النسل»، وفي الوقت الذي تعطي فيه النزعة الإسلامية الأولوية للإبقاء على خضوع المرأة التقليدي.. ومن ثم يتم تمجيد الإسلام باعتباره المبشر بمجتمع مثالي من وجهة نظر العولمة، فإن الصدام بين الغرب والإسلام ليس سوى تعبير عن التوترات الرهيبة بين

الهجين المعمم للأفكار والمعتقدات والطموحات اليائسة التي لا تعد ولا تحصى في هوية نقية حقيقية.

أما بالنسبة للمجتمعات الغربية فقد جعلتها الشيوعية في سنوات العشرينيات والثلاثينيات تهتز عندما عرت رذائل الرأسمالية.

وكانت صورة الإسلام حينذاك أنه يمثل تهديدا لأنه كان يمتلك ما كان الغرب يعاني من الافتقار إليه، وهو الروحانية المبجلة، والعلاقات المجتمعية القوية، ومع ذلك فإن تحدى الإسلام هذا يتباين من بلد غربي لآخر، وفرنسا هي أكثر الدول تأثرا بحكم حقيقة وضعها الجغرافي، وعلاقاتها العاطفية مع المغرب، وعدد المسلمين «فرنسيين وغير فرنسيين» على أرضها، وأخيرا، الهوية الديمقراطية المهمومة جدا بالعلمانية.

ومن ثم فإن الصدام بين الغرب والإسلام متعدد الأشكال، وهو داخلي بالنسبة للمجتمعات والأفراد، فهل يمكن أن يصبح صداما جيوبولتيكيا تقليديا؟ يتعين أن يتجسد الإسلام في دوله وقوة يكون بمقدورها أن تطرح نفسها كمتحدث رسمي وحيد باسم هذا الدين، وأن تمتلك قدرات عسكرية ضخمة «مثلما توافر في إمبراطورية الأمويين، وإمبراطورية العباسيين، وبالنسبة للإسلام السني، والإمبراطورية العثمانية في أوجها»، ويتعين بالمثل أن تجعل الظروف الغرب يشكل كتلة ضد هذه القوة، «مثلما حدث في نهاية الأربعينيات ضد الاتحاد السوفيتي، في مناخ جد محدد، وهو وجود جيش سوفيتي في قلب أوروبا، واهتمام الولايات المتحدة بألا تفقد أوروبا».

وهكذا، فإن العولمة لا تلغي الصراعات التقليدية «المراهنات الإقليمية ومنافسات الدول»، ولم يتغير أبدا الإنسان ولا مخاوفه وطموحاته.

وجاءت الجدة من عاملين: في المحل الأول تضاعف الاتصالات من كل الأنواع، مما يوسع مجال انعكاسات كل المواجهات ويدفع إلى تورط عدد متزايد من القوى الفاعلة المتباينة، وفي النهاية الظهور الواسع النطاق

لمصلحة عالمية تتراكب على أقطاب المصالح القائمة «الدول في المحل الأول». ولكن هذه المصلحة لا تمثلها سلطة مشروعة، ففي داخل منظمة الأمم المتحدة التي تضم تقريبا مجموع دول كوكب الأرض، يجيء كل قرار في النهاية توفيقا بين مصالح الدول. ومثلما توضحه المفاوضات الكبيرة في ميدان البيئة، كانت المصلحة العالمية موضع تعريفات متناقضة وتخضع لمناقشة مستمرة.

الفصل الخامس

قواعد عالمة أم دولة عالمية؟!

لاتنفصل العولمة، خاصة منذ النصف الثانى من القرن ١٩، مع قيام الاتحادات التقنية العالمية الأولى، عن عملية ترسيخ القواعد الكوكبية، ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ميز الإنشاء المزدوج لعصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية، بداية الوعي، وإن كان لايزال هشا، بأن أى سلام يقتضى دعامتين: جهازا للوقاية والسيطرة على الصراعات بين الدول وتنظيمها، وكذلك قواعد اجتماعية دولية لضبط المنافسة الاقتصادية، وتفادى تزييفها من جراء عدم المساواة فى التشريعات التى تحمى العمال، وقد تسببت نهاية الحرب العالمية الثانية، بضغط من الولايات المتحدة، فى إقامة شكل واسع من المنظمات ذات التوجه العالمى: منظمة الأمم المتحدة التى حلت محل عصبة الأمم وصندوق النقد الدولى ومنظمة دولية للتجارة بدأت نشاطها فى ١٩٤٧ فى شكل اتفاق مؤقت «الاتفاق العام بشأن الرسوم الجموكية والتجارة - الجات الذى حلت محله فى ١٩٩٥ منظمة التجارة العالمية».

وأخيرا المؤسسات المتخصصة التى تغطى المجالات التقنية التى تتطلب تعاونا دوليا وثيقا: الطيران المدنى والزراعة والتعليم والصحة.

ومن جانب آخر، ففى أعقاب الحرب حدث مع تصفية الاستعمار تغير جذرى فى النظام السياسى الدولى، والذى انتظم منذ الكشوف الجغرافية الكبرى إلى الحربين العالميتين، حول منافسات بين الدول الأوروبية الكبرى «انضمت الولايات المتحدة واليابان إلى اللعبة فى النصف الثانى من القرن ١٩»، ومع تحرر الشعوب المستعمرة، تكون للمرة الأولى فى تاريخ الإنسانية، فضاء سياسى عالمى، وهناك رقمان أو ثلاثة أرقام تلخص هذا

الزلزال: ففى ١٩٤٥، شاركت ٥١ دولة فى المؤتمر التأسيسى للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وفى ١٩٩٦، أصبحت الأمم المتحدة تضم ١٨٥ دولة عضوا «استقبلت دورة الألعاب الأوليمبية التى عقدت فى نفس السنة في اطلانطا ١٩٧ دولة».

ومن ثم، يوجد نظام مؤسس عالمي، ومن وجهة نظر العولمة، يفرض سؤالان نفسيهما: إذا كان هناك تعدد فى القوعد العالمية، فهل هذه القواعد قابة للتطبيق بصورة محددة على الجميع وهل يمكن تطبيقها؟ وهل هذه القواعد تعكس سلطة سياسية عالمية؟ ويثار هذان السؤالان في خمسة مجالات: النقود والتمويل والتجارة وحقوق الإنسان والذرة والحفاظ على السلام.

أولا: النقود والتمويل

كانت الولايات المتحدة، المنتصر الرئيسى فى الحرب العالمية الثانية، ترى أن السلام فى ١٩٤٥، يجب أن يكون عالميا: ولا يمكن أن يقتصر على ضمان التوازن بين الدول، فهو يتطلب ازدهارا عالميا، وفى المحل الأول آليات تهدف إلى الحيلولة دون إعادة إنتاج أزمة اقتصادية مماثلة لأزمة سنوات الثلاثينيات «سبب كل التداعيات المأساوية التى أدت إلى الحرب».

ونبعت من هذه الرؤية بصفة خاصة، اتفاقيات بريتون وودز «٢٢ من يوليو ١٩٤٤». وقد أقامت هذه الاتفاقيات نظاما نقديا ذا توجه عالمي، إذ قبلت البلدان المشتركة القواعد «وفى المحل الأول التكافؤ الثابت لعملاتها»، وأصبح صندوق النقد الدولى يسهر على احترام القواعد ومساعدة الدول التى تعانى صعوبات في استعادة توازنها، وبعد إنشاء البنيان، لم يعمل هذا النظام بصورة عادية إلا بعد نحو ١٢ سنة، حول عقد السيتنيات.

ومع ذلك، فقد عرقلت ثلاثة عوامل النظام، وأدت على الأقل إلى تليينه

بصورة كبيرة «التخلي عن التكافؤ الثابت لأسعار الصرف المتقلبة، عن طريق اتفاقيات كنجزتون - جامايكا - فى ٨ من يناير ١٩٧٦، لم يعد تكافؤ العملات يتحدد بقرار من الحكومات وإنما بتأثير الأسواق».

منعطف الولايات الإمتحدة: فى ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة هى المركز الطبيعي للنظام النقدى الدولي، فقد كانت تنتج حنيذاك نصف الثروة العالمية، وكانت نقودها الدولار، هى مكافئ الذهب «٣٥ دولار للأوقية» وفرض عليها هذا الوضع المحورى أن تسهر على عدم تعرض عملتها للهجوم، لأن إذا حدث هذا، فإن حائزيها سيبادلونها بالذهب ويعجلون بانهيارها».

وفى ١٥ من أغسطس ١٩٧١، أوقف رئيس الولايات المتحدة قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، وشرع فى الوقت نفسه إلى شن تخفيض لقيمة العملة، وبهذه الحركة التاريخية، أعاد حرية الولايات المتحدة فى المناورة النقدية ووضع حداً «للامبالاة الحميدة» التى يجب أن تهتدى بها الدولة الحارسة للنظام النقدى.

- مقدم القوى المحركة الجديدة: أدى الارتفاع الضخم فى أسعار البترول فى سنوات السبعينيات إلى إثراء هائل لمصدريه «أساسا دول الشرق الأوسط». ودخلت هذه الدول، بفضل دولارات البترول، فى القنوات المالية الدولية، ثم جاء دور الدول حديثة التصنيع وعلاوة على ذلك، حفز النمو الاقتصادى العالمي وتنمية المبادلات، على الاستدانة «وبهذا الانحراف تم شد أكثر البلدان فقرا والمحرومة من الوسائل المالية إلى الشبكات الدولية».

- سوق كوكبية لرأس المال: هنا تتضافر أربع ديناميات على الأقل: انفجار الطلب «من جانب الدول من أجل تمويل العجزفيها ومن جانب المشروعات سعيا وراء رؤوس الأموال لكي تتعولم»، وزيادة العرض «الإثراء العام لكوكب الأرض وصناديق المعاشات التى تجمع الادخار

وتستثمره» تكثيف واكتمال الصلات بين الأسواق، وأخيراً إلغاء القواعد المقيدة.

وفى هذا الإطار للتنظيم النقدى والمادى، تتبدى العولمة بأربعة طرق:

١ – الوزن المتزايد لقوى التشغيل الخاصة التى تلعب دورا دائما بين الأسواق:

يفلت الفضاء المالى الدولى، من الدول ومن المؤسسات المالية التقليدية «وفى المحل الأول من البنوك الكبيرة الراسخة». والعولمة هى بصفة خاصة تشكيل ساحة كوكبية للعب، يتوافر للجميع فرصة الوصول إليها.

وهكذا، فرضت كيانات عملاقة جديدة نفسها، صناديق المعاشات وهيئات الإصدار والإيداع التى تغذيها مدخرات تقاعد العاملين. وفى أسواق العملة الصعبة، يتدخل «قراصنة» صناديق التحوط «صناديق التغطية أو موازنة سعر الصرف» التى أنشئت فى الولايات المتحدة فى سنوات الثمانينيات، وهى صناديق مشتركة بين المستثمرين، سعيا وراء عائد أعلى بالمراهنة على العملات وأسعار الفائدة، مع مخاطر كبيرة على وجه التأكيد.

وفى سنوات التسعينيات أصبح أحد مديرى هذه الصناديق جورج سوروس فجأة، أحد أبطال العولمة، وقد أعلن سوروس فى سبتمبر ١٩٩٢ فى الوقت الذى اهتز فيه الجنيه الإسترلينى بشدة، أن العملة البريطانية لن تساند التكافؤ الثابت فى النظام النقدى الأوروبى، وفى ١٧ من سبتمبر، خرج الجنيه الاسترلينى من النظام النقدى الأوروبى، وأصبح سوروس أكثر قوة من إنجلترا العجوز «!» واعتبر شخصا قويا قادرا على نحو كلى أن يقرأ مستقبل الأسواق ويتلاعب بها على مزاجه. والواقع أنه إذا كان سوروس شخصية نموذجية للعولمة، فإنه نتج عن هوياته المتعددة: يهودى من أصل مجرى وجنسية أمريكية ورجل مالى ومحسن منهمك فى تمويل بلدان الشرق.

٢ - خضوع السلطات العامة للأسواق:

يستبعد تعدد التدفقات المالية، الفرق الباعث على الدوار بين المقادير الضخمة لرؤوس الأموال المتداولة وموارد البنوك المركزية، على نحو واضح. أى سيطرة الأخيرة على الأسواق، على العكس، فإنها لا تستطيع فى أحسن الأحوال إلا أن تحتال على القائمين بالتشغيل، وهكذا، ففى ١٩٩٢ - ١٩٩٣، أصيبت البنوك المركزية الأوروبية بحمى المضاربة على أكثر النقود تعرضا للمخاطر فى النظام النقدى الأوروبى، وفى أول أغسطس ١٩٩٣ وسع وزراء مالية الجماعة الأوروبية بصورة كبيرة، هوامش التقلب المسموح بها بالنسبة للعملات المشاركة، بهدف إحباط هذه التقلبات، وعملوا وفق منطق مادى بسيط «جعل ضربات من يضرب - القائم بالتشغيل - تضييع فى كتلة مرنة لأقصى حد ممكن».

٣ - تنسيق وتشاور منتظم - فى سنوات السبعينيات:

أدى اضطراب الانضباط القانونى «التخلى عن التكافؤ الثابت» بأكثر الدول اندماجا فى القنوات المالية ومن ثم أكثرها حساسية لانهيارها، إلى إقامة تشاور وتنسيق وممارسة ذلك بصورة منتظمة، وتبدى هذا عام ١٩٧٥، فى إقامة مجموعة السبعة التى تضم الديمقراطيات السبع الرئيسية «الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا». وربما يمكن وصف مجموعة السبعة باعتبارها شبكة للشبكات، تتوج صلات لاتنتهى بين المشروعات والبنوك والدول.

وتصور مجموعة السبعة جيداً أوجه الغموض، والتساؤل الخاصة بالعولمة، وهى تعنى فى المحل الأول «حتى وإن استفادت روسيا لأسباب سياسية من كرسى ذى مقعد متحرك»، نطاقا أوروبيا، تستبعد منه البلدان الجديدة الصانعة للثروة «البلدان حديثة التصنيع، الصين...».

وفى هذا تكمن إحدى علائم التفاوت بين الأشكال المؤسسية الموروثة عادة من ماض قريب بدرجة أو بأخرى، وبين حقائق العولمة فى تطورها

ومن جانب آخر، فيما تفيد مجموعة السبعة؟ أهى جهاز لإدارة الاقتصاد العالمى للمرونة المتكيفة مع التقلبات المعقدة لعالم متعولم؟ أم أنها ليست سوى ذريعة كاذبة وأن البيانات المشتركة تخفى بدرجة أو أخرى من السوء مسعى السياسة الانانية وترابط الكبار فى مواجهة التغييرات الجارية؟ ويعرب التنسيق والتشاور عن حاجة نموذجية للعولمة؟ إنها تنظم تبادل المعلومات والمقارنة المنتظمة للأداء وهى تطمئن البعض، والبعض الآخر، بأن تؤكد لهم أنهم يواجهون نفس أوجه عدم اليقين، لكن التنسيق والتشاور لا يحققان إلا ما يتم إدخاله فيه.

٤ – مشروع فوضوى لتضامن كوكبى:

هل تنطوى العولمة على إنسانية أكثر تضامنا وأكثر وعيا بالمصير المشترك؟ فى المجال الاقتصادى والنقدى، تظل ذكرى انهيار ١٩٢٩ ماثلة بقوة، إذ يتم فورا نزع قشرة أى أزمة مالية لتحديد ما إذا كانت ستجلب مأساة عالمية جديدة «مثلا إفلاس المكسيك فى ١٩٨٢، وانهيار البورصات فى أكتوبر ١٩٨٧، ثم إفلاس المكسيك مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٩٤، وحتى نهاية هذه السنة، لم تتكرر الكارثة.

وهنا يتبدى أحد الابعاد الكبيرة لتنظيم العولمة: تطوير آليات للسيطرة على الكوارث، للتضامن، لاتمليها المثالية بقدر مايليها اقتناع رشيد بأن انهيار أحد البلدان يؤدى لسقوط كل البلدان الأخرى، وفى حين أنه سادت فى سنوات الثلاثينيات، خاصة بسبب حدة الأزمة المشئومة، نزعة «كل مسئول عن نفسه» التنافس فى تخفيض قيمة العملة وانغلاق الأسواق، فقد تدعمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الهياكل الجماعية واكتملت.

وفى أغسطس ١٩٨٢، أوقفت المكسيك مدفوعاتها، وسرعان ما ساد الذعر فورا؟ وكان لابد أن تتبع هذا الأرجنتين والبرازيل وبلدان أخرى من العالم الثالث، مما أسفر عن تحلل النظام الاقتصادى والمالى الدولى، بيدأن المسألة تم كبتها بمجموعة من التدابير: إعادة جدولة الديون واتخاذ

إجراءات استثنائية بين صندوق النقد الدولى والدول المدينة وإجراء اتصالات بين مقدمي الائتمان وهذه الدول وتطبيق هذه الأخيرة لإصلاحات تدمجها على نحو أفضل فى المنافسة الدولية «سياسة التصحيح الهيكلى» وإنشاء سوق ثانوية للديون تباع وتشترى فيها سندات الدين.

وفى ديسمبر ١٩٤٤، غرقت المكسيك، التى كانت رغم ذلك قد أصلحت اقتصادها بصورة عميقة، فى الأزمة المالية من جديد، وشعرت الولايات المتحدة التى كانت قد أقامت فى أول يناير ١٩٩٤ فضاء اقتصاديا متكاملا مع المكسيك «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية»، أنها فى المواجهة: إذا انهارت المكسيك فإن الذى سينهار فى النهاية المشروع الأمريكى لإقامة وحدة اقتصادية لعموم أمريكا، وعبأ الرئيس كلينتون كل نفوذه السياسى، وتم الحصول على ٥٠ مليار دولار معونة من صندوق النقد الدولى.

وتبرز المكسيك منذ منتصف سنوات التسعينيات تناقضات العولمة، ففى اللحظة التى تم فيها انقاذ هذا البلد بخطة عالمية، تفجر تمرد فى ولاية تشياباس، وأثار هذا التمرد الذى يرجع جزئيا إلى الصرامة الاقتصادية والمالية التى فرضتها العولمة على المكسيك، ما يجسد فى رأى المكسيكيين العدالة، وهو تمرد زاباتا، وفى مواجهة تسلل العولمة، تلجأ الشعوب إلى ما هو أكثر فعالية لديها: تاريخها، أساطيرها وخرافاتها.

ثانيا - التجارة

عقب الحرب العالمية الثانية كان العمود الثالث الذى ينبغى أن يستند إليه النظام العالمى في رأى الولايات المتحدة، هو التجارة وذلك إلى جانب العملة والسلام، حرية المبادلات وإزالة كل العقبات التى تعترضها مما يكفل انتصار التقسيم الدولى للعمل، ومن ثم، ثروة الأمم، ومن هنا جاء وضع إطار يحدد مبادئ وقواعد الطموح العالمى، وينظم بصفة خاصة

المفاوضات من أجل الإلغاء المطرد لكل الحواجز، مثل الاتفاق العام للرسوم الجمركية والتجارة - الجات، الذي وضع في ١٩٤٧.

ومن نهاية سنوات الأربعينيات إلى سنوات السبعينيات، كان نظام التبادل هذا غربيا، ارتبط بالولايات المتحدة «إضافة لكندا»، وأوروبا الغربية واليابان، وتخلص الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا من الاستعمار، واختارت دولهما عادة نظماً مغلقة، ولم تكن تبيع سوى المواد الأولية، وفي هذا النظام الغربي، كانت الأولوية بسيطة: تخفيض رسوم الجمارك، وتتحدث الولايات المتحدة وأوروبا الغربية نفس اللغة، وكانت اليابان، تقف جانبا بسبب أصلها الآسيوي، وانغلاق اقتصادها ومجتمعها، وإذا كانت قد انتمت للغرب في أعقاب هزيمتها في ١٩٤٥، فإن نهضتها المدهشة، واختراقها للقطاعات التي كان للغرب «القديم» احتكارها «من الترسانات البحرية إلى صناعة الحديد والصلب ومن البصريات إلى السيارات» جعلها منافسا يخشى جانبه، يملك أوراقا رابحة شبه سحرية.

وابتداء من سنوات السبعينيات، وخلال عشرين عاما، تعولم نظام المبادلات الدولية، وظهرت البلدان المصدرة للبترول، على الأقل في عقد السبعينيات، كعملاء لهم وزنهم الكبير الذي ينازع البلدان الغربية، بفضل ذهبهم الأسود وإيراداتهم الكبيرة التي كانوا يحصلون عليها آنذاك، ثم دخلت إلى المسرح، وتقليدا لليابان، بلدان آسيا التي يوصف كل منها بالتنين والبلدان حديثة التصنيع: كوريا الجنوبية، وتايوان وكذلك الصين وتايلند وماليزيا وأندونيسيا، وفي ١٩٨٩ - ١٩٩١، وضع انهيار النظم الشيوعية والاتحاد السوفيتي حداً لانغلاق هذه الكتلة الشاسعة.

وفي أول يناير ١٩٩٥، حلت منظمة التجارة العالمية محل الجات. والمنظمة تنظيم دائم، وتوجهها العالمي واضح: ففي ١٩٩٦، كانت تضم أكثر من ١١٠ دولة «تضم الأمم المتحدة ١٨٥ دولة»، وبالإضافة لذلك، فإن عشرات الدول - وفي المحل الأول روسيا والصين - تدق على الأبواب.

ومن وجهة نظر منظمة للعولمة، فإن منظمة التجارة العالمية تطرح سؤالين أساسيين.

١ – إن منظمة العولمة تطالب بقواعد عالمية، ولكن إلى أى حد تمضى هذه القواعد؟:

تطالب الجات ومنظمة التجارة العالمية أعضاءهما بشروط معينة، خاصة الأخذ بنظام لحرية المبادلات مع الخارج، وإذا كانت روسيا والصين تواجهان بعض الصعاب فى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يرجع إلى أن الدول الأعضاء فى المنظمة «وبالذات الولايات المتحدة» ترى أن هذين العملاقين المتشبعين بتدخل الدولة فى كل شيء، لا يقدمان ضمانات كافية بحرية التجارة.

وفى سنوات التسعينيات، دار جدل محتدم حول قواعد وأحكام الانضمام التى تريد الدول ربط حرية التجارة بها.

أ – الشرط الاجتماعى – فى ١٩٩٤:

فى اللحظة التى كانت ستوقع فيها اتفاقيات جولة أورجواى والتى كانت ستحرر بدرجة كبيرة التجارة العالمية وتنشيء منظمة التجارة العالمية، رأت الولايات المتحدة وفرنسا أن عدداً من الدول «من العالم الثالث» تزيف المنافسة العالمية بسبب مزايا مخالفة للنظام «إذ لا توجد تشريعات للعمل والحماية الاجتماعية وتشغيل الأطفال والمساجين»، وأن حرية التجارة يجب ألا تفيد إلا الدول التى لا تقوم «بإغراق اجتماعى»، أى التى تتفق مع القواعد الاجتماعية المختلفة.

وبالنسبة لأكثر البلدان الغربية تحررا فى هذا الصدد «أولا المملكة المتحدة»، فإن شرطا كهذا سيناقض مبادئ حرية التجارة والجات التى تستبعد أى رقابة على منشأ المنتجات، ومن ثم ظروف صنعها «هذه الظروف تشكل بالتحديد المجال الذى يجب أن تطبق المنافسة فيه».

وبالنسبة لدول الجنوب، فإن الشرط الاجتماعى لا يمكن إلا أن يكون

حمائية مستترة، ومن جانب آخر، فإن الغرب نفسه يحتفظ بسبق حاسم: إنتاجية أعلى مرات كثيرة عنها فى العالم الثالث، ومن جانب آخر، كيف تطالب بلدان لاتزال فقيرة بإنشاء أجهزة اجتماعية بتمويل باهظ لأقصى حد «تم إنشاء وتشغيل دولة الرعاية فى الغرب بفضل النمو فى سنوات الثلاثينيات المجيدة وعانت على نحو خطير فى نهاية القرن ٢٠، خاصة من جراء تباطؤ النمو»؟ هنا يثور تساؤل رئيسى: ما القواعد المشتركة الممكنة بين حشد كبير من الدول التى تشهد إضافة إلى تنوع ثقافاتها فروقا مهمة جداً فى التنمية فيما بينها؟

ومسألة الشرط الاجتماعى قمينة بأن تكون مصدرا أساسيا للخلاف بين الشمال والجنوب، فبلدان الجنوب تعارضه بحسم، فالأجور لدى أكثر الدول دينامية منها، تتصاعد بالفعل بنشاط! وفى الغرب المزايا الاجتماعية فى الجنوب تقييمات بالغة التناقض.

ويصدق نفس الشىء علي مشكلة الممارسات المحلية فى أعين الغرب «استغلال الأطفال والنساء والسجناء»، وفى رأى الولايات المتحدة، فإن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يجب ألا يكون مفتوحا إلا للدول غير المشكوك فيها فى هذا المجال، وفى ١٩٩٦ لخصت اللجنة الأوروبية بصورة جيدة النظرة الإنسانية للغرب: «إن ممارسات معينة، مثل تحريم حرية تكوين التنظيمات وأعمال السخرة، لا يمكن تبريرها من زاوية مستوى التنمية الاقتصادية، فالقوانين الاجتماعية الأساسية، التى تحرم أعمال السخرة وتشغيل الأطفال وتكفل حرية تكوين التنظيمات وحق المساومة الجماعية، معترف بها عالميا داخل منظمة العمل الدولية، ومن الطبيعى تماما أن تكون هناك عناصر أساسية تؤخذ فى الاعتبار عند تقييم العلاقات بين الجماعة الأوروبية والدول الأخرى، ومن المشروع مناقشة المسائل الاجتماعية فى إطار متعدد الأطراف؟

وبالنسبة للمدافعين المتشددين عن حقوق الإنسان، ينبغى مقاطعة

المنتجات المصنوعة في ظل الظروف التى لا تحترم هذه القواعد على سبيل المثال، عدم شراء ملابس يصنعها الأطفال». ولكن ثارت تساؤلات شائكة: أليس الأطفال هم أول من سيعاقبون، حيث سيحرمون من وظيفة تنتظر أسرهم أجرها على أحر من الجمر، وإن كان أجرا بائسا؟ هل يكفى إصدار مرسوم على بعد آلاف الكيلومترات بأن هذا الموقف أوذاك هو موقف فاضح حتى يختفى؟ وإذا كان أحد نتائج العولمة هو أن تطرح فى أسواق الدول الغنية بضائع صنعها أطفال العالم الثالث، فإن ذلك لا يلغى الحقائق المحلية: إن تحسين ظروف الأطفال يفترض وجود توليفة من عمليات كثيرة «بدون شك الضغوط الدولية، ولكن في المحل الأول تنمية اقتصادية وثقافية تجعل سكان البلدان الفقيرة ينظرون إلى الأطفال ويعاملونهم بطريقة أخرى.

ب – الشرط الإيكولوجي: الإشكالية هنا مماثلة لإشكالية الشرط الاجتماعى.

إذ ترى الحركات الإيكولوجية ذات النطاق الدولى، وهى بصفة عامة انجلو أمريكية، أنه ينبغى حظر أى تجارة فى المنتجات «المشكوك فيها من الناحية الإيكولوجية»، ولكن ما المنتج «المشكوك فيه من الناحية الايكولوجية»؟ من يحق له أن يقرر؟

فى منعطف سنوات الثمانينيات والتسعينيات، حظيت الإشكالية بتوضيح نموذجي لتناقضات العولمة، فقد حرمت الولايات المتحدة بضغط من الحركات الايكولوجية استيراد سمك التونة المكسيكي: الذى يتم صيده بشباك تصطاد كمية من أسماك الدولفين فى المرة الواحدة تزيد بمقدار الربع عما تصطاده الشباك الأمريكية، ومن ثم، كانت الشباك المكسيكية ضارة ايكولوجيا، وطرحت المسألة أمام الجات، وفى ١٩٩١، خطأت هذه الولايات المتحدة.

وقد أوضحت هذه المسال الفجوة بين النهج «كيف يدرك صياد

مكسيكى أنه يصيد فى مرة أسماك دولفين تزيد بمقدار الربع؟» وكذلك تلاطم الرهانات والمصالح «الادعاءات الايكولوجية، حتى وإن بدت خالصة ومتفقه مع المصالح التجارية – وهى هنا حماية مصالح الصيادين الامريكيين».

٢ – لا يزال النظام الدولى قائما على سيادة الدولة:

لكن ألا يتطلب تنظيم العولمة، والذى يقتضى قانونا دوليا آخذا فى الاتساع فى الحركة آليات لمراقبة وتنظيم الخلافات التى تحد هذه السيادة وتقسرها، فى حين أنه لم يكن للجات سوى آلية اختيارية لمعالجة المنازعات التجارية بين الدول، وأنه لم يكن لقرارتها إلزام قانونى إلا إذا قبلتها الأطراف المعنية، فإن منظمة التجارة العالمية أنشأت جهازا لتسوية الخلافات: وفى حالة قيام نزاع، تطبق إجراءات معقده، وما إن تنتهى، فانه يتعين على الدولة المدانة الامتثال، وإن لم تفعل ذلك يمكن عقابها بإجراءات انتقامية.

وفى هذا يكمن تجديد مهم، وقد قبلت الولايات المتحدة الحساسة جدابالنسبة لسيادتها والتى تدرك جيدا أنها القوة الأولى على سطح الأرض، بفتور منظمة التجارة العالمية: كيف يمكن أن تخضع هذه الآلية النموذجية القائمة على حرية شعبها فى القول والموافقة، لجهاز يسيطر عليه الآخرون ويضعها على قدم المساواة مع أى بلد آخر أيا كان؟ وأخيراً حصل الرئيس كلينتون على تصديق الكونجرس، ولكن هذا وضع شروطا: فى حالة ما إذا كانت هناك قاعدتان غير مواتيتين للولايات المتحدة خلال خمس سنوات، فإنها تعيد النظر فى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

وبصفة خاصة، تبين موافقة الولايات المتحدة هذه، على ما يبدو، أنه فى نهاية القرن العشرين ليس بمقدور القوة الأولى فى العالم، وهى قوة استثنائية غاضبة، أن تفرض نفسها فوق القانون «وقد وضع هذا من أجل فئة البلدان الصغيرة والمتوسطة».

لقد سوت العولة، أو علي وجه الدقة تطور الاعتماد المتبادل، لأوجه عدم المساواة، وأصبح يتعين على أكبر البلدان، مثلها مثل أصغر البلدان، أن تخضع بنفس الطريقة للقواعد حتى يحترمها الجميع.

ثالثا: حقوق الإنسان

هل اقتضت العولة حشد كل الناس حول نفس المفهوم للإنسانية؟ تلك هى المناقشة الأساسية التي يثيرها طرح حقوق الإنسان.

١ – انتشار حقوق الإنسان على سطح الكوكب كله:

منذ ظهور فلسفة حقوق الإنسان علي المسرح الفلسفى والسياسى فى القرنين ١٧ و١٨، سعت لأن تصبح عالمية، وعلي الفور، اتهمت هذه العالمية بالغموض: فمثلا، من الإنسان، الفرد الذى يتعين أن تكون له حقوق؟ هل الفقير والمرأة والأسود «إنسان؟» وبالإضافة لذلك، فإن حقوق الإنسان، البعيدة عن أن تشكل مجموعا متماسكا وثابتا يحدده الجميع بنفس الطريقة، لاتكف عن أن تكون موضع صراع، ويصفة خاصة بين الليبراليين والاشتراكيين، المستعمرين والمستعمرين، الدول الرأسمالية والدول الشيوعية، الشمال والجنوب، فعلى سبيل المثال، أثار حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، منذ الثورة الفرنسية، صراعات لاتنتهى، واستمر ذلك على الدوام، وأصبح الجميع يعيدون صياغة وطرح نفس الأسئلة: من الشعب؟ كيف يبرهن على وجوده؟ ما العلاقات بين الشعب والأرض؟

وأيا كانت هذه التناقضات فإن لحقوق الإنسان طابعا عالميا خصوصا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ففى عام ١٩٤٨م صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وفى عام ١٩٩٦م صدر ميثاقان، أحدهما يتعلق بالحقوق المدنية، والسياسية.. والآخر يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.. وإجمالا هناك أكثر من ٢٠ اتفاقية «يضم كل منها على الأقل

١٠٠ دولة»، ومن ١٤٠ إلى ١٥٠ فـهـرنسـا للحـقـوق، وفى عـام ١٩٨١م اعتمدت الدول الإسلامية نفسها إعلانا إسلاميا عالميا لحقوق الإنسان.

وأخـيـرا.. فى سنوات الثـمـانينيـات والتـسـعـينيات، بشـر انحـسـار الديكتـاتورية فى أمـريكا اللاتينيـة، وانهـيـار النظم الشـيـوعـيـة وزعـزعـة استقرار النظم الاستبدادية الإفريقية بعصر الديمقراطية، وإن قاومت ذلك قلاع رهيبة «أساسا الصين».

٢ ـ عالمية حقوق الإنسان:

إذا كانت حقوق الإنسان تمثل فى رأى الغرب أحد التـعـبيـرات عن عالميته الطبيعية، فلا يمكن إلا أن تعترض عليها الشعوب غير الغربية باعتبارها فلسفة مستوردة، ومع ذلك ففى نهاية القرن الـ ٢٠ تبدو عالميتها مقبولة مثلما يبين المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان الذى عقدته الأمم المتحدة «فيينا ـ يونيو عام ١٩٩٣م»، وقد اشـتـرك فيه نحـو ١٠ آلاف شـخص، منهم ٤٥٠٠ يمثلون ١٨٠ دولة، وأكـد الإعـلان الخـتـامـى هذه العالمية، وأعلن أن «ترويج وحماية هذه الحقوق شاغل مشروع للمـجتمع الدولى».

وهنـاك بالفـعل «عـولمة» للديمقـراطيـة، وحـتى النظم التى لا تمارس الديمقراطيـة تطالب بها، أو تبرر ممارسـاتها غير الديمقراطية بالمطالبة بفترة انتـقـال.. إن الوضع مـختلف عنه فى سنوات الثلاثينيات، فلم يقل هتلر أبدأ: إن النازية كـانت انتـقـالا نحـو الديمقـراطيـة.. يوشى كـازو ساكاموتو، وهو مثقف تقدمى يابانى، لوموند ٨ من ديسمبر عام ١٩٩٢م لماذا يحتشد غير الغربيين حول الديمقراطية؟

إن الديقمراطية خصوصا وأساسها وهو الفردية يبدوان ضروريين للوصول إلى الحداثة، هذا النظام القائم على الشروط المواتية لأقصى حد ممكن «أولا الحـرية» لازدهار الإبداع، والتى تعتبـر مـفتاح القـدرة على المنافسة والازدهار، وحتمية الإبداع هذه تدين كل تسلط.

إن الانتصار لحقوق الإنسان مثقل فى الواقع بالصراعات، إذ تشكل هذه الحقوق وتفسيرها لعبة سياسية، فمنذ سنوات السبعينيات - إبان الانفراج بين الشرق والغرب - أثبتت هذه الحقوق أنها سلاح مهاب يقلق ويزعزع استقرار النظم الشمولية «أولا الاتحاد السوفيتى، وحاليا الصين»، وغدا ربما يوجه المعذبون فى الأرض «الجماهير الفقيرة» هذه الحقوق مثلما فعل المستوطنون للحصول على حريتهم ضد الغرب للمطالبة بعالم عادل فى النهاية، وكذلك فإنه فى نهاية القرن تم التلويح بهذه الحقوق فى خط أيديولوجية ١٧٨٩م البرجوازية، للدفاع عن الفرد ضد كل طغيان جماعى، وغدا مثلما حدث فى زمن الماركسية اللينينية المنتصرة والاتحاد السوفيتى، بما سيؤكد مفهوم مجتمعى لحقوق الإنسان، وجوده بإيجاز، ومثلما يبين ذلك تاريخ الأديان بصفة خاصة، فإن كل توحيد للناس حول القيم نفسها لا ينفصل عن صراعات التفسير، ويختلط بمنافسات حقيقية بدرجة أكبر على السلطة والثورة.

رابعا: الذرة

إن اختراع القنبلة الذرية أحد الأحداث الكبرى فى القرن الـ ٢٠ التى جعلت الناس يدركون وحدة مصيرهم المحدد، وقد خلع السلاح النووى بقوته الخارقة على الإنسانية القدرة على أن تهلك نفسها بنفسها، وأن تنتحر، ومن وجهة نظر العولمة وتنظيمها فإن الحقيقة النووية هى أحد المجالات التى قام منها نظام شبه كوكبى، يتعارض مع التناقضات النموذجية لعالم متعولم.

١ ـ نظام نووى تقليدى جدا:

يبدو أن السلاح النووى بجدته الرهيبة، يقتضى قيام نظام سياسى جديد بصورة جذرية.. ففى يونيو عام ١٩٤٦م طرحت الولايات المتحدة الأمريكية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحا جد طموح وهو

مشروع «ليلينتال ـ أتشيسون ـ باروخ» ينبغي أن يعهد بإدارة الذرة إلى سلطة دولية للتقنية الذرية، وفشل المشروع، إذ كان يعني في رأي الاتحاد السوفيتي في ظل ستالين ـ المريض بفقد الثقة ـ حيلة أمريكية تهدف إلى حرمانه من القنبلة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يكن مؤكدا أن يتحمس العسكريون فيها لمنظور التخلي عن مثل هذه اللعبة الرائعة تحت إلحاح دولي.

وخضع النظام النووي الذي قام ابتداء من سنوات الستينيات للعبة أكثر القوة تقليدية، فقد تقاربت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللذان كانا عدوين لدودين، استرشادا بوسواس مشترك: أن تحصل دولة أخرى «على سبيل المثال فرنسا والصين» على هذا السلاح غير العادي، ومن ثم تسرق منهما هذه الميزة الحاسمة.. وفي أول يوليو عام ١٩٦٨م وبمبادرة من الدولتين العظميين فتحت معاهدة عدم الانتشار النووي لتوقيع، وهي تمثل حجر الزاوية في النظام النووي العالمي، وتدور المعاهدة حول وجه أساسي لعدم المساواة:

الدول التي تمتلك الســلاح النووي في أول يناير ١٩٦٧م «الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين» هذه الدول إذا أصبحت أطرافا في المعاهدة تستطيع أن تحتفظ بقدراتها النووية، وتشترك ببذل كل الجهد لمنع انتشار السلاح النووي.

أما الدول التي لا تمتلك سلاحا نوويا في أول يناير ١٩٦٧م فتتخلى عند انضمامها إلى المعاهدة عن الحصول على السلاح النووي.

وبعبارة واضحة، فإن «الدول التي تملك» ـ الدول التي وهبت الأسلحة النووية ـ تشكل اتحادا بهدف الحفاظ على احتكار السلاح، وتحصل الدول التي لا تمتلك ـ الدول التي لم توهب أسلحــة ذرية ـ على مــقــابل جـد غــامض: «إن الدول التي تمتلك» ينبــغي لهــا أن تســاعــدها على تطوير إمكاناتها النووية السلمية، وتبذل الجهود اللازمة لنزع السلاح.

وقد رفضت الصين وفرنسا ـ اللتان أصبحتا دولتين نوويتين فى سنوات الستينيات ـ «على الرغم من العداء الشديد لذلك من جانب واشنطن وموسكو» المعاهدة، باعتبارها برهانا على الهيمنة المشتركة «الأمريكية ـ السوفيتية» على العالم، وعلى ذلك، ففى بداية سنوات التسعينيات، انضمت هاتان الدولتان للمعاهدة، بعد أن رسختا أقدامهما فى المجال النووى، واعترفتا بدورهما بأن من مصلحتهما الإبقاء على أبواب النادى مغلقة.

إن هذه المعاهدة هى بالأحرى نجاح، ففى أبريل ـ مايو عام ١٩٩٥م عقد فى نيويورك مؤتمر لتجديد المعاهدة التى كانت قد عقدت من خمسة وعشرين عاما، وانتهى اللقاء بتجديد أجل المعاهدة بدون حدود، وكانت ١٧٨ دولة أعضاء فى الجهاز.

لماذا هذا النجاح النسبى؟

يمكن تقديم نوعين من التفسيرات المتعارضة، والتى ربما كانت أيضا حقيقة أحدهما ـ وهو مثالى ـ يعرف العولمة بأنها ارتقاء البشرية نحو التناغم، وهى مظهر لقيام وعى كوكبى بحظر إهلاك البشرية لنفسها، أما التفسير الثانى وهو واقعى.. ومعقول بالنسبة للعبة المصالح، فيرى أن نجاح المعاهدة ينبع من تضافر المعطيات المواتية.. إصرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ثم روسيا على صنع الانتشار، وموافقة ثلاث دول نووية أخرى على ذلك، والموقف الخاص لدول مهمة أخرى طامعة يحتمل حصولها على السلاح النووى «ألمانيا واليابان» المضطرتين لكى تثبتا أنهما تغيرتا إلى التخلى عن أى طموح نووى عسكرى، والتكلفة المالية والسياسية للحصول على القنبلة المرتفعة جدا، رغم أى شىء، والتى تستبعد فورا مجموع الدول تقريبا، بل وتحبط جهود الدول القادرة «أوقفت الارجنتين والبرازيل، وجنوب إفريقيا برامجها»، بين السكان على سبيل المثال: السخط الرهيب على كارثة تشيرنوبل فى عام

١٩٨٦م.

٢ ـ النظام النووى يصور تناقضات تنظيم العولمة:

أ ـ إن العولمة خاصة لأنها ازدهرت غداة تصفية الاستعمار، لا تنفصل عن حركة انتشار الديمقراطية على نطاق كوكب الأرض ـ تحرر الشعوب الخاضعة للهيمنة ـ الذى ذهب إلى حد انفجار سجون الشعوب، مثلما في يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي، وظهور أفراد، وحركات لهما فكر عالمى، بيد أن معاهدة حظر الانتشار النووى، التى تتفق تماما مع المنطق الكلاسيكي للعلاقات الدولية، تقوم على عدم المساواة، فمن ناحية هناك الدول المسئولة التى لها حق امتلاك النار النووية، ومن ناحية أخرى توجد الغالبية الشاسعة من الدول الممنوعة من الحصول على اللعبة النووية المرعبة.

وإبان مؤتمر نيويورك الذى عقد فى عام ١٩٩٥م لتجديد معاهدة حظر الانتشار النووى، ثبت أن مطلب المساواة يمكن للكبار أن يتجاهلوه، خصوصا أنه يحظى بمساندة واسعة للرأى العام العالمى، وقد أصرت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن يتم مد أجل تجديد المعاهدة، ودعمها بإبرام معاهدة تحظر التجارب النووية «معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية»، والتى تشمل كل الدول، بما فى ذلك الدول الحائزة على الأسلحة النووية، وفى هذه السنة نفسها أثارت فرنسا التى استأنفت التجارب النووية الرأى العام الدولى ضدها، ثم خضعت له وتخلت عن أية تجارب جديدة.

ويوضح ملف حظر التجارب النووية هذا أنه لا شك فى أن كل نظام عالمى هو نظام للإكراه، إن لم يكن قائما على المساواة «أى يضع كل الدول على قدم المساواة» أو على الأقل له أبعاد قائمة على المساواة، ومع ذلك فالتاريخ يتسم دوما بالمفارقة.. ففى عام ١٩٩٦م، تعطل إبرام معاهدة حظر التجارب النووية من جراء معارضة الهند، فهذه الدولة التى كانت

رغم ذلك توصى منذ عام ١٩٥٤م بحظر التجارب النووية، أخذت على مشروع معاهدة حظر التجارب النووية أنه لا يحقق المساواة، ومن ثم فإنه بحظره فى المستقبل لأية تجارب يكرس تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية التى أجرت فى الماضى هذه التجارب، وبفضلها حازت قوة نووية.

ومن جانب آخر ففى يناير عام ١٩٩٣م فتحت للتوقيع اتفاقية عالمية لحظر الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، وهذا النص نفسه يفرض على كل الدول الأطراف الالتزامات نفسها.

ب ـ تتطلب العولمة إقامة نظام عالمى لا يترك أحدا يفلت منه من ناحية المبدأ، ولكن المجال النووى مثله مثل التجارة والتمويل أو البيئة، له المنشقون عليه، واللاعبون الأشراف فيه، فهم يرون أن النظام العالمى غير عادل، وهو أداة لمن يمتلكون ضد من لا يمتلكون، وتكرس معاهدة حظر الانتشار النووى هذه المعارضة وتصورها، وهكذا رفضت الدول التى لديها إمكانية نووية سرية بدرجة أو بأخرى، الانضمام للمعاهدة «إسرائيل ـ باكستان ـ الهند»، بالإضافة إلى أن دولا أطرافا فى المعاهدة لجأت للغش «العراق» فى ظل صدام حسين، وإن كانت قد وضعت تحت وصاية صارمة للأمم المتحدة بعد هزيمتها فى حرب الكويت فى عام ١٩٩١م وكوريا الشمالية، وهى دولة شيوعية، تقطعت بها الأنفاس، وقامت فى السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥م بابتزاز مثير «هددت بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووى وهى طرف فيها منذ عام ١٩٨٥م، ومنعت التفتيش الدولى على منشآتها النووية، وحصلت مقابل وقف برنامجها على اعتراف الولايات المتحدة بها، وكذلك تزويدها بمفاعلات نووية.

جـ ـ يتطلب تنظيم العولمة آليات راقية للرقابة تغطى الكرة الأرضية بأسرها، وللأقمار الصناعية وظيفة أساسية فى هذه المراقبة لكوكبنا، بيد أن الدول ذات السيادة تظل فى دواليب الحركة المركزية للنظام العالمى، ويستند الأداء الجيد لهذه الآليات إلى موافقتها وتعاونها، وأخيرا قدرتها

على السيطرة على أراضيها.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر، فإن كل أطراف المعاهدة الحائزين على أسلحة نووية يبرمون اتفاقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا، تسمح بالتفتيش المنتظم على المنشآت النووية المدنية، لمراقبة احترام الدولة، لالتزاماتها جيدا، ويتطلب جهازا كهذا تعاون الدول، وبدون هذا فإن كل أنواع الخداع ممكنة.. وهكذا ففى أعقاب هزيمة العراق فى حرب الكويت فى عام ١٩٩١م، ذكر مراقبون للأمم المتحدة أرسلوا لهذا البلد لتفكيك كل المنشآت المشتبه فيها، أن العراق كان ينفذ برنامجا نوويا عسكريا طموحا للغاية.

كذلك أنشأت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فى عام ١٩٩٣م، منظمة دولية لحظر الأسلحة الكيميائية، أقيمت فى لاهاى، ولهذه المنظمة مهمة تشبه مهمة بروميثيوس: التحقق من أنشطة كل الصناعات الكيميائية.

فى هذا القطاع يستطيع المصنع نفسه أن يصنع منتجات لكل الاستخدامات، سواء المدنية أو العسكرية، وتستند فاعلية الرقابة فى نهاية المطاف على توليفة من عنصرين: حسن نية الدول الأطراف وكذلك الرقابة المتبادلة بين الدول، ويستطيع كل منها أن يطلب من المنظمة أن تشرع فى تفتيش أى مواقع كانت وبدون تأخير، بما فى ذلك المواقع غير المعلنة.

ويمكن تصور آليات مماثلة لكل منتج، لكل نشاط، لكل مسألة معقولة من المخلفات الخطرة إلى انتقال رؤوس الأموال، ومن المخدرات إلى جرائم الحرب.

وتفترض هذه الآليات التزام القوى الفاعلة السياسية وكذلك قدرتها على الرقابة، ويغير تعدد التدفقات سواء فى ظل ديناميتها الخاصة أو عن طريق فتح الحدود، وسائل الدول فى المراقبة، وبالإضافة لذلك، فإن سلطات هذه الدولة غير متكافئة: فالبعض منها غير موجود تقريبا إلا على

الورق (إفريقيا جنوبي الصحراء). ويعانى البعض الآخر من التحلل أو الفوضى «القرن الإفريقى الذى يستخدم عادة كمقلب قمامة للنفايات السامة والفضاء الذى كان سوفيتيا فيما مضى، والذى كان فى سنوات التسعينيات مصدرا للتجارة السرية فى المواد الانشطارية»، وفى ظل هذه الظروف عن أية رقابة نتحدث؟

هل تستطيع الأقمار الصناعية أن تحيط بكل شيء؟

إن التفتيش الميدانى - إضافة إلى أنه يمكن الدول العازمة على الخداع أن تضلل، لا يمكن إتمامه دون دعم سياسى، وربما عسكرى - ولكن لا توجد حتى هذه اللحظة لا دولة عالمية ترأس الدول القائمة، ولا جيش عالمى دائم فى خدمة عمليات التفتيش.

خامسا - الحفاظ على السلام

منذ الاكتشافات الكبرى والصراعات التى أثارتها، وفى ارتباط بالمنافسات الأوروبية، كانت الحرب والسلام شأنين كوكبيين، فمنذ نهاية القرن الـ ١٥ تنازعت الدول فى العالم بأسره، وقسمته فى عام ١٤٩٣ - ١٤٩٤م مرسوم البابا ألكسندر السادس ثم معاهدة تورد سيلاس التى قسمت الأراضي الغربية بين إسبانيا والبرتغال.. وفى القرن الـ ٢٠ نزعت الحربان العالميتان الناجمتان أولا عن التقدم التقنى الرهيب، وأيضا عن تغيير القيم «المبدأ القومي والأيديولوجيات التى تدعم رسالة سامية» إلى جعل الأرض ساحة واحدة للمعارك.

ومن جانب آخر فإنه منذ القرن الـ ١٦ إلى القرن الـ ١٨ ركزت الفلسفة السياسية الأوروبية من ميكيافيللى إلى كانط ومن هوبز إلى روسو، على الدولة وسيادتها وأيضا الحرب والسلام، مع ظهور حقوق الناس، ووضع مفكرون مشروعات للسلام العالمى والدائم، وربما كان أشهر هذه المشروعات هو مشروع كانت فى عام ١٧٩٥م وبموجبه ينبغى

أن يقوم السلام على الضم المتناغم لعدة نظم قانونية، سواء تلك التى داخل الدول أو فيما بين الدول، وأخيرا تلك التى تشمل الأفراد والدول «كمواطنين لمدينة إنسانية عالمية».

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى قدمت نفسها عصبة الأمم المتحدة التى استلهمت مثل الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل الرئيس ويلسون، باعتبارها المحاولة الأولى لإنشاء هذا الميثاق الكانطى بين الأمم، وكما هو الحال فى أسطورة العقد الاجتماعي، فإن الأفراد المتحدين فى المجتمع يحددون معا أمنهم الذى تحميه الدولة عندئذ، ويحدد مجتمع الدول هذا قواعد التعايش معا، وحل المنازعات بين الدول ويعهد للجميع بالحفاظ على السلام «الأمن الجماعى»، ولكن عصبة الأمم لم تظل فى الأساس أوروبية فحسب، بحكم تكوينها، وإنما لم تحل بصفة خاصة دون عودة الحرب فى أوروبا.. لقد افتقرت العصبة إلى العالمية والاستقرار.. إذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية - رغم أنها كانت هى المحرك الرئيسى لها - أن تصبح جزءا منها، ولم تدخلها ألمانيا - المهزومة فى عام ١٩١٨م إلا فى عام ١٩٢٨م، لتتركها فى عام ١٩٣٣م، وكانت الشعوب غير الأوروبية إما تحت نير الاستعمار فى أسوأ الأحوال، أو تعامل باعتبارها أدنى منزلة فى أحسنها، وأخيرا لم يكن لدى عصبة الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لمنع المواجهات بين الدول «وسائل معقدة جدا للنظر فى الخلافات والفصل فيها وعدم القدرة على فرض أى شىء على الدول وعدم وجود قوة عسكرية مشتركة».

أما منظمة الأمم المتحدة فهى منظمة كوكبية تماما، وكانت تهيمن عليها «وتسبب شللها عادة» أكثر القوتين الفاعلتين أهمية فى النظام العالمى «الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى»، وشيئا فشيئا، وأساسا بحكم تصفية الاستعمار، أصبحت الأمم المتحدة تشكل ديمقراطية عالمية، وأعلنت الجمعية العامة التى تضم كل الدول الأعضاء،

قيام برلمان كوكبى، كذلك، فإن مجلس الأمن المسئول عن الحفاظ على السلامة هو مخطط لحكومة عالمية.

ومع ذلك فإن عولمة السلام مثلها مثل عولمة كثير من المجالات الاجتماعية أو الدولية الأخرى، تعد بعالم جديدة بصورة جذرية، وفى الوقت نفسه تصطدم بالتوترات المستمرة للتاريخ الإنسانى.

أ- التخلص من الحرب:

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، اعتقد الناس أن بمقدورهم التخلص من الحرب.. هذا القدر الألفى «فى علم ١٩٢٨م أعلن ميثاق بريان - كيلوج أن الحرب أمر مخالف للقانون»، وفى عام ١٩٤٥م حمل ميثاق الأمم المتحدة ردا ملتبسا، وإن كان بالغ الدلالة فى نهاية الأمر على تناقضات موقف الناس تجاه العولمة، فمن ناحية وضع الميثاق نظاما للأمن الجماعى بهدف إقامة سلام حقيقى، فى حالة قيام تهديد للسلام أو أى مساس به، تتدخل شرطة عالمية «مجلس الأمن» المخولة له سلطات القسر والذى يمتلك على الأقل على الورق قوة مسلحة «المواد من ٤٢ إلى ٤٧» ومن جانب آخر، هل يمكن للميثاق حرمان الدولة مما يشكل جوهر سيادتها؟ احتكار العنف المشروع «ماكس فيبر»؟.

ولئذا فقدت الدولة مبدأ القدرة على شن الحرب، فإنها تحتفظ بالحق الطبيعى فى الدفاع المشروع، بصورة فردية أو جماعية «المادة رقم ٥١» وظهرت فجأة صعوبات معروفة جيدا، ومن المؤكد أن الدفاع المشروع له تعريف عام واضح لا يمكن إلا أن يكون تصديا للعدوان، ويجب أن تتناسب وسائل هذا التصدى مع وسائل الهجوم، والواقع كم من أعمال العدوان لها ما يبررها، وإلباسها ثوب التعبير عن الدفاع المشروع «على سبيل المثال فى عام ١٩٣٩م إبان هجوم ألمانيا الهتلرية على بولندا»، ذلك إذا كانت المحاكم فى داخل دولة ما هى التى تقرر فى بعض الحالات ما إذا كان هناك دفاع مشروع أم لا؟ فإن الدول نفسها هى صاحبة

السيادة، وهى ليست مستعدة فى المرحلة الحالية للاعتراف لسلطة أعلى، بالقدرة على تحديد ما إذا كان هناك موقف للدفاع المشروع أم لا.

ب - شرطة عالمية لها وجهان:

- إن مجلس الأمن هو إذن حامى السلام العالمى، ولكن كيف يتكون؟ كيف يعمل؟

يضم المجلس أولا الأعضاء الخمسة الدائمين: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى «روسيا منذ شهر ديسمبر عام ١٩٩١م» والصين، والمملكة المتحدة وفرنسا»، وقد اختير هؤلاء فى عام ١٩٤٥م بعد المساومات الضمنية التى اعتبرتهم المنتصرين الخمسة الرئيسيين فى الحرب، ولهؤلاء الأعضاء الدائمين حق النقض «الفيتو»، ومن ثم فإن أى اقتراح بقرار يجد نفسه مجمدا إذا اعترض عليه عضو منها، وتظل هذه الحكومة العالمية التى يعتقد أنها تعبر عن المصلحة العامة للإنسانية، وتصوغ اتفاقا دبلوماسيا بالمعنى التقليدى للعبارة، أى نطاق مشكل من الدول الكبرى، تتوازن فيما بينها، بدرجة أو بأخرى، وتتفاوض فيما بينها لإدارة النظام القائم، وإرادة مجلس الأمن، عندما تتوافر، تكون نتاجا لحل وسط يتم التوصل إليه بين الأعضاء الدائمين، ولهؤلاء أوزان مختلفة، ومتغيرة «فى سنوات التسعينيات، كان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ساحقا، وكانت لها القدرة على شل روسيا».

- ويوفر الدرسان المتناقضان المستفادان من أزمة الكويت فى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١م تصويرا كاملا للغموض الذى يحيط حاليا بمبدأ الشرطة العالمية.

- يبين الدرس الأول ظهور مثل هذه الشرطة، فقد ارتكب عراق صدام حسين بغزوه للكويت، وضمها إليه انتهاكا للقانون الدولى «الاعتداء على دولة ذات سيادة، عضو فى منظمة الأمم المتحدة من جانب دولة أخرى ذات سيادة»، ومن ثم فإن القانون يطالب بتحرير الضحية وعقاب الجانح.

ومن هنا جاءت سلسلة القرارات التى أصدرها مجلس الأمن التى عزلت العراق، وصرحت بإعلان الحرب على هذه الدولة لتحرير الكويت، وأخيرا وضعت العراق المهزوم تحت وصاية صارمة.

ويبين الدرس الثاني أن السلام العالمي لايزال مرتبطا بلعبة القوة، فقد أخل العراق باستيلائه على الكويت بتوازنين «توازن شبه الجزيرة العربية - وبصفة خاصة تهديد حليف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسى المملكة العربية السعودية - وتوازن سوق البترول - إذ تصبح العراق مع الكويت بعد المملكة العربية السعودية ثاني أكبر المصدرين وزنا».

إن تحرير الكويت الذى تحقق بائتلاف تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية كان يتفق مع مصالح هذه الأخيرة، وقد استخدمت واشنطن الأمم المتحدة لتغطية عملياتها بولاية دولية وكانت الظروف مواتية بشكل غير عادى، إذ كان الاتحاد السوفيتى فى ظل جورباتشوف فى عنفوان تحلله، وفى حاجة ملحة للمساعدة الغربية، وكانت الصين مستهلكة فى دواماتها الداخلية، أما بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا، فقد كانتا دولتين غربيتين حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية».

جـ - مجال عالمى، ومجال داخلى:

يقوم نظام الأمم المتحدة على المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشئون التى تخص بصفة خاصة الصلاحية الوظيفية لدولة ما، بشرط تطبيق إجراءات القسر من أجل الحفاظ على السلام «المادة رقم ٢، و٧»، ومن هنا ينبع كثير من التساؤلات:

هل يمكن أن يقوم السلام فى عالم معولم ومرهق ومعتمد على بعضه البعض.. على توازنات بين الدول محفوفة بالمخاطر دوما؟ ألا يتطلب ذلك قيام مجتمع عالمى، وتجاوز خط التقسيم بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية؟

فالدول لا تمتلك نظما سياسية متشابهة فحسب - الديمقراطيات كما

هو واضح ـ وإنما تخضع وظائفها الداخلية لآليات دولية خصوصا فى مجال حقوق الإنسان.. وأخيرا وجود أشكال من التضامن الكوكبى.

لاتزال الدولة العالمية بعيدة، فهل هى أمر مستصوب؟ ألا تنطوى على خطر أن تفرز أسوأ أنواع الطغيان الذى لن يخشى أى منافس خارجى، عندما يصبح عالميا؟ ومع ذلك فإن مظاهر لمثل هذه الدولة تتبدى خلال تطور ثلاث إشكاليات، سواء داخلية أو خارجية:

١ ـ إشكالية الأمن:

إن المنافسات والمواجهات بين المجتمعات الإنسانية «الدول طبعا.. وإن كانت الأعراق والكنائس أيضا»، لا تقترب من الاختفاء، إن هذه الصراعات المدعوة للاستمرار لا تستبعد قيام إشكالية كوكبية تتعلق بالأمن، تخص بقاء الإنسانية كلها، ومن هنا جاءت تفاعلات متزايدة التعقيد بين الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول، والصراعات العالمية، وهناك ـ وسيتوافر مستقبلا ـ عدد متزايد من الأجهزة الرامية إلى وقف هذا الخطر، أو ذاك فى عموميته «من القضايا النووية إلى قضايا البيئة، ومن رءوس الأموال إلى حالة الطوارئ».

٢ ـ إشكالية التضامن:

تتراكب معا بصورة متزايدة قضايا التضامن الداخلية والدولية، وتثير الفروق فى الإيرادات حركات هجرة أساسا من المناطق الفقيرة نحو المناطق الغنية، ويكمن الكابح الأساسى لهذه التنقلات فى تنمية المناطق الأولى وتحفز شيخوخة سكان البلدان الغنية وتمويل المعاشات، والبحث عن استثمارات، وإصدارات ذات عائد أعلى.. يمكن أن تزود البلدان النامية باحتياجاتها، وتنجم عن هذا مخاطر ضخمة، وتستدعى إقامة آليات دولية للرقابة والتأمين، وتبادل المساعدة.

٣ ـ إشكالية المشروعية:

إذا كانت الدول ذات السيادة لا تزال هى القطب الأول لتبلور الولاء،

والتعبير عن المشروعية السياسية، فإنها تخلف رأيا عاما عالميا يستند إلى تحـركـات دوليـة ويرغب فى أن يكون المتـحـدث الرسـمى باسم الإنسـانيـة جـمعـاء، ولكن هل تستطيع المشـاركة السياسـية أن تفلت من إطار الدولة وتنظم نفسـهـا على المسـتـوى العـالمى، أو على مـسـتـوى القارات، أو على عدة مستويات فى الوقت نفسـه من مستوى القرية إلى مستوى كوكب الأرض؟!

الفصل السادس

العولمة والأقلمة

منذ فجر التاريخ، وبصفة خاصة منذ الاكتشافات الكبرى، لم تكف الانسانية عن السعى لتوسيع فضائها، واصطحبت كل مرحلة من هذا التوسيع بأفعال وصراعات من أجل التملك، ومن القرن ١٥ إلى القرن ٢٠ أثار الانفتاح الرهيب للفضاءات الذى حققته الدول الأوروبية، حروبا لاتنتهى من أجل اقتسامها وتكوين الإمبراطوريات الاستعمارية، وإذا كانت العولمة تحدد مجموع عمليات تعدد الروابط بين المجتمعات وبين البشر وفوق كوكب الأرض كله، فإن الأقلمة تغطى كل أشكال إقامة الروابط المتميزة داخل منطقة ما (أوروبا وإفريقيا...). إذن كيف يعرب هذا وذاك عن نفسه؟ هل يفترض ذلك أن كل أقلمة تنزع إلى تجزئة كوكب الأرض إلى فضاءات منفصلة ومغلقة، فى حين تنطوى العولمة على تخليص الأرض من كل حواجزها؟ أو على النقيض من ذلك، فإن الأمرين ينتظمان معا؟ فى هذا الصدد، الذى يوحى به الماضى (المعطيات العالمية والأشكال الإقليمية من أزمة سنوات الثلاثينيات إلى انهيار نظام الانقسام إلى شرق وغرب)؟

ولكن هل تستدعى عولمة اليوم بصفة خاصة أبنية إقليمية محددة (العولمة والأقلمة على مشارف القرن ٢١)؟

أولا: المعطيات العالمية، والأشكال الإقليمية، من أزمة سنوات الثلاثينيات إلى انهيار نظام الانقسام بين الشرق والغرب

١ ـ تبادل حر أم مجالات مكتفية ذاتيا؟

فى النصف الأول من القرن ١٩ كانت انجلترا مسرحا لجدل تاريخى

كبير: هل ينبغي لها التخلي عن الحماية الجمركية التى تفيد زراعة القمح فيها؟ من ناحية، لم يكن أمام كبار ملاك الأرض الذين يستمدون إيراداتهم من هذا الإنتاج، إلا أن يطالبوا بالإبقاء على هذه الحماية، ومن ناحية أخرى كان رجال الصناعة وريتشارد كوبدن المتحدث الرسمى باسمهم، يرون أن إلغاء الرسوم سيسمح باستيراد قمح أرخص وتوفير خبز رخيص للعمال، ومن ثم يستطيع هؤلاء أن يشتروا سلعا أخرى ويحفزوا قيام صناعات جديدة تملك انجلترا بالنسبة لها ميزة نسبية، ومن ذلك بتشكل دينامية لرفع مستوى المعيشة. كان ذلك هو التبرير الليبرالى للتقسيم الدولى للعمل (نظرية آدم سميث). وفى ١٨٤٦ - ١٨٤٩، ثم إلغاء قوانين الحماية (قوانين القمح). وكانت انجلترا تحظى حينذاك بسبق استثنائى: فقد كانت «ورشة العالم» وكانت الأرض كلها تحت إمرتها ولم تكن تتردد فى اللجوء إلى الحرب لتفتح البلدان المغلقة أمام التجارة (مثل حرب الأفيون ضد الصين).

ولكن كل احتلال لمركز الصدارة مؤقت، إذ تأخذ بلدن أخرى بالتصنيع. حدث ذلك فى البدء فى الولايات المتحدة التى طرحت نفسها باعتبارها المنافس الأول لانجلترا. وقد أقامت حواجز جمركية لحماية صناعاتها الوليدة، وكان هذا هو أحد أسباب حرب الانفصال (١٨٦١ - ١٨٦٥). ووضع الشمال الصناعى بانتصاره حدا للتبادل الحر فى الجنوب. وبالمثل، ظهرت ألمانيا كمنافس يخشى بأسه، وأخذت هى أيضا بالحماية. وفى الثلث الأخير من القرن ١٩ تفجر الصراع على الأسواق بين هذه الدول الصناعية، وولد فى انجلترا التى ربما كانت وطن التبادل الحر ولكنها كانت تعانى حينذاك من شيخوخة صناعتها، تيار يجسده جوزيف تشمبرلين يوصى بالخيار الإمبريالى، أى تحويل الإمبراطورية إلى فضاء شاسع تحميه الرسوم الجمركية المرتفعة من المنافسة الخارجية. وفى ذلك الحين قامت المعارضة ضد العولمة والإقليمية الاقتصادية. ولم تعد

الخيارات الأيديولوجية تنفصل عن الأوضاع القائمة.

وفى السنوات ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ كانت البلدان غير الراضية عن نفسها باعتبارها «أمما متأخرة»، مقتنعة بأن الدول الراسخة مثل انجلترا، تخنقها ومن هنا ثار فى ألمانيا جدل رئيسى طوال الحرب العالمية الثانية: ما الذى ينبغى على ألمانيا أن تسعى إليه فى حالة النصر: انفتاح كل الأسواق (ومن ثم تحرير المبادلات على الطريقة البريطانية) أو تكوين أوروبا الوسطى من منطقة متميزة تكفل للاقتصاد الألمانى الأسواق والمواد الأولية، باختصار، التبادل الحر أم الاكتفاء الذاتى؟ وكان رجال الصناعة الذين كانوا مقتنعين بأن أوروبا الوسطى فضاء جد صغير، يناصرون الخيار الأول، وكان السياسيون والعسكريون الذين كانوا يسترشدون بشواغل الأمن القوة، يحلمون بإمبراطورية قارية مكتفية ذاتيا.

وكانت هذه الإشكالية هى محور الجدل فى السنوات ١٩٣٣ (عندما وصل هتلر للسلطة فى ألمانيا) حتى ١٩٤٥ (نهاية الحرب العالمية الثانية). وأصابت الأزمة الاقتصادية التى وقعت فى ١٩٢٩ النظام العالمى للتبادل بالاضطراب. وكان الحل السائد هو إقامة فضاءات شاسعة محمية، تحت قيادة دولة عظمى، وفى ١٩٣٢ فضلت بريطانيا العظمى وإمبراطوريتها الخيار الإمبريالي، ومجدت فرنسا الإمبراطورية، وحددت ألمانيا الهتلرية لنفسها هدفا هو إقامة إمبراطورية.. من المحيط الأطلسى إلى الأورال. وادعت اليابان أنها تبنى «مجالا للازدهار المشترك الآسيوى». ويرى الخبير الجيوبوليتكى الألمانى كارل هاوسهوفر وعالم الاجتماع الامريكى جيمس بيرنهام (عصر المنظمين ١٩٤٥) أن العالم كان مهيئا للتقسيم بين مجموعات كبرى قارية ومتعادية.

ماذا عن الولايات المتحدة؟ كان محركها الجيوبوليتكى الأساسى فى الحرب العالمية الثانية، هو القضاء على كل طموحات إقليمية وإنشاء نظام عالمى للمبادلات، باعتباره الوحيد القادر على أن يجلب أسواقا كافية

للصناعة الأمريكية التي تطورت بصورة رهيبة.

خلاصة القول، لم يكن في الإمكان فصل إشكالية العولمة والأقلمة عن الوضع الاقتصادي والسياسي القائم وعن مواقف هذا الطرف أو ذاك.

٢ ـ أشكال عالمية وإقليمية في زمن التناقض بين الشرق والغرب:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة المنتصر الرئيسي، تريد إقامة نظام كوكبي: الحرية العامة للمبادلات ونشر الديمقراطية والحفاظ على السلام عن طريق منظمة عالمية، منظمة الامم المتحدة. لكن منتصرا كبيرا آخر، الاتحاد السوفييتي، اعترض هذه الرؤية. وكان لهذا الأخير أيضا رؤية كوكبية: تحويل البشرية إلى الشيوعية، وفي انتظار هذه الثورة العالمية اعتبر الاتحاد السوفييتي نفسه محاصرا وأنه يشكل مع الدول التابعة في أوروبا الشرقية، قلعة المعسكر الاشتراكي.

وحينئذ انتظم العالم حول التناقض بين الشرق والغرب، ونتج عن ذلك تحالفان، كتلتان ـ الأطلسية والاشتراكية ـ تواجهتا فيما بينهما، وكل منهما ينتظر المواجهة الحاسمة، الحرب العالمية الثالثة التي ستقرر ما إذا كان مستقبل البشرية سيكون رأسماليا أو ماركسيا ـ لينينيا. ومن هنا نشأ شكل إقليمي سياسي عسكري فرضته المعطيات العالمية.

وفي هذه الفترة للانقسام بين الشرق والغرب، تبدت ديناميتان مستقلتان للأقلمة:

أ) في أوروبا الغربية، البنيان الأوروبي:

ترجع ذخيرة هذا البنيان بجذورها إلى سياق الانقسام بين الشرق والغرب: فلكي تواجه الولايات المتحدة التهديد السوفيتي، رغبت في إعادة تعمير وتوحيد أوروبا الغربية تحت قيادتها (مشروع مارشال الذي أقام أول هيكل لتوحيد أوروبا، المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في ١٩٤٨). وابتداء من ١٩٥٠ تبلورت عملية إقليمية أوروبية صرفة حول

المصالحة الفرنسية الألمانية: أوروبا ست دول - فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والبنلوكس مع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ثم مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق المشتركة. وقد حركت هذه العملية أربعة عوامل: الخوف من العملاق السوفييتي الذى جعل العداء الألمانى الفرنسى لا محل له وحماية الولايات المتحدة التى طمأنت بصفة خاصة فرنسا باعتبارها القائم بإعادة تعمير وحامى ألمانيا، من أى انتقام من جارتها فيما وراء الرين والنمو الاقتصادى القوى فى السنوات الثلاثين المجيدة (١٩٤٥ - ١٩٧٥) الذى ضاعف المبادلات بين الأوروبيين وأثبت لهم أن أى تقدم يقتضى أن يعملوا معاً (بدلاً من أن يتقاتلوا فيما بينهم)؛ وأخيرا وعلى وجه التأكيد حكمة الحكام والشعوب. ويوضح البنيان الأوروبى جيدا التفاعلات المعقدة بين المعطيات العالمية والمعطيات الإقليمية.

وابتداء من سنوات الستينيات، عدلت تطورات النظام العالمى وكذلك تطورات الهياكل الإقليمية اتجاه هذه الأخيرة. وأتاحت علاقات الشرق والغرب التى لانت (الانفراج) وتناقص صرامة الكتل، لعناصرها المكونة (أساس الدول الأعضاء) حرية حركة أكبر. وتطورت الجماعة الأوروبية وتدعمت، من جراء نزوعها لتأكيد مكانتها كقطب لوحده، أولا فى مواجهة «كفيلها» الولايات المتحدة التى لم ترحب بمقاومة هذه الجماعة التى صاحبت خطواتها الأولى وحمتها حتى وإن كان على استحياء («الحروب» الزراعية).

ب) فى العالم الثالث:

رفضت الشعوب التى كانت مستعمرة، بعد تحررها، أن تحبس فى إطار الانقسام إلى شرق وغرب، وطالبت بأن توجد بذاتها، وأخذت تبنى هياكل عالمية خاصة بها (فى ١٩٦١ حركة عدم الانحياز، وفى ١٩٦٣ مجموعة السبعة والسبعين الرامية إلى إقامة مسيرة مشتركة للعالم الثالث

في الميدان الاقتصادى). إن الصراع ضد الغرب هو ما يوحد هذه البلدان: فتصفية الاستعمار ينبغى أن تصل لنهايتها، والرأسمالية العالمية يجب أن تترك مكانا لنظام عادل يجزى على نحو منصف منتجى المواد الأولية.

إن عمليات أقلمة العالم الثالث محدودة. فقد أنشأت انجلترا الجامعة العربية التى ينبغي أن تضم كل البلدان العربية، في ١٩٤٥. وذلك إدراكاً منها أنه لم يعد فى إمكانها الهيمنة على الشرق الأوسط كما كانت تفعل فى الماضى، وتصورت هذا الكيان كأداة للنفوذ غير المباشر، وبصفة خاصة، فإن الجامعة وقد تحررت هى نفسها من المملكة المتحدة، لم تفعل شيئا سوى أن تعكس انقاسامات العالم العربى. وفى ١٩٦٣ ولدت منظمة الوحدة الإفريقية. وسرعان مع وقعت هذه المنظمة فى الشلل لافتقارها إلى الوسائل والغايات. فالواقع أن البلدان الإفريقية لا يوحدها سوى تلاصق الحدود: وهذه الحدود التى رسمها المستعمرون، لا يمكن إلا أن تكون حدودا «مصطنعة» بالنسبة للبلدان التى كانت مستعمرة من قبل، ولكن بالنسبة للقائمين على السلطة، فإنها هى التى تستند إليها مشروعيتهم، ومع ذلك، ففى سنوات الثمانينيات تمزقت المنظمة تماما حول قضية إقليمية: فقد صوتت أغلبية ضعيفة من الدول الأعضاء فى المنظمة لصالح انضمام الصحراء الإسبانية السابقة إليها، والتى أعلنت نفسها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وانسحب المغرب الذي يطالب بهذا الإقليم باعتباره ملكا له من المنظمة، وتبعته ثمانى عشرة دولة أخرى.

وفى العالم الثالث لم يتبد أى من الشروط الثلاثة الكفيلة بإطلاق عملية الأقلمة من سنوات الخمسينيات حتى سنوات الثمانينيات: فلم توجد دولة قادرة على أن توحد عن طريق القوة أو الإقناع، فضاء إقليميا، ولا آلية تجمع بين النمو ومضاعفة المبادلات وتقيم الاعتماد المتبادل شيئا فشيئا بصورة متواشجة، وتستطيع أن تدعو لشكل من الوحدة السياسية.

ماتزال قائمة أمام التبادل فى داخل الجماعة الأوروبية منذ ذلك الحين حتى ١٩٩٢). وكانت المسيرة التى تجمع أطراف هذا البرنامج ذات مغزى: شهدت أوروبا الغربية تأخرا فى السباق التقنى الاقتصادى مع الولايات المتحدة واليابان (التشاؤم الأوروبى) ومن ثم كان يتعين إيقاظ أوروبا وتكثيف المنافسة بين مشروعاتها بإلغاء كل ما يحميها.

ويربط هذا الاستدلال العولمة والأقلمة جيدا: فى عالم تقلب عليه التغييرات الضخمة (الصعود المدهش لآسيا والمحيط الهادئ، وفيما وراء ذلك، احتدام واتساع المنافسة الدولية)، توفر إقامة فضاء اقتصادى إقليمى كبير للاقتصادات والمشروعات فى الدول المعنية حافزا يجعلها تخوض المنافسة، وفى الوقت نفسه فإن العولمة تحمل معها الأقلمة.

وفى أمريكا أبرمت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) التى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (السارية منذ أول يناير ١٩٩٤) والسوق المشتركة الجنوبية (فى أمريكا اللاتينية) وهى اتحاد جمركى غير كامل يضم الأرجنتين والبرازيل وبراجواى وأوروجواى (سار منذ أول يناير ١٩٩٥!) والتي يتعين عليه أن يضم شيلى. وأصبحت مجموعة الإنديز التى قامت في ١٩٦٩ وتضم بوليفيا وكولومبيا وأكوادور وبيرو وفنزويلا، اتحادا جمركيا فى ١٩٩٥. وإلى جانب هذه الإنجازات، تهدف الولايات المتحدة إلى تكوين تجمع أوسع كثيرا: منطقة للتجارة الحرة لعموم أمريكا، تمتد من ألاسكا إلى أرض النار [مجموعة جزر جنوب أمريكا الجنوبية] (فى ١٩٩٠، مبادرة من أجل الأمريكتين قدمها الرئيس بوش وفى ١٩٩٤ قمة ميامى التى حددت أجلا لذلك: ٢٠٠٥).

وفى آسيا، أنشئت رابطة أمم جنوب شرقى آسيا (الآسيان) فى ١٩٦٧ (في خضم الحرب الأمريكية فى فيتنام لمواجهة التهديد الشيوعى). وتضم برونى وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام(منذ ١٩٩٥). وميانمارا (سابقا بورما) مراقبا فى ١٩٥٦ وكمبوديا

ولاوس مدعوة للانضمام لهذه المنظمة. وتطمح الآسيان إلى تشكيل منطقة للتبادل الحر من الآن وحتى ٢٠٠٨.

وهناك مشروع أعظم شأنا يتعلق بآسيا المحيط الهادئ؛ ففى ١٩٩٤، تبنت قمة بوجور (أندونيسيا) مبدأ إقامة منطقة للتبادل الحر بين منظمة التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادئ (الإيبك) والإيبك هيكل غير رسمى يضم ثمانية عشر كيانا: أعضاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الثلاثة إضافة لشيلى ودول الصين الثلاث (الصين وهونج كونج وتايوان) ودول الآسيان واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا؛ وأخيرا بابوا غينيا الجديدة. وكانت تمثل فى سنوات التسعينيات، نصف الناتج العالمى الخام و٤٠٪ من التجارة العالمية.

وهذه الأبنية متباينة الخواص، بدأ واحد منها فقط فى أن يكون له تاريخ حقيقى (البناء الأوروبى) وشرعت الأخرى فى الوجود، والبعض منها تهيمن عليه دولة ما (مثلا تسيطر الولايات المتحدة على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) والبعض الآخر ليس كذلك. وبعضها يؤدى وظائف ما، والبعض الآخر ليس سوى إطار لمشروع ما، وقد أقيم تنظيم واحد من هذه التنظيمات لغاية سياسية (الاتحاد الأوروبى). والبعض الآخر ليس كذلك. وأخيرا، فإلى جانب هذه التجمعات التى تمثل واقعا حقيقيا أو بداية لذلك، لاتزال هناك صروح بلا جوهر ومحرومة من المستقبل (من اتحاد المغرب العربى الذى بدأ فى ١٩٨٩، إلى مبدأ السوق المشتركة لعموم إفريقيا الذى اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية فى ١٩٩١ ليتحقق فى ٢٠٢٥)!

ومن وجهة نظر العولمة، فإن هذه الأقلمة تثير تساؤلا: أتتجه فضاءات التكامل هذه، بقدر تجسدها، لأن تنصهر فى سوق عالمية كحلم الليبراليين، أم لأن تنغلق على نفسها، وتصبح قلاعا؟

وهذه التجمعات فى حالتها الحالية، مفتوحة، والبعض منها مناطق

للتبادل الحر (وبالذات اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية)؛ وفى ظل هذه الصيغة فإنه إن ألغيت الحواجز أمام المبادلات بين الدول الأعضاء، فإنه لا يوجد بموازاة ذلك جهاز مشترك (رسوم جمركية مشتركة، سياسية تجارية) في مواجهة الدول الأخرى، وفيما يتعلق بالاتحادات الجمركية التى تتطلب مثل هذا الجهاز ومن ثم يمكن أن تشكل قلاعا في مواجهة العالم الخارجي، فإن الجماعة الأوروبية هى الشكل الأكثر اكتمالا، وإذا كانت لدى هذه الجماعة بضعة قطاعات محمية (أساسا الزراعة التى تحميها السياسة الزراعية المشتركة)، فإن المفاوضات والاتفاقات تتعدد لفتح سوقها. ومن جانب آخر، فإن مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية تخضع لموافقة الجات (منذ أول يناير ١٩٩٥ لموافقة منظمة التجارة العالمية)، التى تشترط ألا تعاقب هذه الأجهزة الدول الأخرى غير الأطراف.

وفي نهاية القرن ٢٠ تتعارض عدة عوامل أساسية على ما يبدو، مع منطقة القلعة هذا.

فبالنسبة لكثير من الشركات متعددة الجنسيات، فإن هذه الأسواق الإقليمية وإن كانت شاسعة، فإنها جد صغيرة بالنسبة لها، وبالإضافة إلي ذلك فإن هذه المشروعات لا تتجاهل أنها باقتصارها على سوق معينة، حتى وإن كانت محمية، سرعان ما تصبح سجينة منبتة الصلة بالأسواق الأخرى، محاصرة ويتدافعها أكثر المنافسين حراكاً الذين إن لم يستفيدوا من الكوكب كله، فيستفيدوا على الأقل من عدة قارات لينتشروا.

إن احتياجات الاقتصادات متقدمة النمو من المواد الأولية ومن المنتجات التقنية من كل الأنواع أكبر وأكثر تعددا من أن يعتقد أحد بإمكان تلبيتها بالاعتماد على منطقة واحدة. إن الدول القارات (الولايات المتحدة وروسيا...) وحتي وإن كانت مساحتها الشاسعة تخلق لديها وهما بالاكتفاء الذاتى، لا يمكن أن ترجع إلى ما يشبه الاكتفاء الذاتى إلا بثمن

هو تعيين الجرايات وإفقار الجماهير.

إن تعقد المبادلات وتشابكها تجعل في الإمكان التملص من أي حماية. ففي سنوات الثمانينيات، حصلت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من اليابان على تعهد بأن «تحد ذاتيا» من صادراتها من السيارات، وتكيفت اليابان مع ذلك: فقد بنت في الولايات المتحدة وفي أوربا، مصانع لإنتاج السيارات التي كانت جد مرغوبة لأنها تخلق فرص عمل.

وتؤثر العولمة والأقلمة في بعضهما البعض بصورة دائمة، ولكن ماذا يحدث إذا حدث انهيار مماثل لانهيار ١٩٢٩؟ ألن يؤدي اضطراب النظام العالمي للمبادلات إلى تغيير جذري في دور وفحوى هذه الفضاءات؟ وستصبح هذه، بدلا من أن تكون دعائم لتشكيل سوق عالمية، مناطق تراجع تنغلق على الخارج، وستترك الأيديولوجية الليبرالية التي تلهم هذه الفضاءات حاليا، الساحة الأيديولوجية الاستبعاد والتدخل والانضباط الجماعي، وسيحتشد الناس حولها بهدف محاولة إنقاذ ما تبقى من مستوى معيشتهم، وسيشكل هذا، في ساحة جد مختلفة، إعادة صياغة لإشكاليات سنوات الثلاثينيات.

٢ ـ الأمن:

إن أي نظام للأمن هو نتاج لعلاقة قوى متحركة دوما. وهكذا، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان التحالف الكبير المنتصر وفي القلب منه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، مدعوا لإقامة نظام للأمن لما بعد الحرب، وكان هذا يتمثل، بجانب مجلس الأمن للأمم المتحدة وأعضائه الدائمين في إنشاء تنسيق أوروبي على مستوى الكوكب، وإجراء حوار دائم بين أكبر الدول للحفاظ على السلام، ولم ير هذا النظام النور من جراء الخلاف بين المنتصرين الكبيرين، والتناقض بين الغرب والاتحاد السوفييتي.

ومنذ نهاية سنوات الأربعينيات إلى نهاية سنوات الثمانينيات، لم

ينفصل الأمن العالمى عن هذا التناقض، وعلى سيطرته المتباينة من قارة لأخرى.

ففى أوروبا المقسمة بين الجيوش الغربية والسوفييتية، توازنت كتلتان متعاديتان، إحداهما تحت قيادة واشنطن (تحالف الأطلسى) والأخرى فى قبضة موسكو (حلف وارسو)، وحتى وإن كانتا تستعدان لحرب حاسمة ضد بعضهما البعض، فإنهما لم تستطيعا أن تفعلا هذا، إذ كانت كلتاهما تخشيان تصعيدا نوويا يجرهما إلى الإعدام المتبادل، ومن هذه المواجهة المباشرة ولد نظام أوروبي للأمن واستمر حتى انهيار الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفييتي. وقامت بين الكتلتين والدول التى تشكلهما، قنوات للتفاوض والتعاون، أقيم أكثرها اتساما بالطابع المؤسسى فى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (مؤتمر الأمن والتعاون فى أووبا، أو عملية هلنسكى). وهكذا، شيئا فشيئا تحول توازن الرعب إلى ليِّ أذرع ومنافسة سياسية، حيث يسعى كل طرف بدرجة أو بأخرى إلى جعل الآخر يستسلم (مثلما فعل الغرب باستخدامه ذريعة حقوق الإنسان ضد الشمولية السوفييتية، والاتحاد السوفيتي، عندما عبأ عداء التيارات التقديمة فى غرب أوروبا المعادية لامريكا).

وخارج أوروبا، لا توجد منظمة للأمن. وتقوم من قارة لأخرى أشكال متباينة للقوة والدول، تأخذ فى المناورة مثل لاعبى الشطرنج، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وقد ميز انهيار المعسكر الشيوعى وحل الاتحاد السوفييتي، نهاية التوازن بين الشرق والغرب، وفى منعطف الثمانينيات والتسعينيات، كان النظام الكوكبي الذي لم ير النور فى ١٩٤٠، يبدو ممكننا، لم يعد يقوم إلا على دولة عظمى واحدة: الولايات المتحدة. أما روسيا التى خلفت الاتحاد السوفييتى على المسرح العالمى، فكانت فى حاجة حيوية إلى المعونة الغربية لإعادة تعميرها ومن ثم كان يتعين عليها أن تقبل بدرجة أو بأخرى

صدارة الولايات المتحدة. وظلت الصين قوة إقليمية تهتم فى المحل الأول باعتراف آسيا بمكانتها. وفي ظل هذا المناخ، ربما كان مجلس الأمن هو شرطي الكوكب، لا يردع فقط سيئ الأخلاق (فى ١٩٩٠ - ١٩٩١، العراق في أعقاب غزوه للكويت) وإنما يعيد تعمير البلاد سياسيا (كمبوديا ١٩٩٢ - ١٩٩٣). ومن ثم كان هناك إذن نظام عالمى للأمن.

ومنذ بداية سنوالت التسعينيات، توقف عمل الآلة: ففي الصومال التى دمرتها الحرب الأهلية، تم إرسال جنود الأمم المتحدة في ١٩٩٢ - ١٩٩٥ بدون ولاية سياسية حازمة. وسرعان ما سقطوا فى فخ الصرعات المحلية، وفي نفس العصر دار سيناريو مماثل في يوغوسلافيا السابقة. وقد جعل منها مجلس الأمن «حكومة العالم» موضعا للتنافس والنزاع بين الأعضاء الدائمين، وأثقل كاهل الأمم المتحدة بالعمليات وهى على وشك الإفلاس، و تراكمت لدى دول كثيرة (أولا الولايات المتحدة) متأخرات كبيرة من المدفوعات المستحقة عن أنصبتها.

إذن، هل يستدعى ذلك أقلمة الأمن؟ ذلك ما استهدفته بكثير من المراوغات، خطة من أجل السلام، وثيقة التأمل التى وضعها الأمين العام للأمم المتحدة فى يونيو ١٩٩٢: «ومع ذلك فإن ما هو واضح هو أن الاتفاقات والأجهزة الإقليمية لديها فى حالات كثيرة إمكانية لأن تسهم [فى] الدبلوماسية الوقائية، [فى] الحفاظ على السلام، [فى] إعادة السلام، و[فى] دعم السلام بعد الصراعات.

إن الإشكاليات القومية متنوعة لأقصى حد:

فى أوروبا، أدت نهاية نظام الانقسام إلى شرق وغرب، وانفجار «سجون الشعوب» (يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى وكذلك تشيكوسلوفاكيا) إلى تكاثر القروح المرتبطة بقرون من التاريخ: البوسنة والهرسك، القوقاز وتكشف أن الهياكل الأوروبية منزوعة السلاح. ولم يصب مؤتمر الأمن والتعاون فقط بالشلل بسبب ثقل إجراءاته (اشتراط

توافق الرأى الذى يمكن إعداده بدرجة أو أخرى، أى عدم وجود أى معارضة بالنسبة لكل القرارات) فضلا عن أنه لم تكن تتوافر له أية وسائل للإكراه. ومن ناحية انقسمت الجماعة الأوروبية فى ١٩٩١ (كانت فرنسا وانجلترا تريدان إنقاذ وحدة ألمانيا فى معارضة لألمانيا التى كانت مقتنعة بأنه يجب ترك السلوفانيين والكروات يقررون مصيرهم. ومن ناحية أخرى لم يكن لديه أى قدرة عسكرية. وفى ١٩٩٢ جاء دور الأمم المتحدة لتسهم فى قوة الحماية. لكن المنظمة نجحت بالكاد على نحو أفضل من المؤسسات الإقليمية، ووقع أصحاب الخوذات الزرقاء، الخاضعون لتعليمات متضاربة من مجلس الأمن، بين فكى المتحاربين، وباعتبارهم جنود سلم، لم يكن لهم حق شن الحرب وبصورة مطردة فى ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ دخل إلى المسرح الهيكل الذى له القوة: منظمة معاهدة شمال الأطلسى (الناتو) التى تسيطر عليها الولايات المتحدة، والتى كانت تستطيع إذا ما وافقت هذه الأخيرة أن تحشد قوات أمريكية. وفى نوفمبر ١٩٩٥ حدد اتفاق دايتون الإطار والجدول الزمنى للتسوية بالنسبة للبوسنة والهرسك والقوة المكلفة بالسهر على تنفيذها ووضعت (قوة التنفيذ) تحت قيادة حلف الأطلنطى، وكان ذلك هو الشرط الذي فرضته الولايات المتحدة التى كانت جد معادية لمنظمة الأمم المتحدة، لتقديم جنود لهذه العملية، وأخيرا، استمر نظام الأمن الأوروبى ينتظم حول حماية الولايات المتحدة، ويبدو أن أوروبا التى كانت مختبرا للمؤسسات في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هى المبشر بأمن من نوع جديد. تتكامل فيه الدول فى شبكة تزداد كثافة من القواعد التى تجبرها على التفاوض والتعاون فيما بينها، ومع ذلك كانت الكراهية والحروب موجودة دوما.

وفى الشرق الأوسط، الذى تهيمن عليه صراعات لم تحل (خاصة الصراع العربى الإسرائيلى الذى بدأت بالتأكيد عملية تسويته) والمنافسات التى لم تستقر (وبصفة خاصة بين إيران والعراق والمملكة

العربية السعودية السيطرة على الخليج الفارسى)، فإن الولايات المتحدة هى حامى التوازنات فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للغرب بسبب ثروتها من البترول.

إن آسيا المحيط الهادئ حاليا يمكن أن تذكرنا بأوروبا فى السنوات ١٨١٥ ـ ١٩١٤: دول عملاقة تشعر بالقلق، وتتسم بالفهم وتراقب بتحفظ (الصين واليابان والهند، وأيضا أندونيسيا وفيتنام...). وعلى الأطراف يوجد عملاقان آخران، يعدان أيضا طرفين مؤثرين حاسمين (روسيا والولايات المتحدة، وتسيطر هذه الأخيرة على المحيط الهادئ وتحمى اليابان دوما). ويستند أمن هذه المنطقة على عناصر الوزن الذى لا يزال ساحقا للولايات المتحدة، وتبعية اليابان وتعرضها للمخاطرة وانهماك الصين فى مواجهة دواماتها الداخلية، وضعف روسيا. ولكن الصين بدأت بالفعل تكشف عن عدوانيتها، وتشعر اليابان أنها لا يمكن أن تنتظر كل شيء من أمريكا.. وعلى هذه المجموعة من الدول يقوم بنيان نظام آسيوى للأمن.

تراهن أمريكا اللاتينية التى تعد منطقة نفوذ مقصورة على الولايات المتحدة بدرجة أو بأخرى (مبدأ مونرو ١٨٢٣)، خاصة مع قيام السوق المشتركة الجنوبية، على التكامل الاقتصادى كطريقة للتغلب على التناقضات التقليدية وربما التحرر من الولايات المتحدة. وهذه الأخيرة وهى توصى بإنشاء منطقة للتبادل الحر لعموم أمريكا لا تفعل شيئا مؤكدا سوى إعادة صياغة السيطرة على القارة بشروط مقبولة لعالم متعولم. أى باستبعاد التعبيرات الإمبريالية الفظة للغاية والقول بالمساواة على الأقل فى الظاهر بين الدول.

إن إفريقيا سجينة فقرها وصراعاتها العرقية. ولكن الدول فيها أضعف من أن تشن حروبا كبيرة.

إن الأمم المتحدة تحلم ببنيان متجانس مسلسل هرميا بين النظام

العالمى والنظم الإقليمية، والواقع أن العالم المعولم يتسم بتباين الخواص: ففى أحد الطرفين، توجد مناطق لها نظام مرتب (مثلا أوروبا الغربية والوسطى)؛ وفى الآخر، مناطق الاضطراب العنيف (مثلا يوغوسلافيا السابقة) ولكن بين هذين النهايتين توجد مناطق رمادية مختلطة أكثر عددا، وتتلامس فضاءات الحرب والسلام وتتداخل وتؤثر فى بعضها البعض.

وإذا كانت العولمة فى الأصل هى لعبة كوكبية للأمن (الذرة والبيئة..)، ألا تؤدى لاختفاء الإشكاليات الإقليمية التى لا تنعزل عن بعضها البعض وإنما توجد فى حالة تفاعل مستمر، وفى نهاية القرن ٢٠ تخضع كل قارة لديناميات خاصة، لكن هذه تندرج فى تاريخ عالمى فوضوى.



هل العولمة منطلق فى تاريخ الإنسانية؟

هل تمثل العولمة انقطاعا، منطلقا فى تاريخ الإنسانية؟

نعم ، بقدر ما تعكس وحدة فضاء الأرض لكن أى وحدة؟ إن كوكبنا خاضع لتعشيقة من الشبكات المتزايدة الكثافة واقع فى قبضتها وهى تتسلل بطريقة غير متكافئة للغاية إلى مختلف أنحاء العالم . ويصطحب توحيد الفضاء والمكان هذا بتوحيد الزمان وبالإضافة لذلك، فإن العولمة تجسد ضرورة قيام إدارة مشتركة لمشكلات الإنسانية الكبرى: الديمغرافيا واستغلال الموارد والمخاطر الكبرى والأمن .. ولا يمكن فصل العولمة عن حركة تنظيم كوكب الأرض.

لا ، بالقدر الذى لا تغير به العولمة الإنسان ، إذا كانت تشكل بعدا إضافيا وتتواصل التواريخ الخصوصية للأفراد والمحليات والكيانات القومية ويعاد تشكيل نماذجها ولكن لا يتم القضاء عليها بوساطة العولمة. وتخضع صراعات العولمة لدوافع جدً متضاربة من دوافع المواجهات التقليدية: السيطرة على الموارد والاستيلاء على السلطة والخيارات الأيديولوجية ..

ويبدو أن العولمة توفر للإنسانية طرقا متطرفة.

ليكن، إن العولمة تعطى الناس إحساسا بأنهم محبوسون فى سجن الأرض، وهذا الإحساس لا يمكن إلا أن يفاقم الخوف والاحباط والحرب، ويجعل الإنسان يشعر بأنه محروم من كل حرية من كل شىء لما لا نهاية وقريبا ومثلما حدث فى كل العصور المأساوية، سيسود مناخ بنهاية العالم، وتنتشر الديانات التى تبشر بالويل والثبور وعظائم الأمور.

ليكن إن العولمة ولدت من الوعى بوحدة البشرية ولإعادة صياغة مقولة

ماركس، فإن البشرية ستخرج من ما قبل التاريخ وتدور فيها صراعات داخلية لتدخل التاريخ. وعندئذ ستنظم حكومة مشتركة للأرض. لكن هل يمكن أن يتصالح الإنسان مع نفسه، هل سيكون أكثر حرية أكثر سعادة؟

إن العولمة لا تنهى لا الإنسان ولا تاريخه، إنها ليست سوى منتج ثانوى للتقدم التقنى ولا شك أنه لم يكن صدفة أن تحققت العولمة فى اللحظة التى انغمس فيها الإنسان فى نوعين من اللانهائى: الصغر اللانهائى للمادة، والكبر اللانهائى للنجوم.

المحتويات

صــــفــــحـــــة

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٣٢٩٧

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-13-0311-2

موسوعة الشباب للعلوم

ترجمة أشهر الموسوعات الفرنسية للشباب

❑ الناشر : شركة الخدمات التعليمية .

❑ المؤسس :على الشلقانى

تطلب من

❑ وكالة الأهرام للتوزيع شارع الجلاء القاهرة
❑ مراكز توزيع الأهرام
❑ مكتبات الأهرام

الثمن خمسة جنيهات

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

